حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل
في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي

د. محمد سليمان الحداد
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

الرسالة ١٦٦
الحولية الحادية والعشرون

١٤٢١ - ١٤٢٢هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠١م

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٤-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٢ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية – الكويت: 72454 – ت: ٤٨١٠٣١٩ – فاكس ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
E-mail: aotfoa@ kuc01.kuniv.edu.kw
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/

حوليات
الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

دورية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام
الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية الحادية والعشرون
الرسالة السادسة والستون بعد المئة
١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م

هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث

رئيسة التحرير

- **أ. د. سمير محمد حسين**
  (قسم الإعلام).
- **د. عبدالرضا علي أسيري**
  (قسم العلوم السياسية).
- **د. عثمان حمود الخضر**
  (قسم علم النفس).
- **د. فهد عبدالرحمن الناصر**
  (قسم الاجتماع).
- **د. فيصل عبدالله الكندري**
  (قسم التاريخ).
- **د. ليلى حكمت المالح**
  (قسم اللغة الإنكليزية وآدابها).
- **أ. د. محمود سليمان ياقوت**
  (قسم اللغة العربية وآدابها).
- **أ. د. ميشيل حنا متياس**
  (قسم الفلسفة).

الهيئة الاستشارية

- **أ. د. أحمد عتمان**
  (قسم الدراسات اليونانية واللاتينية – جامعة القاهرة)
- **أ. د. إسماعيل صبري مقلد**
  (قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط)
- **أ. د. جيهان رشتي**
  (قسم الإذاعة والتلفزيون – جامعة القاهرة)
- **أ. د. حياة ناصر الحجي**
  (قسم التاريخ – جامعة الكويت)
- **أ. د. عبدالعزيز حمودة**
  (قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة القاهرة)
- **أ. د. عز الدين إسماعيل**
  (قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة عين شمس)
- **أ. د. محمد غانم الرميحي**
  (قسم الاجتماع – جامعة الكويت)
- **أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب**
  (قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس)
- **أ. د. محمود رجب**
  (قسم الفلسفة – جامعة القاهرة)
- **أ. د. محمود سيد أبو النيل**
  (قسم علم النفس – جامعة عين شمس)
- **أ. د. محمود فهمي حجازي**
  (قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة القاهرة)

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات المندرجة تحت اختصاص الأقسام العلمية بكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات أي بحث ١٥٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ – تقدم البحوث مطبوعة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩سم (A4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، ويراعى التصحيح الدقيق للمطبوع في النسخ جميعها.

٤ – يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مئتي» كلمة يتصدر البحث.

٥ – ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» لتكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، والألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ – تكتب في قائمة المصادر التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ باللقب أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر، ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي:

– الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير:

– تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.

– جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

- الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ - تثبت الهوامش على النحو التالي:

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي:

- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١.
- الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠.
- الشايب، ص ٤٠.

٩ - توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ - أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ - تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٣ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72452
الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

الرسالة: ١٦٦

الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي

د. محمد سليمان الحداد
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والعشرون - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المؤلف:

د. محمد سليمان الحداد

حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كنساس الأمريكية في الأنثروبولوجيا العامة ١٩٨٢.

عضو هيئة تدريس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

عضو لجان وهيئات دولية في مجال الأنثروبولوجيا وحقوق الإنسان.

عضو اللجنة الدولية الفنية المعنية بقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين.

أمين عام مساعد اتحاد الاجتماعيين العرب ١٩٨٧.

رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (١٩٨٢-١٩٨٥) جامعة الكويت.

من البحوث المنشورة:

١ - القبيلة في المجتمع المدني ١٩٨٤، باللغة الانجليزية منشور في جامعة يوتا الأمريكية مجلة العلوم الاجتماعية.

٢ - التغير الاجتماعي في مجتمع القبيلة ١٩٨٧، من منشورات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

٣ - الدولة والقبيلة ١٩٩٥، دار النهضة العربية.

٤ - الانثروبولوجيا علم الإنسان ١٩٨٧، المكتبة الدولية، الكويت.

٥ - التباين الثقافي في المجتمعات المستحدثة (الكويت) ١٩٨٦، وزارة التربية، الكويت إدارة الخدمة الاجتماعية.

من البحوث المقبولة للنشر:

- الأقليات والجماعات العرقية في المجتمع الكويتي.
- الأسرى والآثار الاجتماعية المترتبة على غيابهم.

المحتـوى

الملخص ١٠

تقديم ١١

مفهوم الأمن الاجتماعي ١٣

العلاقة بين الأمن الاجتماعي والأمن القومي ١٧

الأمن الاجتماعي من منظور المدرسة البنائية الوظيفية ٢٠

الخلاصة والتضمينات ٧١

الملاحق ٧٣

الهوامش ١١٦

المراجع ١١٧

الملخص

لقد أصبح الأمن الاجتماعي في وقتنا هذا يحتل مكانا بارزا بين اهتمامات المسئولين والمواطنين في المجتمع المعاصر لاتصاله المباشر بحياتهم اليومية وبما يوفره لهم من طمأنينة في النفوس وسلامة في التصرف والتعامل.

الدراسة التي بين أيدينا هي بمثابة دراسة استطلاعية استكشافية تهدف إلى بلورة المشكلات التي تتعلق بموضوع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي من خلال التعرف على رأي المواطن الكويتي في هذه القضايا وحجمها وخطورتها على البناء الاجتماعي والسلوك الاجتماعي العام في المجتمع.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على المحاور التالية:

- مفهوم الأمن الاجتماعي بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- التعرف على الجهود المبذولة لتحقيق الأمن في البلاد.
- الرغبة في التعرف على مدى إحساس الناس بالأمن الاجتماعي والاستقرار والراحة النفسية وما يتركه ذلك من آثار جانبية على الناس.
- الأخطار التي تهدد الأمن الاجتماعي داخليا وخارجيا.
- الممارسات الفردية والجماعية التي تحول دون تحقيق الأمن الاجتماعي.

ومن القضايا التي تمت تغطيتها في هذا المجال المواضيع التالية:

- الرغبة في التعرف على مدى ما يشعر به المواطن الكويتي من الأمن وكذلك ما يحتاجه لتوفير مزيد من الشعور بالأمن والطمأنينة.
- توفير قاعدة من المعلومات والبيانات ذات الصلة بموضوع الأمن.
- تحديد الارتباطات والعلاقات القائمة بين الأشكال المختلفة لموضوع الأمن (الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي).
- الآثار المتزايدة والانعكاسات الخطيرة للأمن الاجتماعي في دولة الكويت.

مقدمة

يُعَد الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أخطر ما تعرضت له الكويت في تاريخها القديم والحديث، وقد ترك هذا الغزو الهمجي آثاراً بالغة الخطورة على كل كويتي طوال فترة الاحتلال، التي دامت سبعة أشهر كاملة، ليس – فقط – بسبب ما تعرض له الإنسان الكويتي من أبشع صور الظلم والتعذيب والحرمان، بل أيضاً لما خلفته فترة الاحتلال من آثار امتدت وربما تمتد لسنوات طوال، وشملت مجالات الحياة المختلفة بكل جوانبها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

لقد تركت الحرب آثاراً مباشرة وغير مباشرة، ما زالت تتفاعل متغيراتها، وتتسع دائرتها يوماً بعد يوم، وذلك في شكل متوالية هندسية تغطى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية والبيئية، الأمر الذي استلزم رصدها وتحليلها بشكل دقيق وشامل؛ للوقوف أمام تحدياتها المستقبلية وتداعياتها المتزايدة وبيان كيفية تجاوزها بأقل الأضرار الممكنة؛ وفي أسرع وقت ممكن، وقد بادر كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية سواء المحلية منها أو الخارجية بإعداد دراسات وبحوث قيمة، كما انعقدت عدة مؤتمرات وندوات، تناولت جملة من الموضوعات ووجهات النظر والملاحظة الأولية التي تم استخلاصها، مما تم اجراؤه من بحوث ودراسات، هي أن الغالبية العظمى من هذه البحوث والدراسات لا تخرج نتائجها عن دائرة النتائج الأولية المهمة التي تلقى الضوء على الظواهر والأعراض دون التعمق في ماهية المشكلات وجوهرها، ورغم ذلك فإنه تظل لهذه البحوث والدراسات أهميتها وخطورتها، بل وريادتها، باعتبارها البوصلة العلمية التي يمكن أن توجه الباحثين، وتحدد لهم أهم المجالات التي يلزم دراستها والتركيز عليها بعمق وشمولية ودقة في المستقبل.

وتأسيساً على ذلك يبرز موضوع الأمن الاجتماعي كهاجس فردي وجماعي مشترك وكمحور لاهتمام المسئولين والمواطنين معاً في مجتمع ما بعد التحرير وكقاعدة انطلاق لكافة عمليات التنمية التي ينشدها المجتمع الكويتي، ولعودة الحياة الآمنة المطمئنة المستقرة التي يتوق إليها الإنسان الكويتي وكموضوع أولى بالدراسة؛ نظراً لاتصاله المباشر بالحياة اليومية ولانعكاساته وتفاعلاته وآثاره على سلوك

الأفراد والجماعات، ولعل المدخل الصحيح لتحقيق الأمن الاجتماعي يتمثل باتفاق العلماء بداية على توفير الإلمام العلمي الواقعي الشامل بتوجهات وآرائهم الأفراد والجماعات تجاه قضايا الأمن الاجتماعي وتحديد العلاقة القائمة بين هذه الآراء والتوجهات ومقومات حياة الفرد والجماعة بحيث يحيط الباحث بدواخلها وقواها وتفاعلاتها وصولا إلى تصور عام لكيفية تصحيحها أو دعمها أو إعادة بنيتها بصورة سليمة ومتينة وبما يكفل تحقيق أهداف الدراسة.

وللتوصل إلى المعرفة العلمية الواقعية الشاملة حول واقع الأمن الاجتماعي في دولة الكويت، كان لا بد من رصد كل القضايا ذات العلاقة بمفهوم الأمن الاجتماعي سواء في مجالات الحياة السياسية أو الاقتصادية وتحليلها وتحديد درجة تأثيرها على حياة المواطن عامة وشعوره بالأمن على وجه الخصوص، كما كان لا بد من الاقتراب من هذا المواطن للتعرف على رأيه بشكل مباشر وصريح في كل ما يتعلق بالأمن الاجتماعي كما يشعر هو به، وكما يريد هو أن يعبر عنه، على أن يتم بعد ذلك رصد هذه الآراء ودراستها وتحليلها باعتبارها نقطة انطلاق صحيحة قائمة على عمل علمي رصين، يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات وتبنى أساليب العمل واتخاذ الإجراءات التي تكفل توفير الأمن الاجتماعي للوطن والمواطن، وهذا ما حاولت هذه الدراسة تحقيقه.

مفهوم الأمن الاجتماعي

لقد أصبح الأمن الاجتماعي في وقتنا هذا يحتل مكاناً بارزاً بين اهتمامات المسئولين والمواطنين في المجتمع المعاصر لاتصاله المباشر بحياتهم اليومية وبما يوفره لهم من طمأنينة في النفوس وسلامة في التصرف والتعامل، وإذا كانت التسمية تبدو مستحدثة فإلا أن مضمونها قديم قدم المجتمع الإنساني؛ فلكل عصر همومه وتطلعاته ولكل جيل مشاكله واهتماماته، ما إن يحقق بعضها أو يتغلب بعضها على بعض حتى يظهر غيرها؛ فالعالم مجموعة متغيرات تتحكم به بصورة دائمة فتجعله دائم التغير والتطور، هكذا كان في الماضي، وهكذا هو في الحاضر.

إن مسيرة التاريخ الإنساني هي مسيرة لتاريخ الأمن الاجتماعي؛ فكان الإنسان دائم السعي نحو الوسائل التي تقيه من الضرر، وتوفر له الاستقرار في أرضه والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته، فراح يبحث عن الأمن بالانضمام إلى جماعات يرتبط معها بروابط مختلفة كرابطة الدم. وعلاقات الجوار؛ ليجد فيها سنداً يوفر له الحماية والطمأنينة ضد هذه المخاطر ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى نقل مسئولية آمنة الخاصَّ إلى أمن الجماعة التي يجد فيها الفرد ما يحقق ويشبع دوافعه وحاجاته الأساسية، فلا معنى من وجود مجتمع ما لم تتحقق من خلاله رغبات أفراده، لقد عاشت الأمم عبر العصور ساعية وراء أمنها تسعى إلى تحقيقه بالوسائل المتاحة في ذلك الوقت، فكان تحقيق هذا الأمن هاجساً ملازماً وللقائمين عليها، فهو يعد عاملاً أساسياً في الحفاظ على استقرار الإنسان ومجتمعه، بل لا يمكن أن يبقى مجتمع متين البنية مزدهر النمو ومستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية لأفراده والتغلب على العوز والمرض والجهل والاعتداء على النفس والمال.

وبعض العلماء أمثال جون لوك وتوماس هوبز وجان جاك روسو يقولون: إنَّ نشأة المجتمع جاءت نتيجة لحاجة الفرد إلى الأمن الاجتماعي، إن نشأة المجتمع جاءت نتيجة عقد اجتماعي بين الناس الغرض منه تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي بين الأفراد المتعاقدين. حيث يضمن هذا العقد حقوقهم، ويحمي

مصالحهم وممتلكاتهم، وينظم علاقاتهم، ويكفل لهم العيش باستقرار وأمان، لقد دأبت المجتمعات من خلال مؤسساتها في السعي لبناء أمن متكامل فيها سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فقامت على إنشاء الأجهزة المختلفة التي تعني بالأمن الاجتماعي، وصاغت النظم والقوانين ذات العلاقة بنفس الموضوع وطوعت الأجهزة الاعلامية لخدمة نفس الغرض، كل ذلك من أجل تحقيق الطمأنينة والاستقرار والرفاهية لسكانها. فالنظام العائلي في جميع المجتمعات الإنسانية لم يظهر فقط للمحافظة على النوع الإنساني، بل لاستمرار العلاقات الاجتماعية التي تقوم على المحبة، إنه نظام يخلق الشعور بالأمن والأمان لدى الإنسان، فالعائلة هي العزوة التي يلجأ إليها الإنسان وقت العوز. في حين أن النظام السياسي نظام يضمن حقوق الإنسان الأساسية، مثل حق التعبير عن الرأي وحق العمل وحق الملكية. أما النظام الاقتصادي فهو نظام خلقه الاجتماع الإنساني لغرض تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار في المجتمع أنه النظام الذي يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك والتوزيع والاستهلاك.

ومن جهة أخرى يتحدث علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا عن الأمن الاجتماعي كونه مفهوماً عامًّا يشكل كل نواحي الحياة التي تهم الإنسان المعاصر. فهو مجموعة الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة فتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتاعية[١]. إنها مجموعة الاجراءات التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد الذي يساعد على حفظ التوازن في المجتمع.

إن تحقيق الأمن هو تحقيق الاكتفاء المعيشي والاقتصادي للفرد في المجتمع، حيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وبقاءه بأرضه ومجتمعه ووطنه[٢]. إنه الاستقرار بكل عناصره الذي غالباً ما يكون وجوده مرهوناً بتوفير وتأمين مجموعة من الخدمات الأساسية تساعد الفرد على التغلب على العوز والمرض ويواجه الأحداث الطارئة على صحته وقدرته على العمل والإنتاج، حيث الرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما

يكفل تأمين الرفاهية الشخصية من حيث تمتع الفرد بما يرغب من نشاطات وهوايات أثناء أوقات فراغه فيجعل حياته مليئة بالاهتمامات الفردية والاجتماعية، مبتعدا عن الانعزال والانطواء الذي غالباً ما يولد أفكاراً ربما تتسم بالطابع العدواني وبالنقمة على المجتمع وأنظمته، فيضطرب السلوك وبسهل الانحراف.

ويضيف آخرون بعدا جديداً لمفهوم الأمن هو البعد التنموي، حيث يربطون بين تحقيق الأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية. ذلك أن الأمن الحقيقي هو الذي يرتبط بخطط التنمية الاجتماعية التي تضعها الدول من أجل تحقيق منفعة أكبر لسكانها، فهو مظهر من المظاهر المحققة للتنمية في المجتمع حيث يتضمن هذا الأمن – كما ذكرنا – تحسين أحوال معيشة الفرد عبر الاستجابة لحاجاته الفردية والاجتماعية من غذاء وصحة وتعليم وعمل ومسكن وثقافة وترويح النفس وتنمية الشعور بالانتماء للوطن وتأمين الأمن له ولأقرانه والشعور بالطمأنينة على حاضره ومستقبله وتأمين حاجاته الروحية والنفسية والثقافية، وكافة التأمينات الاجتماعية، إن التنمية ركن أساسي لتحقيق الأمن الاجتماعي على الصعيد الداخلي للدولة، حيث تشير التنمية إلى قدرة الدولة على الاستمرار في تحقيق درجات التطور والازدهار لمواكبة الحاجات المتزايدة في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال برامج واضحة المعالم قابلة للتطبيق لا تتناقض ولا تتعارض مع القيم الحيوية للدولة، بل تكون برامج موجهة أساساً لاستمرار هذه القيم وتعزيز دورها بشكل مستمر(٣).

إن الأمن الاجتماعي يعد أحد أشكال الأمن بمفهومه الواسع، حيث تشير معاجم اللغة العربية إلى أن الأمن هو نقيض الخوف، أو هو التحرر من الخوف أو الخطر أو هو غياب المخاطر التي قد تواجه المجتمع(٤)، والأمن يعني الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإمكانية إشباع الحاجات الأساسية لهم، وإذا ما أضفنا كلمة «الاجتماعي» للأمن يصبح المعنى هو التحرر من الخوف أو الخطر الذي يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان الذي يأتي من خلال مجموعة الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة الرسمية، وغير الرسمية لتوفير الاستقرار الاجتماعي والرفاهية لأفرادها بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجة من السعادة والانسجام مع عناصر النظام الاجتماعي.

هذه الجهود الرسمية والشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان هناك استعداد من قِبَلِ الناس لاستيعاب مضمونها وأهدافها، هذه الجهود التي تسعى إلى تحقيق الأمن لا يمكن أن تحقق نفعاً إذا لم تلق تفهما واعيا من قِبَلِ الناس الذين تتوجه إليهم هذه الجهود، حيث يتفاعلون جميعاً في ضوء استعدادهم الشخصي للإسهام في إنجاح ما يتطلبه ذلك الأمن الاجتماعي من مبادرات شخصية وتضحيات ومشاركة فعلية ومادية في نفقاته فإذا لم يتوفر هذا الاستعداد الملائم لديهم، فلا أمل في أن تأتي أي جهود ثمارها، بل تنقلب إلى سيئات تزيد الوضع الاجتماعي سوءً وتولد أزمات لم تكن لتعرف من قبل، وهذا يتطلب – حتما – توجيها من قِبَلِ الأجهزة المختصة، وحتى تأهيلا نفسياً وثقافياً تمهيداً للمشاركة في تحقيق هذه الجهود وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي.

وإذا كان أحد شروط توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار والرفاهية في المجتمع هو استعداد الناس لاستيعاب مضمون الأمن وأهدافه والمساهمة في تحقيقه، فإن توفير مثل هذا الأمن يشترط أساساً توفير طمأنينة الناس على أنفسهم وحياتهم، وأن يكون بمقدورهم التنقل بحرية تامة داخل وطنهم دون خوف أو وجل من اعتداء آثم أو سطو أو قتل أو إيذاء، وأن يكون بإمكانهم النطق بما يفكروا به دون إرهاب أو تسلط من قبل الآخرين، وأن يتمتعوا بكافة حقوقهم المدنية والسياسية والفكرية دون عائق ودون الخشية على النفس والروح(٥).

العلاقة بين الأمن الاجتماعي والأمن القومي

مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث على الرغم من أهميته وشيوعه استخدامه في معظم العلوم الاجتماعية، وبالأخص في العلوم السياسية. فإنه أيضاً يتسم بالغموض، ويثير مجموعة من التساؤلات؛ فهو من ناحية لا يتطابق مع مفهوم الأمن الاجتماعي، المستخدم في علم الاجتماع أو علم الإجرام أو حتى الأنثروبولوجيا، ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلا علمياً واضحاً في العلوم الاجتماعية أو لنقل – على الأقل – في علم السياسة، حيث تطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقيق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي، فمن الواضح أنه ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، لا من حيث التعريف، ولا من حيث المستهدفون بالأمن. ولا من حيث مصادر التهديد ولا من حيث سبل أو أدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي[٦]. إلا أن هذه التعددية لم تمنع من الاتفاق حول الغاية والهدف من الأمن القومي، كونه يمثل مجموعة مصالح الدولة العليا ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح[٧].

يعرف الأمن القومي في معجم العلوم السياسية الميسر، بأنه قدرة الأمة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية، ويرى ولفرز أن الأمن يعني حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم، أما تريجر وكروننبرج فإنهما يريان أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهرَ سياسةِ الأمنِ القومي، ويتحدد الأمن لديها بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين، ويرى كل من بركويتز وبرك أن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي[٨].

وفي أعقاب الحظر النفطي ١٩٧٣ توسع مفهوم الأمن القومي، وانتقل من التجريد والعمومية إلى التجزئة، فأصبح الأمن القومي ينقسم إلى ميادين وأبعاد،

فتحدث الناس عن الأمن الاقتصادي حيث عرف بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية[٩]. كما تحدثوا عن أمن اجتماعي وسياسي وتنموي، فلم يعد الأمن هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، كما أنه ليس القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية الشاكلة بكل ما تعني من مضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية. فلا محل للحديث عن الأمن دون هذه التنمية، فالدول النامية التي لا تنمو نمواً حقيقياً لا يمكنها أن تظل آمنة، فإذا ما تمكنت الدولة من تنظيم مواردها لإمداد شعبها باحتياجاته ورغباته فإن مقاومتها لتهديدات الاضطرابات والعنف تزداد.

إنه الجهد اليومي الذي تبذله أجهزة الدولة الرسمية لدعم ولتنمية أنشطتها المتنوعة الرئيسية مثل الأنشطة العسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة، إنه البرنامج الخاص بحفظ سلامة الدولة وصيانة شخصيتها الدولية وحماية حقوقها الوطنية من كافة أشكال التهديد الخارجي والداخلي[١٠].

لقد كان هذا التعريف فاتحة لاتجاه قوى للربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي إضافة إلى القدرة العسكرية، لقد انتشر استخدام هذا التعريف بمستويات مختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والاقليمية والدولية التي ظهر فيها، فتحول الأمن القومي من مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد وكتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية. وهنا يلتقي الأمن الاجتماعي والأمن القومي في تحقيق الرفاهية التي تحقق بدورها الاستقرار في المجتمع[١١].

ومن جهة أخرى كان للتهديدات التي تتعرض لها الدول النامية بشكل مباشر نتيجة الديون المتراكمة والمستحقة عليها قد طورت اهتماما جديدا في مفهوم الأمن القومي فمن ناحية، وتعد الديون الخارجية المستحقة على بعضها تهديدا لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة

توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها ولكن للإضرار بالمصالح القومية والأمن الذاتي لها، ومن جهة أخرى فقد ازداد الاهتمام بالأمن القومي نتيجة تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي، والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر كثيرة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى؛ فبعد أكثر من ربع قرن من الاستقلال لانزال تلك الدول تعانى من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك في عملية التوزيع، ولا شك أن الإحساس بالحرمان النسبي لدى المواطنين من شأنه أن يزيد من الشعور بالإحباط، ومن ثم الانخراط في عمليات عنف ضد نظامهم السياسي وأحياناً النظام الاجتماعي.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نقول بأن العلاقة بين الأمن الاجتماعي والأمن القومي علاقة تكاملية كون كليهما يهدفان إلى تحقيق السعادة والاستقرار لأفراد المجتمع. وإذا كان هناك صعوبة في تحديد تعريف جامع مانع لمفهوم الأمن القومي فإنه يمكن أن نقول بأن الأمن القومي يسعي لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية العامة لأفراد المجتمع، وقد ساعد الاتجاه الجديد في ربط الأمن القومي بالرفاهية الاقتصادية، وتحول مفهوم الأمن القومي من المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية إلى تقارب كبير مع مفهوم الأمن الاجتماعي، ولكنْ لا يكفي أن نقول إن الأمن القومي هو ذاته الأمن الاجتماعي، أو إنه بتحقيق الأمن القومي يتم تحقيق الأمن الاجتماعي أو العكس.

الأمن الاجتماعي
من منظور المدرسة البنائية الوظيفية

البنائية الوظيفية تجعل محور اهتمامها المجتمع والعلاقات المتبادلة بين أفراده، وبين النظم السائدة، كما تؤكد أن المجتمع وحدة متجانسة متماسكة ذات درجة عالية من الاستقرار، والمجتمع وفقاً لذلك يتكون من أنساق الحاجات المتساندة والتي تترابط وتتفاعل سوياً وتتطور تلقائياً موجهة إلى تحقيق التوازن فيما بينها، كما تكمل وظائف كل نسق وظائف الأنساق الأخرى، وعلى هذا النحو يمثل النسق الاجتماعي أو البناء وظيفة ما، أو يعبر عن حاجات أساسية خاصة للنسق[١٢]. وهو (النسق) كل يتكون من أجزاء يلعب كلٌّ منها دوراً ويؤدي وظيفة، تساعد على حالة التجانس والاستمرار له. وتسمي هذه بحالة التوازن State of equilibrium وهي الحالة التي تلازم الاستقرار الناشيء عن تساوي القوي أو حالة الاحتفاظ بوضع معين بين مؤشرات تتعارض.

وتستند هذه النظرية عند برسونز في التنظيم الاجتماعي على رؤيته للكائن الإنساني باعتباره فاعلا يصنع القرار، ويخضع لضغوط حاجات النسق أو وظائفه لفهم السلوك الإنساني[١٣].

وينظر بارسونز إلى المجتمع على أنه نسق يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها، ولكنها متساندة، ويسمى بارسونز هذه الأجزاء بالأنساق الفرعية، وتتألف هذه الأنساق الفرعية بدورها من أجزاء متشابكة والمجتمع هو النسق النهائي، لأنه أكثر الأنساق تحقيقاً للاكتفاء الذاتي، وذلك لأن الأنساق الفرعية كلها في حاجة إلى بعضها لتحقيق متطلبات أساسية لازمة لها.

فالنسق الفرعي الاقتصادي يحتاج إلى النسق التعليمي ليزوده بالعمال المهرة، والمدارس تتطلب وجود الأسر التي تزودها بالأطفال لتعليمهم، وكل من هذه الأنساق الفرعية لا تستطيع أن توجد بذاتها، والمجتمع هو النقطة التي تتجمع فيها كل هذه الأنساق الفرعية مكونة بناء لديه القدرة على أن يوفر كل الحاجات الاجتماعية لسكان المجتمع. وهكذا يبدو تصور بارسونز للمجتمع على أنه وحدة كلية تقوم بادائها

الوظيفي. وتتألف هذه الوحدة من مجموعة من الانساق الفرعية المتشابكة، يسهم كل نسق فرعي منها في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربعة اللازمة لبقاء أي مجتمع(١٤).

هذه الضرورات الوظيفية الأربعة هي:

١ – التكيف Adaptation

يقصد بهذه الضرورة أنه في حالة تواجد الأنساق الاجتماعية في بيئة اجتماعية وفيزيقية، ولكي تحقق هذه الأنساق أهدافها بسهولة ويسر، فلا بد أن يتوفر قدر كاف من التكيف والتلاؤم بين هذه الأنساق والبيئة التي توجد فيها، ولذلك فإن كل بناء فرعي في البناء الكلي للنسق الاجتماعي يقوم بوظيفة أساسية نحو هذا التكيف، والذي بواسطته تعالج الظروف الخارجية بطريقة تؤدي إلى تسهيل تحقيق الهدف العام للنسق الاجتماعي، ولا يعني ذلك مجرد مشكلة مواجهة البيئة تحقيقاً لبقاء النسق، بل يتضمن التكيف معالجة إيجابية كوسيلة لتحقيق أهداف النسق.

٢ – تحقيق الهدف Goal Attainment

جميع الأنساق لها من الأسباب ما يبرر وجودها، فالأفراد في النسق الاجتماعي يتفقون جميعاً في فهم ما يدور حوله النسق، وما يهدف إليه من تحقيق الأهداف الكلية المشتركة، إضافة إلى وجود اطار من الوسائل والغايات داخل نطاق البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشغل فيه الأفراد أوضاعاً مختلفة، ويتصلون بعضهم ببعض وفق أشكال معيارية تجعلهم يتجهون جميعاً نحو تحقيق الهدف الجمعي(١٥).

٣– التكامل Integration

في الوقت الذي تشير فيه كل من الضرورات الوظيفية السابقة إلى الارتباطات والعلاقات التي تربط النسق الاجتماعي بالبيئة. فإن التكامل يشير إلى تلك المشاكل التي توجد داخل النسق، ويعمل على قيام علاقات اجتماعية بين مختلف الوحدات التي تعمل جميعاً بقصد تحقيق أهداف النسق العامة وإلى إيجاد حالة من التماسك والثبات بين وحدات النسق على الرغم من التوترات العاطفية التي تتضمنها العمليات

المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف، ويكون النسق متكاملا إذا كان هناك تفاعل وظيفي من الوسائل المنظمة (المركز الدور) والأهداف الشخصية للفرد أو الفاعل(السعادة – الأمان) وهي من أهداف النسق العامة، وهذا يعني أن مشكلة التكامل تركز الانتباه حول العلاقات القائمة بين الوحدات المختلفة في النسق كي تحقق حالة من التماسك والثبات والنظام.

٤ – المحافظة على النمط Latency and Pattern

تتعلق هذه الضرورة بالحياة الداخلية للنسق الاجتماعي، بيد أنه في الوقت الذي يهتم فيه التكامل بالعلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات داخل النسق الاجتماعي، فإن هذه الضرورة تهتم بالحالة الاجتماعية والنفسية للأفراد الفاعلين في النسق. فالفرد الذي يشكل مركزاً معيناً، ويؤدي أدواراً اجتماعية معينة وفق نظام معياري. قد يعاني حالة من الانحلال وعدم امتثال للمعايير التي تنتظم بمقتضاها أنواع السلوك الإنساني.

وفي الوقت الذي تتسع فيه دائرة هذا الصراع النفسي الاجتماعي بحيث تشمل عددا أكبر من الأفراد، فإن النسق الاجتماعي سوف يعاني من عدم التكيف كمشكلة تؤدي إلى عدم التكامل بين الوحدات المكونة للنسق ذاته، ولهذا فإن العمل على تكامل الفرد في البناء الاجتماعي يصبح الهدف الأول الذي يسعى النسق الاجتماعي لتحقيقه، وذلك بتكريس الجهد والانتباه حول تنشئة الأفراد تنشئة اجتماعية هادفة في مختلف مراحل حياتهم، وذلك بنشرهم للقيم الأساسية السائدة التي تؤكدها ثقافة المجتمع، أما مشكلة علاج التوتر فهي أيضاً من الاهتمامات الأولية للنسق الاجتماعي، فالاهتمام بالجانب العاطفي بشخصية «الفرد الفاعل» كعنصر مهم في تكوينها. يتطلب مراقبة وضباطاً للتوترات العاطفية الناجمة عن هذا البعد العاطفي ومحاولة علاجها، حتى لا تؤدي إلى إعاقة النسق في تأديته لوظائفه(١٦).

وانطلاقاً من المنظور البنائي الوظيفي في تفسير الأمن الاجتماعي من خلال الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة للمحافظة على كيان نسق الأمن الاجتماعي متزناً، ووفقاً لتصور بارسونز للفرد على أنه كائن إنساني فاعل يصنع القرار، ويخضع في صنعه القرارَ للضغوط المختلفة الخاصة بحاجات النسق أو ظائفه، فإن نسق الأمن

الاجتماعي يكوت في حالة وظيفية وعلى درجة عالية من الاستقرار والتجانس في عناصره إذا ما قامت هذه العناصر بوظائفها كاملة، فالجانب البنائي لهذا النسق هو مجموعة مؤسسات الدولة وعناصرها التي تعمل على تحقيق الوظيفة التكاملية؛ كي تحقق حالة من التماسك والثبات والانسجام، تسمح بتحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع المكونين للنسق في إطار من الحرية السياسية والاجتماعية وفي إطار عدالة متكاملة اجتماعية واقتصادية.

نسق الأمن الاجتماعي ينبغي أن يتلاءم مع بيئة المجتمع التي تحتوي على مجموعة البرامج والخطط والسياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فإذا واجه الأمن الاجتماعي تغيرات ثقافية واجتماعية في البيئة الخارجية للنسق (داخلياً وخارجيا) يتطلب ذلك إحداث تغيير في بناء الركائز الأساسية له كمعالجة إيجابية؛ حتى يظل باقيا في وجه التغييرات الخارجية مما يساعد على حفظ التوازن في المجتمع.

من هذا المنطلق يصبح الأمن الاجتماعي نسقاً اجتماعياً فرعياً يتكامل مع غيره من الأنساق التي توجد في النظام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنظام العائلي ... وغيرها من الأبساق الأخرى، والتي تعمل جميعها في إطار شبكة معقدة من الأبساق الرئيسية الفرعية والتي تتداخل وتتساند وظيفياً فيما بينها بما يحفظ للفرد وجوده وبقاءه بأرضه ومجتمعه ووطنه، وإن أي خلل يطرأ على هذا التكامل يثير مشكلة الإحساس بعدم الأمن لدى أفراد المجتمع الأمر الذي ينبغي معه أن يعيد النسق – وهو المجتمع – توازنه والتغلب على الثغرات التي تواجه للتخفيف من حدة الاحساس بعدم الأمن هذه.

أدبيات الأمن الاجتماعي:

إذا كان الأمن القومي لم يحظ على تعريف جامع مانع في أدبيات العلوم الاجتماعية، واتسم بالغموض وعدم الوضوح فإن مفهوم الأمن الاجتماعي كان أكثر وضوحاً على الأقل في الدراسات التي أجريت في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والخدمة الاجتماعية، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات في مجال الأمن الاجتماعي قليلة جداً قياساً بالدراسات في المجالات الاجتماعية الأخرى. ولعل الجزء الخاص بالجريمة في مجال الأمن الاجتماعي هو الأكثر حظاً حيث نشرت كثير

من الدراسات التي تتناول ظاهرة الأمن المرتبط بالجريمة، ولكن ذلك لم يمنع من قيام دراسات أخرى موازية مثل:

١ - دراسة ماجد حنفي (حول اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعي وإشباع حاجاتهم في الحاضر والمستقبل)[١٧].

استهدف الباحث التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو بعض القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعي وإشباع حاجاتهم سواء، في الحاضر أو المستقبل، كما استهدف أيضاً المقارنة بين اتحاهات الطلاب واتجاهات الطالبات نحو هذه القضايا، ويعد هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة التي تعتمد أسلوب المسح الاجتماعي لعينة.

محدد باستخدام أداة معدة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، وقد انتهى الباحث إلى الربط بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو التخصص العلمي - العمل الحكومي - الهجرة - الانتماء - الترويج وشغل أوقات الفراغ - التفاعل والاحتكاك بالآخرين - الثقافة والمعرفة - التقدير - اختيار شريك الحياة وحجم الأسرة موضحاً العلاقة بين هذه الاتجاهاتت ومدى تمتع هؤلاء الشباب بالأمن الاجتماعي.

٢ - حول القيادة والعمل مع الشباب لتحقيق الأمن الاجتماعي، دراسة قام بها الدكتور عبدالعزيز مختار تتطرق فيها لعناصر القلق والتوتر وغياب الأمن في المجتمع وعلاقة ذلك بالشباب[١٨].

قدم الباحث كثيراً من الدراسات والبحوث التي تثبت أن عناصر القلق والتوترت في المجتمع ترتبط في كثير من جوانبها بالشباب وتتسع موجات القلق والتوتر عندما تكون لديهم حاجات متعددة يتعذر إشباعها بالطرق الكافية والملائمة، وعندما تتعدد وتتراكم مشكلاتهم التي يصعب مواجهتها وحلها بالأساليب المناسبة مما يعرض الشباب لمواجهة كثير من المواقف الإحباطية التي تتخذ لنفسها أحد مسارين:

المسار الأول:

هو أن تؤدي مثل هذه المواقف الاحباطية بالشباب إلى الشعور بالاغتراب الذي يدفع بهم إلى دائرة الانعزال والانطواء، وقد يصل بهم إلى مشاعر الاكتئاب

وتعرضهم لمخاطر الاضطراب المختلفة، وما يترتب على ذلك من أنواع السلوك غير السوي الذي قد يوصلهم في نهاية المطاف إلى حظيرة الجريمة.

المسار الثاني:

هو أن تؤدي مثل هذه المواقف الإحباطية بالشباب إلى الشعور بالغضب وضعف الشعور بالانتماء، وقد يكون رد فعل ذلك هو اللجوء إلى التطرف بأنواعه المختلفة، كما يدفع ذلك بعض الشباب إلى ارتكاب نوع من أنواع العنف الذي قد يوصلهم في نهاية المطاف إلى الوقوع في براثن الجريمة.

يخلص الباحث إلى أن كلا من المسارين يوصل إلى نفس النتيجة وهي ارتكاب الجرائم، وما يترتب عليها من خسائر مادية ومعنوية فادحة يدفع ثمنها المجتمع كله بمختلف فئاته، ومثل هذا التحليل السابق يشير إلى أهمية الجهود والبرامج والأنشطة الخاصة برعاية الشباب، وما يمكن أن تؤديه بطريق مباشر إلى توفير الأمن الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المطلوب لنجاح خطط التنمية الاجتماعية وخطط التنمية الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها المرجوة.

٣ - دراسة يحاضر مصطفى صادق حول مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها[١٩].

اعتبرت الباحثة أن الإحساس بالأمن هو المحصلة النهائية لكل من الحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لذا فإن أي خلل أو ضعف في هذه الأمور يثير مشكلة الإحساس بعدم الأمن، وهذا ما دفع الباحثة إلى البحث والدراسة في أهم المشكلات التي تثير الإحساس بعدم الأمن لدى المواطن المصري، وذلك من الوجهة الشمولية لأبعاد الأمن الاجتماعي سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو القيمية السلوكية، أو الخدمية، أو الأمن العام. ومعرفة تأثيرات هذه المشكلات على حياة المواطن سواء على إنجازه وأدائِه للعمل أو ولائه وانتمائه للوطن أو مشاركته.... الخ. ومقترحات المواطن المصري لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدة الإحساس بعدم الأمن، وبما يحقق الهدف الخاص الذي سعت إليه الباحثة لتحديد دور وطريق تنظيم المجتمع في مواجهة مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على المواطن.

والدراسة من النوع الوصفي التي استخدم فيها المسح الاجتماعي بطريق العينة العَمْدِية العشوائية. كما تم الاستعانة باستبيان لجمع البيانات الميدانية والتي طبقت على ثلاث عينات متباينة من المواطنين في محافظة القاهرة هم: أرباب المعاشات، والحرفيين، وموظفي الحكومة، استخدمت في هذه الدراسة بعض المعالجات الإحصائية منها النسب، والأوزان المرجحة، واختبار تحليل التباين، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والتحقق من صحة فروضها، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفروض التي انطلقت منها. كما خلصت إلى تحديد أهم المشكلات التي تثير خوف وقلق عدم أمن المواطنين وأهم مجالات تأثير هذه المشكلات على حياة المواطنين.

٤ – دراسة شفيق أحمد حول الآثار الاجتماعية للخصخصة من منظور التخطيط الاجتماعي في جمهورية مصر العربية.

لقد عمدت الحكومة المصرية منذ بضع سنوات إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح المسار للاقتصاد المصري، وذلك عن طريق ما سمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي، والذي استند أساساً على تحرير الاقتصاد المصري والأخذ بآليات السوق وذلك بطريقة تدريجية، وكان من ضمن سياسات الإصلاح ضرورة توسيع قاعدة الملكية وزيادة الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال. ولا شك أن هذا التحول في مسار الاقتصاد المصري سيترتب عليه بعض التغييرات في البناء الاجتماعي متمثلا في أنماط العلاقات بين أفراد المجتمع وكذلك الجماعات والمؤسسات والأنساق الاجتماعية المختلفة والقيم والمعايير والظواهر في هذا المجتمع. وبمعنى آخر هناك كثير من الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية التي نتجت عن هذا التغيير وهذا ما يدور حول مشكلة هذا البحث[٢٠].

تمثلت أهداف الدراسة في التالي:

– تحديد أهم الآثار الاجتماعية الإيجابية للتحول نحو الخصخصة.

– تحديد أهم الآثار الاجتماعية السلبية للتحول نحو الخصخصة.

– التوصل إلى أهم المقترحات حول برنامج الخصخصة.

كما توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- نجاح خصخصة المشروعات الزراعية في مصر إلى حد كبير.
- إن أكبر الفئات المستفيدة من الخصخصة هم العاملون في المؤسسات الزراعية.
- إن الخصخصة أدت إلى تدعيم قدر كبير من الولاء والانتماء الحقيقي لدى الأفراد المستفديدين.
- أدت الخصخصة إلى زيادة الناتج الزراعي ومن ثَمَّ رفع مستوى المعيشة.

٥ - دراسات المجلس الأعلى لتخطيط - لجنة الخدمات الاجتماعية - والتي من بينها دراسة آثار الظواهر السلوكية والأخلاقية المستجدة في المجتمع الكويتي (أبريل ١٩٩٠)، والتي اشتملت على جوانب كثيرة من بينها استعراض ملامح الشخصية الكويتية، واستطلاع آراء الناس حول الظواهر السلوكية والأخلاقية السلبية المستجدة في المجتمع الكويتي، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج ذات علاقة مباشرة بموضوع الأمن الاجتماعي من بينها، أن دراسة الرأي العام بينت أن معظم أفراد العينة غير منسجمين مع واقعهم الاجتماعي؛ حيث كانت صورة الماضي مشرقة لديهم في حين أن صور الحاضر مكفهرة مقلقة، وقد فسر القائمون على البحث أن هذا الأمر يعكس أزمة نفسية عامة ونكوصاً اجتماعياً له آثاره على المدى البعيد إنْ لم تَزُلْ أسبابه، كما بينت الدراسة أن هناك رفضاً لجميع أنواع الانحراف ودرجاته سواء في انحراف العقل، أو في الأعراض، أو في الهوية، أو في الأموال، أو في الأرواح، وقد تساوت في ذلك جميع الفئات الاجتماعية الممثلة في العينة، وإن كان ثمة فروق طفيفة في درجة الرفض، عزاها الباحثون إلى تفاوت درجات الإحساس بظواهر الانحراف وإلى تباين درجة الضرر الواقعة على هذه الفئة أو تلك جراء هذا الانحراف، كما بينت الدراسة أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى غياب الأمن في المجتمع ضعف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وفشلها في توعية الناس بدورهم الأمني، وإن كان هناك عدم رضا عن مدى التنسيق فيما بين الجهات الرسمية والأجهزة المختلفة المكلفة بالتصدي لظواهر الانحراف في المجتمع، حيث يتسم التنسيق بأنه ضعيف، كما تبين أن عدم الاتساق بين أجهزة الدولة وغياب الهوية الموحدة التي تكرس

الأجهزة المختلفة لتدعيمها والحفاظ عليها هو أوسع الأبواب التي تؤدي إلى انحراف فئة الشباب وإلى تنامى الجريمة.

وقد اتضح من الدراسة أن أكثر مجالات الأمن حظاً من حيث اهتمام الجهود الرسمية والأهلية به هو مجال حفظ الأرواح، يتلوه مجال حفظ الأموال، أما أقل المجالات حظاً من الجهود الرسمية فهما مجالا الأعراض والهوية، في حين أن الأعراض في طليعة اهتمامات الجهات الأهلية كما رأت عينة الرأي العام، كما بينت الدارسة بشكل واضح أن ضعف تطبيق القوانين وإجراءات الردع وضعف التوجيه بآثار الانحراف هي أبرز مواطِنِ الخلل في الجهود الرسمية.

إلى جانب ما تقدم فهناك عدد من الدراسات النظرية والندوات واللقاءات العلمية التي عقدتها الكليات والمؤسسات العلمية المتعددة في الكويت وخارج الكويت، والتي ناقشت الآثار التي ترتبت على العدوان العراقي على الكويت من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والتربوية والنفسية والاجتماعية والتي يضيق المقام على تناولها وحصرتها، إضافة إلى أنها في مجملها تعتمد على ما شاهده المشاركون الكويتيون في هذه اللقاءات بأنفسهم من أحداث وما تناقله الذين عاشوا تحت الاحتلال من حديث عن الخبرات الصادمة التي مروا بها، كما تعتمد على تحليل الأحداث والمعلومات التي تبثها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العالمية والعربية والكويتية.

هذه المجموعة من الدراسات وإن كانت تبدو بعيدة نسبياً عن موضوع دراستنا فإنها في مجموعها توفر لنا المعرفة الضرورية بالمناخ النفسي العام الذي يحيط بالأفراد الذين نتعامل معهم في هذه الدراسة وفي موضوع يتأثر ضمناً بما كشفت عنه هذه الدراسات بشكل عام.

وما نود أن نؤكد عليه بعد هذا العرض المختصر لعدد من المفاهيم الأساسية للأمن الاجتماعي ومكوناته وعناصره، وكذلك بعض الدراسات ذات الصلة بالأمن الاجتماعي، هو أن موضوع الأمن الاجتماعي يحتاج إلى مزيد من الدراسات سواء في أسسه النظرية تحديدا لمفاهيمه والعوامل المؤثرة فيه وأفضل أساليب تحقيقه أو في التعرف على آراء المواطنين حوله وما الذي يمكن أن يوفر لهم شعوراً أفضل حوله أو

يدفعهم لبذل المزيد من الجهد ليس فقط للوصول إليه بل المحافظة عليه واستمراريته، وهذا بالضبط ما استهدفت هذه الدراسة تحقيقه.

على هذا الأساس تم تحديد مبررات الدراسة وأهدافها ومنهجها وإجراءاتها وفي النهاية نتائجها وتوصياتها وذلك على النحو التالي:

أولاً – مبررات الدراسة:

قامت الدراسة على عدد من المبررات من أهمها:

١ – الآثار المتزايدة والانعكاسات المؤثرة التي تسببها قضية الأمن الاجتماعي على المجتمع ككل من ناحية وعلى السلوكيات اليومية للأفراد من ناحية أخرى.

٢ – تحول قضية الأمن الاجتماعي إلى هاجس قسري تمتد آثاره إلى كل نواحي المجتمع.

٣ – انتقال موضوع الأمن الاجتماعي من مجرد الحديث عنه إلى مرحلة السلوك وفقاً لمقتضياته على الأقل لدى البعض.

٤ – الرغبة في التعرف على مدى إحساس الناس بالأمن الاجتماعي والاستقرار. والراحة النفسية وما يتركه ذلك من آثار كبيرة على نوعية وحجم العمل والانتاج.

٥ – توفير قاعدة من المعلومات والبيانات ذات الصلة بموضوع الأمن الاجتماعي مما يمكن مختلف المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة من تحديد المشكلات الآنية والمستقبلية في ضوء هذه المعرفة.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تحددت أهداف الدراسة في:

١ – التعرف على رأي المواطن الكويتي في:

أ – مفهوم الأمن الاجتماعي بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب – الجهود المبذوة لتحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

ج – الأخطار التي تهدد الأمن الاجتماعي داخلياً وخارجياً.

د – الممارسات الفردية والجماعية التي تحول دون تحقيق الأمن الاجتماعي بمكوناته المختلفة.

٢ – تحديد مدى ما يشعر به المواطن الكويتي من الأمن الاجتماعي وكذلك ما يحتاجه لتوفير المزيد من الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار.

٣ – دراسة آراء ومشاعر المواطن الكويتي وتحليلها تجاه قضايا الأمن الاجتماعي بغية التوصل إلى:

أ – تحديد الارتباطات والـ ـلقات القائمة بينها في ضوء متغيرات الدراسة.

ب – تحديد ما يراه المواطن لازما لتدعيم الإيجابي ومواجهة السلبي منها.

٤ – التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن الانطلاق منها إلى رسم السياسات والأساليب والإجراءات التي تحقق المزيد من الأمن الاجتماعي للوطن والمواطن.

كما تهدف الدراسة من جهة أخرى إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤولات من بينها التالي:

١ – من المسؤول عن تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع؟

٢ – هل يرى المواطن الكويتي أن الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة توفر له الأمن بأنواعه المختلفة؟

٣ – إذا كانت الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة غير فعالة في توفير الأمن الاجتماعي في المجتمع فهل يعود ذلك إلى:

– طبيعة النظام الاقتصادي في المجتمع.

– طبيعة النظام السياسي في المجتمع.

– طبيعة النظام الاجتماعي في المجتمع.

– ضعف في تطبيق القوانين ذات العلاقة بموضوع الأمن.

– عدم تكامل وتعاون الجهود المختلفة المبذولة من قبل مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة ذات العلاقة بموضوع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

– سوء الإدارة الحكومية.

– شكل الممارسات الفردية والجماعية في المجتمع.

ثالثاً – خطوات وإجراءات البحث ومنهج واداة الدراسة:

يتميز هذا البحث بأنه استطلاعي استكشافي يهدف إلى بلورة المشكلات التي تتعلق بموضوع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي وبالتالي صياغة فروض عامة حول هذه المشكلات. مثل هذه البحوث الاستطلاعية الاستكشافية يكون التركيز فيها على فهم واستكشاف الأفكار الجديدة والاستبصارات المتباينة التي تعين على فهم المشكلة المدروسة في البحث[٢١]. ولبلورة هذه المشكلات التي يتعرض لها المجتمع الكويتي قمنا بمجموعة من الإجراءات المنهجية تمثلت باستقراء ودراسة أدبيات العلوم الاجتماعية حول موضوع الأمن الاجتماعي بصفة عامة وكذلك الجوانب الأخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع مثل الجريمة والأمن، والاستقرار السياسي والأمن، والاستقرار الاقتصادي والأمن، وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بهذا الموضوع وذلك للوقوف على النتائج التي انتهى إليها الآخرون والتي تم الاستفادة منها بشكل مباشر، كما تم الاتصال ببعض الأشخاص الذين يحتلون مواقع تسمح لهم في معرض خبراتهم اليومية بتكوين جانب آخر من الخبرة والمعرفة في موضوع الأمن الاجتماعي، مثل رجال الشرطة. وبعض من رجال القانون والعدل. وأساتذة علم الاجتماع في جامعة الكويت وبعض أئمة المساجد.

بدأ العمل في هذه الدراسة في نهاية عام ١٩٩٤ وتم الانتهاء من إعداد تقريرها النهائي في سبتمبر ١٩٩٥، حيث أجريت دراسة أولية أظهرت بعض المؤشرات الأولية عن حجم وطبيعة المشكلة في المجتمع الكويتي، وقد قامت الدراسة على جانبين أحدهما نظري والآخر ميداني وكلاهما مرتبط بالآخر كل الارتباط، أما الجانب النظري فهو لا يعدو أن يكون نوعاً من تحديد الإطار الفكري الذي يتناول المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، كما يحاول تلمس بعض الجهود التي بذلت في النادر من الدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع الأمن الاجتماعي أو أي من العوامل المؤثرة فيه أو العناصر المكونة له سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العربي، وأما الجانب الميداني وهو الذي ركزت عليه هذه الدراسة فهو الجانب الذي نحاول من خلاله الانتقال من المفاهيم والأفكار إلى تلمس الواقع والتعرف – بقدر ما تسمح به الأدوات المتاحة – على ما لدى المواطن الكويتي من آراء ومواقف تجاه

قضايا الأمن الاجتماعي وسواء فيما يواجهه هنا والآن أو ما كان يتمنى أن يجده في الواقع أو ما يصبو إلى أن يعيشه في المستقبل المنظور.

أداة الدراسة:

صمم فريق البحث إستبانة تهدف إلى التعرف على آراء المواطن الكويتي تجاه القضايا المختلفة ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي، وكذلك للكشف عن مدى ما يتوفر لدى المواطن من شعور بالأمن أو ما قد يشعر به كتهديد لهذا الأمن، وفيما يلي عرض مختصر لأهم خطوات بناء هذه الإستبانة:

١ – تضمنت أداة الدراسة تسعاً وثمانين عبارة موزعة على ثلاثة محاور هي: محور الأمن السياسي، ومحور الأمن الاقتصادي، ومحور الأمن الاجتماعي، وتعرض كل عبارة لرأي أو موقف أو توجه نحو إحدى القضايا ذات الصلة بهذين الموضوعين، والمطلوب ممن يستجيب على هذه الأداة أن يحدد موقفه من العبارات التي تضمنتها إما بالقبول وإمّا الرفض وعلى أن يحدد أيضاً درجة هذا القبول أو الرفض على مدى متدرج من ١ – ٥ وطبقاً للتعليمات الواردة في بداية الاستبانة. (ملحق رقم ١).

٢ – تم بناء العبارات التي اشتملت عليها أداة الدراسة في ضوء تحديد فريق البحث للأنساق الاجتماعية ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي، وما يرتبط بذلك من دراسات وبحوث وأطر نظرية سبق الإشارة إليها، كما تم تصنيف هذه العبارات وتوزيعها على المحاور الثلاثة التي اشتملت عليها الأداة وما تضمنته داخلها من محاور فرعية، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع العبارات على محاور الدراسة الأساسية الثلاثة.

٣ – يعد الصدق والثبات من أهم الشروط المنهجية في تصميم أداة البحث، إذ يشير الصدق إلى ماذا كان السؤال أو البند يقيس بالفعل ما يفترض قياسه، أو أن تؤدي أسئلة الاستبيان الخاصة بموضوع الدراسة إلى الكشف عن الظواهر أو السمات التي من أجلها يجري هذا البحث.. في حين يعد الثبات هو مدى الاتساق بين البيانات التي يتم جمعها بإعادة تطبيق نفس المقاييس حيث يمكن التحقق من ثبات الاستبيان من خلال تكرار تطبيقه والتوصل إلى نتائج متماثلة، وقد قام فريق البحث بقياس الصدق والثبات من خلال التالي:

جدول (١)
نوزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة

المحاور الفرعية لكل من المحاور الأساسية الثلاثة	أرقام العبارات	عدد العبارات	محاور الدراسة
السلطة التنفيذية، الديموقراطية، الصحافة، التكتلات والتجمعات السياسية، مجلس الأمة، التجانس السكاني، الأسرة الواحدة والوطن، حقوق الإنسان، الترتيبات الأمنية، الاتفاقات الدولية الدفاعية والأمن، الهيئات العالمية والأمن.	١ – ٣٩	٣٩	محور سياسي
الفئات الاجتماعية، الأزمات الاقتصادية، التنافس التجاري في المنطقة، المساحة الجغرافية، الأيدي العاملة والحكومة، القيادة الاقتصادية.	٤٠ – ٦٠	٢١	محور اقتصادي
الانسجام السكاني، القيم والمعايير، القوانين وتطبيقاتها والأجهزة المرتبطة بها، الحياة الديمقراطية.	٦١ – ٨٩	٢٩	محور اجتماعي

أ – تم عرض الاستبيان مع بيان أهدافه ومحاوره الأساسية والفرعية وتعليمات الاستجابة عليه والأسلوب الذي سوف يستخدم في تطبيقه على مجموعة مختارة من المتخصصين من جامعة الكويت وخارجها بلغ عددها عشرة، وذلك للتأكد من مدى صدق الاستبيان كأداة للدراسة وصلاحيته لقياس ما أعد لقياسه، وقد أدخل فريق البحث المناسب من التعديلات التي أشار إليها المحكمون سواء في صيغ العبارات أو توزيعها على المحاور الثلاثة للدراسة.

ب – أجرى فريق البحث تطبيقاً استطلاعياً على مجموعة من طلبة جامعة الكويت في كليات مختلفة بهدف التأكد من مدى وضوح العبارات وثبات الاستبيان وصدق الأسئلة التي تدور حول الحقائق والاتجاهات، وكذلك في عدم وجود أي اختلاف في تفسير معنى العبارات التي يحتوي عليها هذا الاستبيان لدى المستجيبين، وكذلك الكشف عن أية صعوبة في الاستجابة عن الاستبيان، وقد أدخل فريق البحث التعديلات المناسبة في ضوء ما أسفر عنه هذا التطبيق الاستطلاعي من نتائج.

عينة الدراسة:

حرصاً على أن تكون عينة الدراسة ممثلة للمجتمع الأصلي الذي تعبر عنه بكل خصائصه ومتغيراته ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وأن تكون عشوائية بحيث تتاح لكل فرد في المجتمع فرصة متساوية في أن يكون أحد أفراد العينة، وذلك على اعتبار أن التمثيل والعشوائية شرطان بدونهما لا يتحقق للعينة القدرة على تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل، وعلى أن يكون الشرطان مندمجين معا، وبناء عليه فقد تم تشكيل عينة الدراسة بحيث تمثل معظم إن لم يكن كافة شرائح وفئات المجتمع وقد تم الرجوع إلى آخر إحصاء سكاني (١٩٩٣) كما تم الاتصال بالإدارة المركزية للاحصاء بهدف التأكد من صدق تمثيل العينة لكافة شرائح وفئات المجتمع الكويتي، ويّوضح جداول بيانات أفراد العينة أن المستجيبين على الاستبيان قد بلغو ٣٤١١ مستجيباً من أصل من تم الاستبيان عليهم وعددهم ٤٠٠٠ أي بنسبة ٨٥٪ وهي نسبة أكثر من كافية للسماح بإمكانية تعميم نتائج الدراسة على أفراد المجتمع الكويتي ككل بمختلف فئاتهم وشرائحهم.

ويشير جدول بيانات العينة إلى أن متغيرات الدراسة والتي تحددت في:

١ – الجنس: ذكر – أنثى.

٢ – العمر: وتوزع على خمس فئات هي:

أقل من ٢١، من ٢١ – ٢٩، من ٣٠ – ٣٩، من ٤٠ – ٤٩، من ٥٠ فأكثر.

٣ – الحالة الاجتماعية: وتوزعت على أربع فئات هي:

أعزب، متزوج، مطلق، أرمل.

٤ – الحالة الوظيفية: وتوزعت على سبع فئات هي:

موظف قيادي، موظف، أعمال حرة، عسكري، طالب، متقاعد، ربة بيت،

٥ – المستوى التعليمي: وتوزع على ست فئات هي:

أمي، يقرأ ويكتب، متوسط، ثانوي، ودبلوم، جامعي، فوق جامعي.

٦ – محافظ السكن: وتوزعت على المحافظات الخمس بدولة الكويت وهي:

العاصمة، حولي، الفروانية، الجهراء، الأحمدي.

جاءت عينة الدراسة ممثلة لجميع المتغيرات المشار إليها حيث اشتملت على الأعداد التالية بالنسبة لكل متغير:

- توزعت عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس على الشكل التالي: انظر جدول رقم ٢.

جدول رقم (٢)
العينة وفق الجنس

ذكور	١٨٦٨
إناث	١٥٤٣
المجموع	٣٤١١

- متغير العمر وكان توزيعه على الشكل التالي، أكثر من ٤٠ في المائة من الفئة العمرية التي تقع ما بين ٢١ و٢٩ سنة في حين بلغت أقل فئة عمرية اشتمل عليها البحث ١٢٢ فرداً تقريباً، انظر جدول ٣.

جدول (٣)
العينة وفق الفئات العمرية

الفئات العمرية	العدد
أقل من ٢١	٥٥٧
٢١ – ٢٩	١٥٣٢
٣٠ – ٣٩	٨٩٧
٤٠ – ٤٩	٣٠٣
٥٠ فأكثر	١٢٢
المجموع	٣٤١١

- متغير الحالة الاجتماعية توزع على الشكل التالي: اشتملت العينة على أكثر من ٣٣ في المائة من العُزَّاب في حين بلغ عدد المتزوجين أكثر من ٥٥ في المائة من إجمالي العينة.

جدول رقم (٤)
العينة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد
عَزَب	١٢٣٩
متزوج	٢٠١٩
مطلق	١٠٦
أرمل	٤٧
المجموع	٣٤١١

- بالنسبة لمتغير الحالة الوظيفية توزعت العينة على مجموعة من الفئات كان أكبرها حجما هي فئة الموظفين، والتي بلغت أكثر قليلا من ٤٧ في المائة من إجمالي العينة توزعوا على موظفين قياديين وآخريين غير قياديين. انظر الجدول رقم ٥.

جدول رقم (٥)
العينة وفق الحالة الوظيفية

الحالة الوظيفية	موظف قيادي	موظف	أعمال حرة	عسكري	طالب	متقاعد	ربة بيت	إجمالي
العدد	٣٢٥	١٣٢٥	١٤٨	٢٩٨	٩٣١	١٣٦	٢٤٨	٣٤١١

بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي: اشتملت العينة على ستة فئات، احتل الحاصلون على الشهادات الجامعية والثانوية على أكثر من ٧٠ من حجم العينة، انظر جدول رقم ٦.

جدول رقم (٦)
العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	أمي	يقرأ ويكتب	متوسط	ثانوي	جامعي	فوق جامعي	المجموع
العدد	٣٩	٧٧	٤٩٨	١٣٤٤	١٣٨١	٧٢	٣٤١١

- بالنسبة لمتغير محافظة السكن غطت العينة جميع المحافظات الخمس، وكانت الأعداد متقاربة نسبياً في توزعها على المحافظات انظر جدول رقم ٧.

جدول رقم ٧
توزع العينة على المحافظات

المحافظة	العاصمة	حولي	الفروانية	الجهراء	الأحمدي	المجموع
العدد	٦٥٨	٧٣٧	٨٥٨	٥٤٩	٦٠٩	٣٤١١

بهذا التشكيل لأفراد العينة ثم التعامل مع كل فئات المجتمع الكويتي، وبأعداد تقترب إلى حد كبير من نسب تواجد هذه الفئات داخل المجتمع بحيث أصبحت العينة ممثلة طبقياً وعشوائياً لمجتمع الدراسة، ولما كانت متغيرات الدراسة المشار إليها قد تضمنت كلَّ العوامل التي يمكن أن تكون ذات صلة بالأمن الاجتماعي مفهوماً

ومضموناً وشعوراً، فإن العينة تكون قد توافرت لها كل شروط الحصول منها على أصدق النتائج.

تطبيق أداة الدراسة

١ – تم اختيار فريق من مساعدي الباحثين الذين تتوفر فيهم القدرة على تفهم كافة عبارات الاستبيان مضموناً وصياغة وكذلك امتلاكهم أساليب التعامل المناسبة مع أفراد العينة على اختلال فئاتها وشرائحها.

٢ – تم تدريب فريق التطبيق المختار وتعريفهم بمتغيرات الدراسة وفئات العينة وتوفير كل مستلزمات التطبيق.

٣ – استغرق تطبيق الاستبيان فترة امتدت ثلاثة أشهر.

٤ – تم إدخال البيانات الناتجة عن تطبيق الاستبيان في الحاسب الآلي، وذلك بعد تصنيفها وجدولتها تمهيدا لمعالجتها إحصائياً بالأساليب الإحصائية المناسبة.

المعالجة الإحصائية:

نظراً لضخامة حجم عينة الدراسة، وكذلك عدد العبارات التي تضمنها الاستبيان، ونظراً لتعدد متغيرات الدراسة وكذلك توزيع عباراتها ليس فقط على ثلاثة محاور أساسية، بل على مجموعة من المحاور الفرعية داخل كل محور أساسي، فلقد اقتضى الأمر استخدام أبسط الأساليب الإحصائية التي تفي بأهداف الدراسة كدراسة تحليلية تقوم على المنهج الوصفي، وعلى هذا الأساس فقد تم استخدام برنامج الحاسب الآلي المعروف باسم الحزمة الإحصائية للطوم الاجتماعية والنفسية SPSS حيث تم استخراج المعاملات الإحصائية التالية:

١ – التكرارات والنسب المئوية.

٢ – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

٣ – اختبار ت للفروق بين المتوسطات.

٤ – تحليل التباين للفروق بين المتوسطات.

رابعاً – نتائج الدراسة:

تُعَدُّ نتائج الدراسة بمثابة المرآة التي يمكن النظر من خلالها إلى ما أسفرت عنه الجهود المبذولة في تحديد أهدافها وبناء أدواتها وتطبيق تلك الأدوات على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، كما تعتبر هي المدخل المباشر إلى عرض مجموعة التوصيات المحددة التي امكن التوصل والتي تعبر في وضوح عن مدى ما أمكن تحقيقه من أهداف الدراسة وحتى يسهل تنظيم وعرض هذا النتائج في أبسط وأوضح صورة ممكنة فإننا سوف نعرضها مقسمة على النحو التالي:

- عرض النتائج العامة لتطبيق الاستبيان ككل.
- عرض نتائج كل محور من محاور الدراسة على حدة.
- تحليل نتائج كل محور في ضوء متغيرات الدراسة السنة.
- الخلاصة والتضمينات التي تشير إليها نتائج الدراسة.

ونتناول فيما يلي النقاط الأربع بشيء من التفصيل:

أو: النتائج العامة لتطبيق الاستبيان ككل:

١ – أ – اشتمل الاستبيان على ٨٩ عبارة موزعة على المحاور الثلاثة، وافق أكثر من نصف العينة على ٤٣ عبارة منها، في حين توزعت باقي العبارات بين الرفض والحياد.

ب – العبارات الثلاثة والأربعين التي نالت موافقة أكثر من نصف العينة يمكن تصنيفها إلى عبارات ذات مضمون سلبي وعددها ٣٠ وعبارات ذات مضمون إيجابي وعددها ١٣.

جـ – ولعله من الأهمية بمكان التوقف عند أهم هذه العبارات التي وافق عليها المواطن سواء كانت ذات مضمون إيجابي أو ذات مضمون سلبي، ذلك لأنها تكشف لنا عن كيفية تفكير المواطن في قضايا الأمن وما الذي يراه مهددًا لهذا الأمن، وماذا يُطلَب لتحقيقه. على سبيل المثال. وافق المستجيبون على العبارات التالية ذات المضمون السلبي التي تقول بما يلي: (العبارات مرتبة طبقاً لترتيب إيرادها في الاستبيان).

- جهاز الدولة التنفيذي غير حازم (٥٩٪).
- الترتيبات الأمنية الحكومية غير كافية لتحقيق الأمن الداخلي (٥٧٪).
- ليس لدى الحكومة سياسة واضحة في مواجهة قضايا الأمن (٥٠٪).
- ليس للجامعة العربية دور في حفظ السلام في الوطن العربي (٦٧٪)
- ساهمت الحرب الإيرانية العراقية في التأثير السلبي على اقتصاد الكويت (٦٩٪).
- البرامج والمشاريع الاقتصادية في الكويت تعاني كثيراً بسبب التزامات الكويت المالية إقليمياً ودوليا (٦٢٪).
- يؤثر الانخفاض الحاد في أسعار البترول على إمكانية النهوض بالاقتصاد الكويتي (٥٢٪).
- سوء الإدارة سبب ما تعانى منه الكويت من مشكلات اقتصادية (٨٤٪)
- عدم فاعلية جهاز الاستثمار الاقتصادي في الكويت (٦٦٪).
- ترجع المشاكل الاقتصادية إلى عدم الاعتماد على العمالة المدربة (٦٥٪).
- تتحمل القيادة الاقتصادية مسئولية تردي الأوضاع الاقتصادية بالكويت (٦٨٪).
- كل شيء مؤقت في دولة الكويت مقولة صحيحة وتعطى المواطن شعوراً بعدم الأمن (٦١٪).
- التركيبة السكانية قبل الاحتلال العراقي الغاشم أشعرت المواطنين أنهم أقلية في بلدهم (٧١٪).
- التركيبة السكانية قبل الاحتلال العراقي الغاشم أسهمت في مساعدة المحتل (٧١٪).
- وجود أقليات وبأعداد كبيرة من جنسية واحدة عربية أو غير عربية تعطى المواطن شعوراً بخطر هذه الأقليات على أمن دولة الكويت (٦٦٪).
- تقسيم الكويتيين إلى كويتيين بالتأسيس وبالتجنيس يفرق بينهم (٦٥٪).
- زيادة أعداد الوافدين يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في دولة الكويت (٧٢٪).
- كثرة عدد غير محددي الجنسية يشكل خطراً على أمن البلاد (٧١٪).
- يعيش المواطن الكويتي تناقضاً بين المغالاة في الدين والتحرر (٥٩٪).

- أحد آثار الاحتلال العراقي تمثل في تغير كثير من القيم والمعايير لدى المواطن الكويتي (٦١٪).
- انتشر السلوك المنحرف كأحد إفرازات الاحتلال العراقي الغاشم (٦٧٪).
- زواج الكويتية من غير الكويتي (غير محدد الجنسية) يشكل خطراً اجتماعياً مستقبلياً (٥٥٪).
- خوف المواطن على نفسه وماله وعرضه من الجرائم الحالية في البلاد (٦٩٪).
- ضعف تطبيق القوانين يؤدي إلى زيادة الجريمة (٩١٪).
- الواسطة تؤدي إلى تجاوز القوانين (٩٠٪).
- وجود الأسلحة لدى المواطنين تساعد على انتشار الجريمة (٧٨٪).
- أحد آثار الاحتلال العراقي فقد المواطن الكويتي ثقته بمقدرة رجال الأمن الداخلي للبلاد (٦٤٪).
- تضخيم الصحافة لكثير من الجرائم يؤدي إلى زعزعة شعور المواطن بالأمن الداخلي للبلاد (٦٤٪).

ومن الجدير أن موافقة أكثر من نصف عينة الدراسة وبهذه النسب المئوية العالية نسبياً تعنى إقرار المواطن بوجود هذه السلبيات ووعيه بها وشعوره أنها تحرمه الشعور بالأمن وتهدد استقراره وطمأنينته وتحول بينه وبين سعيه الدائم كإنسان لمزيد من التقدم والتطور، وفي نفس الوقت فإننا لو حاولنا اختصار هذه القائمة المطولة اعتماداً على الأسلوب المئيني في الإحصاء واكتفاء بالعبارات التي حصلت على موافقة ثلاثة أرباع المستجيبين تقريباً من أفراد العينة لوجدنا أن أكثر السلبيات التي يراها المواطن مهددة لأمنه الاجتماعي تتمثل في العبارات التالية:

١ - في المرتبة الأولى يأتي ضعف تطبيق القوانين وإمكانية تجاوزها بالواسطة أو القرابة.

٢ - في المرتبة الثانية يأتي الثانية يأتي العراق كمصدر خطر يهدد استقلال البلاد حتى الآن.

٣ - في المرتبة الثالثة يأتي وجود الأسلحة لدى المواطنين وعلاقته بالمساعدة في انتشار الجريمة.

٤ – في المرتبة الرابعة يأتي سوء الإدارة وأثره في تردي الأوضاع الاقتصادية والاستثمار وعدم كفاية المواجهة الأمنية في الداخل.

٥ – في المرتبة الخامسة يأتي عدم الرضا عن التركيبة السكانية سواء فيما قبل الاحتلال الغاشم أو فيما بعد التحرير، وسواء فيما يتعلق بالوافدين أو غير محددي الجنسية أو التفريق في القوانين الجنسية.

أما العبارات الإيجابية التي وافق عليها أكثر من نصف المستجيبين من أفراد العينة فقد تمثلت في العبارات التي تقول بما يلي:

– التفاوت بين الناس أمر طبيعي لا يسبب التفرقة (٥٢٪)

– الشعب الكويتي أسرة واحدة (٥٤٪).

– الجهات غير الحكومية مقصرة في توعية الناس بالأمن (٦١٪).

– الاتفاقات الدفاعية مع دول الغرب تبعد العراق عن التفكير بغزو الكويت (٥٦٪).

– الاتفاقات الدفاعية تطمئن الناس (٦٥٪).

– الوضع الدولي الحالي لصالح أمن الكويت (٥٤٪).

– الأمم المتحدة جهة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن (٥٠٪).

– مجلس التعاون هو خط الدفاع الثاني للكويت بعد أهلها (٦٠٪).

– ايجاد صيغ جديدة من التعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني (٧٠٪).

– يعتز المواطن الخليجي بالتعاون الاقتصادي القائم حالياً بين دول الخليج (٥٦٪).

– تكويت الإدارات من أهم خطوات تنشيط الاقتصاد الكويتي (٦٢٪).

– تغير هيكل الإدارة الاقتصادية شرط تحقيق أي نجاح اقتصادي (٦٥٪).

– ضرورة وضع قيود مشددة للحد من قدوم الوافدين (٧٠٪).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المجموعة من العبارات الإيجابية والتي حظيت بموافقة أكثر من نصف العينة وإن كانت بنسب مئوية أقل من العبارات السلبية، لم يبرز منها سوى ثلاث نقاط نعرضها حسب أهميتها وهي:

١ – ضرورة وضع قيود مشددة للحد من قدوم الوافدين.

٢ – أهمية إيجاد صيغ جديدة من التعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني.

٣ – الرضا عن السياسة الخارجية بصفة عامة سواء في تعاملات الهيئات الدولية أو مجلس التعاون الخليجي.

وبطبيعة الحال فإن صورة النتائج العامة لتطبيق أداة البحث لا تكتمل بمجرد عرض العبارات التي وافق عليها أكثر من نصف المستجيبين على الاستبيان سواء أكانت عبارات إيجابية أم سلبية، بل لا بد من التعرف على العبارات التي رفضها أكثر من نصف عدد المستجيبين وهي محدودة على كل حال، وتتمثل في:

– إشهار التجمعات السياسية كأحزاب تحقق الاستقرار السياسي (٧٤٪).

– الأمن داخل البلاد من مهام وزارة الداخلية فقط (٧٤٪).

– التضحية بالفرد من أجل الجماعة (٧١٪).

– تنفيذ المشاريع الحكومية متاح لكبار وصغار المقاولين على حد سواء (٦٨٪).

– الأفضل أن تعمل كل دولة خليجية ما يحلو لها من برامج اقتصادية. بشكل منفرد (٦٨٪).

– الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية غير مفيدة لأمن البلاد (٦٣٪).

– الاعتماد على المنتجات الصناعية الخارجية أوفر بكثير من الاعتماد على الإنتاج المحلي (٦١٪).

– معدلات الجريمة من حيث النوع والكم طبيعة في الوقت الحاضر (٥٥٪).

– صغر مساحة الكويت وقلة عدد السكان عامل أساسي لضعف النشاط الاقتصادي (٥٤٪).

– القرارات الحكومية ثابتة (٥٢٪).

ويلفت النظر في هذه العبارات المرفوضة أنها تصب جميعها في باب تأكيد ما سبق استخلاصه من العبارات المقبولة، حيث تشير العبارتين الرابعة والعاشرة إلى عدم تطبيق القوانين وتجاوزها وسوء الإدارة، كما تتفق العبارتان السابعة والتاسعة على إنكار السياسة الاقتصادية الحالية وعدم الترحيب بها، في حين تؤكد العبارة

الخامسة أهمية الارتباط بدول مجلس التعاون الخليجي، أما العبارة الثامنة فتشير إلى عدم التسليم بأن معدلات الجريمة طبيعية وأن إجراءات الأمن الداخلي تعد غير كافية لتحقيق ما ينشره المواطن من شعور بالأمن والطمأنينة.

غير أن الجديد في هذه العبارات المرفوضة أنها أكدت عدة آراء لم يرد ذكرها في العبارات التي سبق قبولها من قبل المستجيبين وهي:

١ - رفض إشهار الأحزاب السياسية.

٢ - الأمن الداخلي ليس مسئولية وزارة الداخلية وحدها.

٣ - الانتماء للوطن يعلو فوق الانتماء للجماعات.

٤ - قبول الاستمرار في الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية.

إذا كنا قد تعرضنا حتى الآن للعبارات التي حازت على القبول أو الرفض من قبل أكثر من نصف عدد أفراد العينة. فإن ذلك يعني بالتأكيد أن باقي العبارات قد تشتت الاستجابات الخاصة بها بين درجات الاستبيان الخمس، بحيث لم تنل أيٌّ منها ما يستحق التعليق عليه، وعلى الرغم من ذلك فإننا سوف نعود للتعامل مع هذه العبارات عند تناول كل محور من محاور الاستبيان الثلاثة بالتفصيل.

ثانياً: النتائج العامة لمحاور الدراسة الثلاثة:

تضمنت أداة الدراسة كما أسلفنا ثلاثة محاور هي محور الأمن السياسي ومحور الأمن الاقتصادي ومحور الأمن الاجتماعي، وبعد أن تعرضنا لنتائج الاستبيان ككل، لعله من المفيد أن نتوقف عند كل من المحاور الثلاثة على حدة وذلك على النحو التالي:

أ - محور الأمن السياسي:

١ - تكون محور الأمن السياسي من تسعة وثلاثين عبارة، بعضها يحمل مضموناً إيجابياً لمفهوم الأمن السياسي ومكوناته وشروطه وضماناته وركائزه، وبعضها الآخر يحمل مضموناً سلبياً لهذه المفاهيم، وقد لقيت بعض هذه العبارات قبول المستجيبين لها، كما لقي بعض منها رفضهم؛ ويوضح الملحق (٣) النتائج الكلية لهذه الاستجابات.

٢ – تشير النتائج العامة لمحور الأمن السياسي إلى قبول العبارات التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً:

– العراق ما زال يشكل خطراً على استقلال البلاد (٨١٪).

– الوقت غير مناسب للتعاون مع الدول التي ساندت العراق (٧٧٪).

– معايير التوظيف والترقي في الكويت صلة القرابة (٧٢٪).

– إيجاد صيغ جديدة من التعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني (٧٠٪).

– الجامعة العربية ليس لها دور في حفظ السلام في الوطن العربي (٦٧٪).

– الاتفاقات الدفاعية تطمئن الناس (٦٥٪).

– الجهات غير الحكومية مقصرة في توعية الناس بالأمن (٦١٪).

– مجلس التعاون هو خط الدفاع الثاني للكويت بعد أهلها (٦٠٪).

– الجهاز التنفيذي للدولة غير حازم (٥٩٪).

– الترتيبات الأمنية الحكومية غير كافية لتحقيق الأمن الداخلي (٥٧٪).

– الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية تبعد العراق عن التفكير في غزو الكويت (٥٦٪).

– الوضع الدولي الحالي لصالح أمن الكويت (٥٤٪).

– الشعب الكويتي أسرة واحدة (٥٤٪).

– التفاوت بين الناس أمر طبيعي لا يسبب التفرقة (٥٢٪).

٣ – تؤكد العبارات المقبولة من جمهور المستجيبين أن العراق لا زال يمثل الخطر الرئيسي على استقلال البلاد وأن الوقت لم يحن بعد للتعاون مع الدول التي ساندته، كما تدعو إلى إيجاد صيغ للتعاون الأمني مع المملكة العربية السعودية فضلا عن تأكيد أن الجهاز التنفيذي للدولة غير حازم وهذه التأكيدات قد احتلت قمة الهرم في موافقة المستجيبين حيث لم تنل منها أقل من ٧٠٪ من الموافقة.

٤ – تشير النتائج العامة لمحور الأمن السياسي إلى رفض العبارات التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً:

– إشهار التجمعات السياسية كأحزاب يحقق الاستقرار السياسي (٧٤٪).

– الأمن داخل البلاد من مهام وزارة الداخلية فقط (٧٤٪).

– التضحية بالوطن من أجل الجماعة (٧١٪).

– الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية غير مفيدة لأمن البلاد (٦٣٪).

– القرارات الحكومية ثابتة (٥٢٪).

٥ – تؤكد العبارات المرفوضة من محور الأمن السياسي على أن إشهار التجمعات السياسية كأحزاب لن يحقق الاستقرار السياسي، وأنه لا بد من وجود شركاء لوزارة الداخلية في تحمل مسئولية الأمن الداخلي وعلى الحاجة إلى استمرار الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية والحاجة إلى حزم وحسم وثبات القرارات الحكومية، ولعل الأهم في هذا كله أن الانتماء للوطن يعلو فوق الانتماء للجماعة.

٦ – تكون محور الأمن السياسي من تسع وثلاثين عبارة، توزعت في مجموعها على عشرة محاور فرعية، تغطي كافة جوانب مفهوم الأمن السياسي، وقد كشفت استجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بهذه المحاور الفرعية عما يأتي:

فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية: (محور فرعي)

الموافقة على أن الجهاز التنفيذي للدولة غير حازم، وأن القرارات الحكومية غير ثابتة، وليس لها أهداف واضحة، وهذه الاستجابات تحمل في طياتها أن المواطن الكويتي يُعِدُّ السلطة التنفيذية بحالتها الراهنة تعدو أحد مصادر تهديد أمن الوطن والمواطن.

– فيما يتعلق بالديمقراطية والصحافة: (محور فرعي)

تشتت استجابات هذه المحور بشكل ملحوظ، حيث لم تلق أي من عباراته قبولاً يصل إلى نصف عدد المستجيبين، وحيث لم تحقق الموافقة على المطالبة

بالديمقراطية المطلقة أو الموافقة على الديمقراطية بممارستها الحالية فضلا عن عدم التسليم بأن الحرية المطلقة للصحافة تحرج الكويت مع الدول الصديقة. وقد تكشف استجابات هذا المحور عن قدر من الضبابية يحيط بموضوع الديمقراطية ويؤهلها لمزيد من البحث مستقبلاً.

- فيما يتعلق بالتكتلات والتجمعات السياسية:

هناك رفض نسبي (٥١٪) لمقولة إنه لا توجد تجمعات سياسية في البلاد، وهناك رفض مؤكد (٧٤٪) لفكرة إشهار التجمعات السياسية أو الأحزاب أو أن هذا الإشهار قد يحقق الاستقرار السياسي، في حين تشتت الاستجابات حول العلاقة بين التجمعات السياسية والمشاكل التي تعاني منها البلاد حيث قبل بوجود مثل هذه العلاقة (٤٣٪) في حين رفضها (٣٣٪)، وهذه الاستجابات لا تشير فقط إلى رفض فكرة الأحزاب رغم الاعتراف بوجود نواتها متمثلة في التجمعات السياسية، بل أيضاً تحميل هذه التجمعات السياسية ما تعاني منه البلاد من مشاكل ومن بينها التهديد الأمني.

- فيما يتعلق بمجلس الأمة والأمن (محور فرعي).

هناك انقسام واضح في الآراء حول هذا المحور، حيث جاءت الاستجابات حول ما إذا كانت ممارسات أعضاء مجلس الأمة الحالية تعكس مصالح أهل الكويت (٢٦٪ موافقة، ٣٦٪ محايد، ٣٨٪ رفض) في حين وافق (٣٨٪) من المستجيبين على أن ممارسة أعضاء مجلس الأمة أحد أسباب التوتر السياسي ورفض هذه الفكرة (٤٠٪) واتخذ موقفاً محايداً بخصوصها (٣٢٪)، أما عن دور مجلس الأمة في إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية أو وضع التشريعات لمواجهة المشكلات المزمنة فقد وصلت درجة الرفض إلى (٤٥٪) في حين لم تتعد الموافقة (٢٠٪). هذه الاستجابات المشتتة في مجموعها تعكس ميلا نحو رفض دور مجلس الأمة كما هو الآن وشعوراً بأنه لا يدعم أمن الوطن أو المواطن.

- فيما يتعلق بالتجانس السكاني: (محور فرعي)

تشير استجابات هذا المحور إلى ميل نحو الموافقة على أن سكان الكويت متجانسون في جوانب كثيرة (٤٢٪)، وأن التفاوت بين الناس أمر طبيعي لا يسبب التفرقة (٥٢٪)، في حين أن التفاوت الاقتصادي بين الأفراد يؤدي إلى المشاكل

الاجتماعية، ولعل أهم ما في هذا المحور يتمثل في التخوف من التفاوت الاقتصادي واحتمال زيادته في المستقبل، وما قد يتركه من آثار اجتماعية تهدد مفهوم المواطن عن الأمن.

- فيما يتعلق بالأسرة الواحدة والوطن: (محور فرعي)

حظيت ثلاث عبارات في هذا المحور على موافقة المستجيبين، وقد حصلت أول هذه العبارات والتي تتحدث عن صلة القرابة كمعيار للتوظيف والترقي على أعلى موافقة (٧٢٪)، في حين نالت عبارتي «الشعب الكويتي أسرة واحدة»، الأقرباء أولى بالمعروف» (٥٠٪) تقريباً أما عبارة «التضحية بالوطن من أجل الجماعة» فقد رفضها (٧١٪) من المستجيبين، مما يؤكد أن الانتماء للوطن محفور في عقول الغالبية التي رفضت هذه العبارة.

- فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الكويت: (محور فرعي)

تكون هذا المحور من عبارتين اثنتين فقط، وكان اتجاه الاستجابات أميل إلى رفضهما معا رغم التشتت النسبي للاستجابات، حيث رفض القول بأن حقوق لا تحترم في الكويت (٤٧٪)، في حين وافق عليها (٢٨٪)، أما العبارة التي تدعو إلى أن توفر الدولة جميع الخدمات لغير المواطنين أسوة بالمواطنين فقد رفضها (٤٥٪) ولم يوافق عليها سوى (٢٥٪).

- فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية: (محور فرعي)

جاءت استجابات هذا المحور لتؤكد أن المواطن الكويتي يرى أن الترتيبات الأمنية أقل ما يحقق له الشعور بالأمن، في حين وافق غالبية المستجيبين على أن الترتيبات الأمنية غير كافية (٥٧٪)، وأن الحكومة ليس لديها سياسة واضحة في مواجهة قضايا الأمن (٥٠٪) وأن الجهات غير الحكومية مقصرة هي الأخرى في المجال الأمني (٦١٪) أما عن أعلى العبارات حصولا على الموافقة (٨١٪) فكانت العبارة التي تعد العراق ما زال خطرا على استقلال الكويت، والعبارة التي تعد وزارة الداخلية ليست المسئول الوحيد عن الأمن داخل البلاد (٧٤٪)، أما بخصوص العبارة التي تناولت تغير نظام الحكم في العراق وعلاقته بتحقيق الأمن في المنطقة فقد تشتت إجاباته وكان أميل إلى رفض الفكرة(٦٣٪).

- فيما يتعلق بالاتفاقات الداعية الدولية والأمن: (محور فرعي)

كانت هناك موافقة على ثلاث عبارات تتعلق بهذا المحور، ورفض لعبارة واحدة في حين تشتت استجابات عبارتين اثنتين، أما الموافقة فجاءت فيما يتعلق بأن الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية تبعد العراق عن التفكير في غزو الكويت (٥٦٪) وأن هذه الاتفاقات الدفاعية تطمئن الناس (٦٥٪) وأن الوضع الدولي الحالي لصالح أمن الكويت (٥٤٪)، في حين جاء الرفض الوحيد للعبارة التي تقول بأن الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية غير مفيدة لأمن البلاد (٦٣٪)، والعبارتان اللتان تشتت حولهما الاستجابات هما الخاصتان بالسور الرابع، وهذه الاستجابات في مجملها تؤكد أن الاتفاقات الدولية والسياسية الخارجية للكويت عموماً هي أحد مصادر الأمن بالنسبة للمواطن الكويتي.

- فيما يتعلق بالهيئات العالمي والأمن: (محور فرعي)

تضمنت استجابات هذا المحور توجهين أساسين أولهما تمثل في الموافقة على أن الأمم المتحدة جهة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن (٥٠٪) وأن مجلس التعاون هو خط الدفاع الثاني للكويت بعد أهلها (٦٠٪) وعلى إيجاد صيغ جديدة للتعاون مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني (٧٠٪). وثانيهما تمثل في إنكار دور الجامعة العربية في حفظ السلام في الوطن العربي (٦٧٪) وفي حلول الوقت المناسب للتعاون مع الدول التي ساندت العراق (٧٧٪) والتوجهان المشار إليهما يوضحان أن المواطن الكويتي يجد أن أمنه يتحقق بالارتباط بالدائرتين الخليجية والدولية وأن الدائرة العربية ليس لديها ما يمكن أن تحققه في هذا المجال.

ب - محور الأمن الاقتصادي:

١ - تكون محور الأمن الاقتصادي من إحدى وعشرين عبارة، هي العبارات من رقم ٤٠ حتى ٦٠ وقد صيغت بعضها بشكل إيجابي وبعضها الآخر بشكل سلبي، وتغطي في مجموعها مفهوم الأمن الاقتصادي بمكوناته وشروطه وضماناته وركائزه، وقد تنوعت الاستجابات عليها بين القبول والرفض ويوضح الملحي (٣) النتائج الكلية لهذه الاستجابات.

٢ - تشير النتائج العامة لمحور الأمن الاقتصادي إلى قبول العبارات التالية، مرتبة ترتيباً تنازلياً:

- المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الكويت تكمن في سوء الإدارة (٧٤٪).
- ساهمت الحرب الإيرانية العراقية في التأثير السلبي على الاقتصاد الكويتي (٦٩٪).
- القيادة الاقتصادية في الكويت هي المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية (٦٨٪).
- موضوع الاستثمارات الخارجية خير مثال على عدم فاعلية الجهاز الاقتصادي الكويتي المتعلق بالاستثمار (٦٦٪).
- تعود المشاكل الاقتصادية التي نعاني منها اليوم إلى عدم الاعتماد على العمالة الكويتية المدربة (٦٥٪).
- يعتمد تحقيق أي نجاح على المستوى الاقتصادي على تغيير هيكل الإدار الاقتصادية (٦٥).
- البرامج والمشاريع الاقتصادية في الكويت تعاني كثيراً بسبب التزامات الكويت المالية الإقليمية والدولية (٦٣٪).
- تكويت الإدارات من أهم خطوات تنشيط الاقتصاد الكويتي (٦٢٪).
- كل شيء مؤقت في دولة الكويت مقولة صحيحة، وتعطي شعوراً لدى المواطن بعدم الأمن (٦١٪).
- المواطن الخليجي يعتز بالتعاون الاقصادي القائم حالياً بين دول الخليج (٥٩٪).
- لا يمكن النهوض بالمستوى الاقتصادي الكويتي مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول(٥٢٪).

٣ - تراوحت معظم العبارات التي نالت موافقة أكثر من نصف المستجيبين بين ٦٠ إلى ٧٠٪ فيما عدا عبارة واحدة وافق عليها ٧٤٪ من المستجيبين، وهي التي ترجع المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الكويت إلى سوء الإدارة، وهذا المعنى نفسه تكرر في أكثر من عبارة مثل المطالبة بتغيير هيكل الإدارة الاقتصادية وعدم فاعلية جهاز الاستثمار الكويتي وتزايد التزامات الكويت المالية ونقص العمالة الكويتية المدربة والحاجة إلى تكويت الإدارات، وجميعها تشير إلى وجود حالة من عدم الرضا عن السياسات الاقتصادية وإلى ما تمثله

هذه الحالة من شعور المستجيبين بأن الأوضاع الاقتصادية تهدد أمن الوطن والمواطن.

٤ – وتشير النتائج العامة لمحور الأمن الاقتصادي إلى رفض أربع عبارات نعرضها مرتبة تنازليا كما يلي:

– تنفيذ المشاريع الحكومية متاح للمقاولين الكبار والصغار على حد سواء (٦٨٪).

– الأفضل أن تعمل كل دولة خليجية ما يحلو لها من برامج اقتصادية بشكل منفرد (٦٨٪).

– الاعتماد على المنتجات الصناعية الخارجية أوفر بكثير للمستهلك من الاعتماد على الانتاج المحلي (٦١٪).

– صغر مساحة الكويت وقلة عدد السكان عامل أساسي لضعف النشاط الاقتصادي (٥٤٪).

٥ – تؤكد العبارات المرفوضة على نفس الآراء التي تم استخلاصها من العبارات المقبولة حيث تتمحور حول سوء الإدارة مثلما يحدث في عدم العدالة في توزيع المشاريع الحكومية على المقاولين أو عدم تشجيع الصناعة المحلية برغم ارتفاع تكلفتها أو عدم تطوير أساليب التعاون مع دول الخليج أو التعلل بصغر مساحة الكويت وقلة عدد السكان لتبرير ضعف النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد كذلك وجود حالة عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية وامتداد تأثيرها إلى شعور المواطن بالأمن.

٦ – تضمن محور الأمن الاقتصادي وإحدى وعشرين عبارة توزعت في مجموعها على ستة محاور فرعية، غطت كافة جوانب مفهوم الأمن الاقتصادي، وقد كشفت استجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بهذه المحاور الفرعية عما يأتي:

– فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية: (محور فرعي)

تشتت الاستجابات على العبارات الثلاثة الأولى في هذا المحور بشكل ملحوظ، حيث لم يوافق على أن المجتمع الكويتي مجتمع واحد وليس مجتمع فئات متعددة سوى (٤١٪) كما رفضها (٣١٪)، أما العبارة الخاصة بتثمين الأراضي ودورها

الإيجابي على الكويتيين بالتساوي فلم يوافق عليها سوى (٢٥٪)، في حين بلغت نسبة من رفضوها إلى (٤٦٪) من جملة المستجيبين. والعبارة الوحيدة التي لقيت رفضاً صريحاً قاطعاً كانت متعلقة بإتاحة فرصة تنفيذ المشاريع الحكومية للمقاولين الكبار والصغار على حد سواء، حيث رفضت بنسبة (٦٨٪) ولم يوافق عليها سوى (١٣٪). والاستجابات على هذا المحور في مجمله تشير إلى أن هناك شعوراً بأن التعامل الاقتصادي مع الفئات الاجتماعية لا يتم على قدم المساواة وبطبيعة الحال فإن لذلك أثره الأكيد على الشعور بالأمن من عدمه.

- فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية: (محور فرعي)

تمتعت عبارات هذا المحور باتفاق المستجيبين عليها جميعاً وإن اختلفت النسبة المئوية لهذا الاتفاق، حيث احتلت المرتبة الأولى في الموافقة العبارة التي ترجع مشاكل الكويت الاقتصادية إلى سوء الإدارة (٧٤٪)، واحتلت المرتبة الثانية آثار الحرب الإيرانية العراقية (٦٩٪)، والمرتبة الثالثة لعدم فاعلية جهاز الاستثمار الكويتي (٦٦٪)، والمرتبة الرابعة لالتزامات الكويت المالية اقليمياً ودولياً أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب انخفاضِ أسعار البترول بنسبة (٥٢٪) فقط.

- فيما يتعلق بالتنافس التجاري في المنطقة: (محور فرعي).

هناك عبارة واحدة مقبولة في هذا المحور وهي العبارة الخاصة بالرغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي القائم حالياً بين دول الخليج، في حين لم يكن هناك لا اتفاق ولا معارضة للعبارة الخاصة بوجود منافسة بصورة خاطئة بين دول الخليج (٣٤٪)، (٣٢٪) أما العبارة التي تدعو إلى أن تعمل كل دولة خليجية بمفردها في المجال الاقتصادي فقد تم رفضها بشكل حاسم (٦٨٪)، كما تم رفض العبارة التي تؤكد الاعتماد على المنتجات الصناعية الخارجية؛ لأنها أوفر للمستهلك من الانتاج المحلي (٦١٪). وتحمل استجابات هذا المحور دعوة صريحة لمزيد من التعاون مع دول الخليج؛ فهي خط الدفاع الثاني والتعاون الاقتصادي يفتح الباب أمام التعاون السياسي والأمني، وهذا كله يصب في تعزيز الشعور بالأمن. وتدعيمه للوطن والمواطن على حد سواء.

- فيما يتعلق بالمساحة الجغرافية: (محور فرعي)

لم يتضمن هذا المحور سوى عبارة واحدة تقول بأن صغر مساحة الكويت وقلة عدد السكان عامل أساسي لضعف النشاط الاقتصادي، وقد تم رفض هذه العبارة بنسبة (٥٤٪) في حين لم يوافق عليها سوى (٢٥٪)، مما يؤكد أن هناك كثيرين ما زال يحدوهم الأمل في النهوض الاقتصادي رغم أية عوائق طبيعية أو اجتماعية.

- فيما يتعلق بالأيدي العاملة والحكومة: (محور فرعي)

وافق المستجيبون على عبارتين في هذا المحور أولهما تعد تكويت الإدارات من أهم خطوات تنشيط الاقتصاد الكويتي (٦٢٪) وثانيهما ترجع المشكلات الاقتصادية في الكويت إلى عدم الاعتماد على العمالة الكويتية المدربة (٦٥٪)، أما العبارة الثالثة والأخيرة في هذا المحور والخاصة بضرورة العمالة الوافدة لتسيير الاقتصاد الكويتي فلم تلق إلا التشتت حيث وافق عليها (٣١٪) وعارضها (٢٧٪) ولم يتبن (٤٢٪) أي رأي بخصوصها.

- فيما يتعلق بالقيادة الاقتصادية: (محور فرعي)

أظهر أفراد العينة المستجيبون على هذا المحور عدم رضاهم عن القيادة الاقتصادية في الكويت وذلك بموافقتهم على تحميل القيادة الإقتصادية في الكويت مسئولية تردي الأوضاع الاقتصادية (٦٨٪) ومطالبتهم بتغير هيكل الإدارة الاقتصادية باعتبارها شرطا للنجاح على المستوى الاقتصادي، كما تضمن هذا المحور عبارتين ختاميتين للمحور الاقتصادي، إحداهما تتحدث عن اهتمام الدولة الحالي بالأماكن الترفيهية وما يمكن أن تعطيه للمواطنين من شعور بالأمن والاستقرار، وقد تشتت الاستجابات عليه (٤٣٪ موافقة، ٣٣٪ حياد، ٣٤٪ معارضة) والثانية عبارة تقول بأن كل شيء مؤقت في دولة الكويت مقولة صحيحة وتعطي شعوراً لدى المواطن بعدم الأمن، وقد جاءت الموافقة على هذه العبارة خطورتها بنسبة (٦١٪).

جـ - محور الأمن الاجتماعي:

١ - اشتمل محور الأمن الاجتماعي على تسع وعشرين عبارة، تبدأ من العبارة رقم ٦١ حتى نهاية الاستبيان، صيغت بعضها على نحو إيجابي وصيغ بعضها الآخر على نحو سلبي، وتنوعت استجابات أفراد العينة عليها بينت القبول والرفض، ويوضح الملحق (٣) النتائج الكلية لهذه الاستجابات.

٢ - تشير النتائج العامة لمحور الأمن الاجتماعي إلى أن أفراد العينة قد استجابوا بالقبول للعبارات التالية، مرتبة ترتيباً تنازلياً.

- ضعف تطبيق القوانين يؤدي إلى زيادة الجريمة (٩١٪).
- الواسطة تؤدي إلى تجاوز القوانين (٩٠٪).
- وجود الأسلحة لدى المواطنين يساعد على انتشار الجريمة (٧٨٪).
- وجود أعداد كبيرة من الوافدين يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة معدلات الجريمة في دولة الكويت (٧٢٪).
- التركيبة السكانية لدولة الكويت قبل الاحتلال العراقي الغاشم أسهمت بشكل مباشرة في مساندة المحتل لدولة الكويتي ومساعدته (٧١٪).
- التركيبة السكانية لدولة الكويت قبل الاحتلال العراقي الغاشم أدت إلى شعور المواطنين بأنهم أقلية في بلدهم (٧١٪).
- وجود شريحة كبيرة من السكان من غير محددي الجنسية يشكل خطراً على أمن البلاد (٧١٪).

وضع قيود مشددة وصعبة للحد من قدوم الوافدين أمر ضروري لتحقيق التجانس السكاني (٧٠٪).

- يخاف المواطن على نفسه وماله وعرضه من الجرائم الحالة في البلاد (٦٩٪).
- بدأ السلوك المنحرف ينتشر بين كثير من الأفراد كأحد إفرازات الاحتلال العراقي الغاشم (٦٧٪).
- وجود أقليات وبأعداد كبيرة عربية أو غير عربية من جنسية واحد تعطى شعوراً لدى المواطن بخطر هذه الأقليات على أمن دولة الكويت (٦٦٪).

- تقسيم الكويتيين وفقاً لقانون الجنسية كويتيين بالتأسيس وبالتجنيس يؤدي إلى التفرقة بينهم (٦٥٪).
- نشر الصحافة وتضخيمها لكثير من الجرائم يؤدي إلى زعزعة شعور المواطن بالأمن الداخلي في البلاد (٦٤٪).
- الإنسان الكويتي يعيش حالة من التناقض الواضح بين المغالاة في الدين والمغالاة في التحرر (٥٩٪).
- الاحتلال العراقي الغاشم أدى إلى إضعاف ثقة المواطن بمقدرة رجال الأمن على حماية ماله وعرضه وأرضه (٥٨٪).
- زواج الكويتية من غير الكويتي يشكل خطراً اجتماعياً مستقبلياً (٥٥٪).

٣ – تشير العبارات التي نالت موافقة المستجيبين إلى أن هناك عبارتين قد حققتا ما يشبه الإجماع، أولاهما العبارة التي تناولت أثر ضعف القوانين على زيادة الجريمة (٩١٪)، والثانية العبارة التي تناولت أثر الواسطة على تجاوز القوانين، أما باقي العبارات فقد حصلت على الموافقة لكن بفارق ملحوظ في نسبة هذه الموافقة حيث انخفضت لتتراوح بين ٥٥ – ٧٨٪، وهذا الفارق يوضح أن المواطن الكويتي يحدد أهم ما يهدد أمنه في عدم الحسم في تنفيذ القانون.

٤ – لم تنل سوى عبارة واحدة على رفض أفراد العينة المستجيبين على الاستبيان وهي العبارة الخاصة بأن معدلات الجريمة من حيث النوع والكم طبيعية في الوقت الحاضر (٥٥٪)، مما يشير إلى أن المواطن الكويتي يئن من وطأة ما يعايشه من جرائم ويراها مهددة لأمنه ولا يعدها طبيعية بأي حال من الأحوال. ورغم ذلك فقد وافق على هذه العبارة (٢٠٪) من المستجيبين الأمر الذي يستحق مزيداً من البحث عن فئات الموافقين والمعارضين لمثل هذه العبارة.

٥ – تضمن محور الأمن الاجتماعي تسعاً وعشرين عبارة توزعت في مجموعها على أربعة محاور فرعية تغطي جوانب مفهوم الأمن الاجتماعي، وتمثلت في محور خاص بالانسجام السكاني ومحور خاص بالقيم والمعايير ومحور خاص بالقوانين وتطبيقاتها والأجهزة المرتبطة بها ثم محور خاص بالحياة الديمقراطية، وقد كشفت استجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بهذه المحاور الفرعية ما يلي:

- فيما يتعلق بالانسجام السكاني: (محور فرعي)

يعد هذا المحور أحد أكبر المحاور الفرعية في الاستبيان حيث تضمن إحدى عشرة عبارة منها ثلاثٌ تتعلق بالتركيبة السكانية وثلاثٌ أخرى عن الانتماء الطائفي أو القبلي، أخيراً عبارتان حول الجنسية، وبمراجعة نتائج هذه العبارات اتضح أن عبارتين خاصتين بالتركيبة السكانية قبل الاحتلال العراقي «الغاشم وتشير أولادهما إلى أن هذه التركيبة أدت إلى شعور المواطنين بأنهم أقلية في بلدهم، وتشير الثانية إلى أن هذه التركيبة أسهمت بشكل مباشر في مساندة ومساعدة المحتل لدولة الكويت، هاتين العبارتين ثالثاً موافقة عالية بنسبة (٧١٪) لكل منهما أما العبارة الثالثة والتي تتحدث عن أن التركيبة السكانية الحالية تعطى شعوراً لدى المواطنين بأنهم أغلبية في بلدهم فقد تشتت الاستجابة عليها حيث بلغ الموافقون (٣٥٪) والمحايدون (٣٣٪) والمعارضون (٣١٪).

أما فيما يتعلق بالعبارات الثلاثة الخاصة بالوافدين فقد وافق المستجيبون عليها جميعاً، حيث أقر أفراد العينة أن وجود أقليات بأعداد كبيرة من جنسية واحدة يشعر المواطن بالخطر (٦٦٪)، وأيد المستجيبون المطالبة بضرورة وضع قيود مشددة وصعبة للحد من زيادة الوافدين (٧٠٪)، كما أرجع المستجيبون زيادة معدلات الجريمة إلى وجود أعداد كبيرة من الوافدين (٧٢٪).

وفيما يتعلق بالعبارات الثلاثة الخاصة بالانتماء الطائفي أو القبلي فقد اتجهت استجاباتها نحو التشتت، حيث لم تحقق أي منها الموافقة التامة أو الرفض التام، وحيث حصلت العبارة الخاصة بأن انتماء الفرد الطائفي أو القبلي أمر في غاية الأهمية في المجتمع الكويتي على (٤٣٪) قبول، ٢٥٪ حياد، ٣٢٪ رفض) وعبارة عدم تعارض التجانس في المجتمع الكويتي مع اعتماد الطائفية أو القبلية في الانتخابات على (٢٩٪) قبول، ٢٦٪ حياد، ٤٥٪ رفض). أما العبارة الخاصة بالانتماء الطائفي أو القبلي يؤدي إلى ضعف للولاء والانتماء للوطن فقد وافق عليها (٤١٪)، ورفضها (٤٢٪)، واتخذ منها موقفاً محايدة (١٧٪).

وتمثلت العبارتان الأخيرتان في محور الانسجام السكاني في موضوع الجنسية، حيث نصت العبارة الأولى على أن تقسيم الكويتين وفقاً لقانون الجنسية كويتيين بالتأسيس وبالتجنيس يؤدي إلى التفرقة بينهم، وقد وافق على هذه العبارة (٦٥٪)، ولم يرفضها سوى (١٠٪). أما العبارة الثانية فقد نصت على أن وجود شريحة كبيرة

من السكان من غير محددي الجنسية يشكل خطراً على أمن البلاد، وقد وافق على هذه العبارة (٧١٪)، ولم يرفضها سوى (١٢٪)، وتوضح هذه الاستجابات أن موضوع الجنسية إضافة إلى موضوع التركيبة السكانية ما زالا يحولان دون تحقيق الانسجام السكاني الذي هو شرط لتحقيق الشعور بالأمن لكل مواطن.

- فيما يتعلق بالقيم المعايير: (محور فرعي)

اشتمل هذا المحور على ثماني عبارات تناولت كثيراً من الموضوعات ذات العلاقة بالقيم والمعايير، كان أولها عبارة تصف الإنسان الكويتي بأنه يعيش حالة من التناقض الواضح بين المغالاة في الدين وبين التحرر، وقد لقيت هذه العبارة قبول (٥٩٪) في حين لم يرفضها سوى (١٥٪)، ثم عبارتين عن التأثير الإيجابي للانفتاح على العالم الخارجي سواء من خلال وسائل الإعلام أو سفر المواطنين أو قدوم الوافدين وأثر ذلك كله على القيم والمعايير، وقد تشتت الاستجابات بشكل ملحوظ على هاتين العبارتين بحيث كانت الموافقة (٤٣، ٣٧٪ والرفض ٣٣، ٣٦٪) (والحياد ٢٤، ٢٨٪) للعبارتين على التوالي. بعد ذلك عبارتان عن تأثير الاحتلال العراقي الغاشم على القيم والمعايير وكذلك انتشار السلوك المنحرف، وقد لقيت العبارتان القبول بنسبة (٦١، ٦٧٪). آخر ثلاث عبارات في هذا المحور تناولت موضوع زواج الكويتي من غير الكويتية، أو زواج الكويتية من غير الكويتي وأهمية وجود قيود على زواج الكويتي أو الكويتية من غير المواطنين، وكان القبول فقط من نصيب العبارة التي تعد زواج الكويتية من غير الكويتية من غير الكويتي خطراً اجتماعياً مستقبلياً (٥٥٪) أما العبارتان الأخريان فقط تشتت إستجاباتهما دون أن تحصل أي منهما على رفض أو قبول.

فيما يتعلق بالقوانين وتطبيقاتها والأجهزة المرتبطة بها:

(محور فرعي) توفر لهذا المحور ما لم يتوفر لغيره من محاور من اتفاق حيث تم رفض العبارة الأولى وقبول العبارات الخمس الأخرى، أما العبارة المرفوضة فكانت تتحدث عن أن معدلات الجريمة من حيث النوع والكم طبيعية في الوقت الحاضر وتم رفضها بنسبة (٥٥٪). أما العبارات المقبولة فكانت حول خوف المواطن على نفسه وماله وعرضه من الجرائم الحالية في البلاد (٦٩٪)، وضعف تطبيق القوانين يؤدي إلى زيادة الجريمة (٩١٪)، والواسطة تؤدي إلى تجاوز القوانين (٩٠٪) ووجود الأسلحة

لدى المواطنين يساعد على انتشار الجريمة (٧٨٪) وأخيراً إضعاف الاحتلال العراقي الغاشم لثقة المواطن بقدرة رجال الأمن على حمايته (٦٤٪)، وقد سبق الإشارة إلى أن هذه المجموعة من العبارات قد نالت أعلى درجات الاتفاق بين المستجيبين مما يعطيها أهميتها من حيث التأثير على شعور المواطن الكويتي بالأمن.

- فيما يتعلق بالحياة الديمقراطية (محور فرعي)

اشتمل هذا المحور على أربع عبارات لم تحظ إلا أولها بالاتفاق على قبولها من طرف المستجيبين حيث تناولت أثر تضخيم الصحافة لكثير من الجرائم على زعزعة شعور المواطن بالأمن (٦٤٪)، في حين تم توزيع استجابات العبارات الأخرى بين القبول والرفض دون التوصل إلى اتفاق بخصوصها رغم أنها تناولت موضوعات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتوفير الشعور بالأمن مثل مبالغة الصحافة المحلية فيما تنشره عن الجرائم أو التصريحات الرسمية حول الأمن أو تصريحات بعض أعضاء مجلس الأمة عن الأمن وما يمكن أن تسببه من مخاوف لدى المواطنين.

ثالثاً: تحليل نتائج كل محور من محاور الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة الستة:

أوضحت النتائج الكلية لتطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة التوجيهات العامة التي يتبناها هؤلاء المواطنون في محاور الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، وكشفت عن مفهوم الأمن بصفة عامة وعما يتهدد هذا المفهوم بصفة خاصة كما بينت إلى حد كبير ما الذي ينبغي اتخاذه من سياسات وإجراءات من طرف مؤسسات الدولة حتى يمكن تحقيق المزيد من الشعور بالأمن والاستقرار والطمأنينة للوطن وللمواطن معا،

غير أن هذه التوجيهات العامة التي كشفت عنها الدراسة قد تختلف من شريحة إلى شريحة أخرى من شرائح المجتمع الكويتي، وهذا هو ما دفعنا لأن تكون عينة الدراسة ممثلة لكل فئات المجتمع الكويتي بلا استثناء؛ لأن التعرف على مثل هذه الاختلافات لا يساعد فقط في رسم السياسات والإجراءات، بل إنه يمكننا – وهذه هو الأهم من منظور الأمن الاجتماعي – من أن نتبنى أنسب أساليب التعامل وأكثرها فاعلية طبقاً لتصورات ومفاهيم هذه الفئات عن الأمن، كما يمكننا من العمل على تعديل هذه المفاهيم والتصورات وصولا إلى تجانس اجتماعي رصين.

وحتى تحقق الدراسة هذا الهدف، أي الكشف عما يوجد بين المواطنين من اختلافات في مفهومهم عن الأمن – إن وجدت – كان لزاماً علينا أن نتناول بالتحليل أثر متغيرات الدراسة الست: وهي: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية، المستوى التعليمي ومحافظة السكن على مجموع استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بكل من محور الأمن الاقتصادي ومحور الأمن الاجتماعي والمدى الذي تصل إليه هذه الاختلافات، وما إذا كانت هذه الاختلافات في الحدود المعتادة أم أنها تصل إلى مرتبة الفروق الجوهرية التي ينبغي تحديدها للتعامل معها.

وعلى هذا الأساس ولتنظيم عرض النتائج المتعلقة بتأثير متغيرات الدراسة الستة على كل من محاور الدراسة الثلاثة فإننا سوف نتناول بداية تأثير متغير الجنس على هذه المحاور، وذلك نظراً لاختلاف الأسلوب الإحصائي المتبع مع هذا المتغير لأنه متغير ثنائي (تم استخدام اختبارات T-Test لقياس دلالة الفروق بين متوسطين) أما باقي المتغيرات فقد تم معالجة تأثيراتها إحصائياً باستخدام تحليل التباين من الدرجة الأولى Analysis of Variance- One way؛ وذلك نظراً لأن كل متغير من هذه المتغيرات يتضمن في داخله عدداً من الشرائح الداخلية حسبما أوضحنا عند وصف عينة الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

١ – تأثير متغير الجنس على المحاور الثلاثة:

تكونت عينة الدراسة من ١٨٦٨ من الذكور، ١٥٤٣ من الإناث، اتفقت استجاباتهم أحياناً واختلفت في أحيان أخرى والجدول التالي يوضح موقف الجنسين بالنسبة لمحاور الدراسة الثلاثة.

جدول (٨)

اختبارات لمتغير الجنس في مقابل المحاور الثلاثة

محاور الدراسة	ذكور			إناث				دلالة
	العدد	المتوسط	انحراف معياري	عدد	متوسط	انحراف معياري	قيمة ف	
سياسي	١٨٦٨	١٢٠,٩١	١١,٢٨	١٥٤٣	١٢٠,٧٠	١٠,٩٧	٠,٥٧	غير الدالة
اقتصادي	١٨٦٨	٦٣,٦٠	١١٧	١٥٤٣	٦١,٦٢	٦,٨٩	٨,٢٢	دالة
اجتماعي	١٨٦٨	١٠١,٩٦	١٠,٢٣	١٥٤٣	١٠١,٥٥	٩,٥٥	١,١٩	غير دالة

ويشير الجدول (٨) إلى أن تأثير متغير الجنس على محاور الدراسة الثلاثة يتمثل في:

أ – لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن السياسي في أداة الدراسة.

ب – توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات الذكور واستجابات الإناث فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن الاقتصادي في أداة الدراسة.

ج – لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات الذكور. واستجابات الإناث فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن الاجتماعي في أداة الدراسة.

وتتضمن هذه النتائج عدداً من النقاط التي ينبغي التوقف عندها والتفكير فيها مليا ومنها:

- رغم أن المرأة محرومة من ممارسة العمل السياسي بمفهومه الواسع فإنها تساوت مع الرجل بالاهتمام بالأمن السياسي والتعرف على تفاصيله ومتابعة ما يطرأ على نشاطاته وشخوصه ومحاوره من تغير؛ وذلك ببساطة لأن أي تهديد يتعرض له المجتمع لا يصيب الرجل فقط لكنه يحيط بالجنسين معا.
- تقع مسئولية توفير متطلبات الحياة المادية للأسرة أو للفرد على عاتق الرجل، ورغم خروج المرأة للعمل وتحقيقها دخولا اقتصادية متنوعة فإنها ما زالت معتمدة على الرجل سواء أكان أباً أم زوجاً أم أخاً أم ابناً، ولذا فقد جاءت نظرة الرجل مختلفة بحكم مسئوليته فيما يتعلق بمفهوم الأمن الاقتصادي وما يرتبط به من تغير وما يتعرض له من تهديد متزايد.
- جاء اتفاق الجنسين في الرأي حول قضايا الأمن الاجتماعي متمشياً مع درجة أثرهما بالموروث الثقافي للمجتمع الكويتي، إذ إنه رغم كل الاختلاف الظاهرة في تطور الحياة الخاصة بكل من الجنسين فإنه يظل في النهاية هناك هرم قيمي متماسك نسبياً يحكم ويوجه سلوك وأفكار ومعتقدات الجنسين معا ويظهر في أوضح صورة في القضايا الاجتماعية.

٢ – تأثير متغيرات الدراسة على محور الأمن السياسي:

تنوعت تأثيرات متغيرات الدراسة على محور الأمن السياسي بين الدلالة وعدم الدلالة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

ملخص تحليل التباين لمحور الأمن السياسي في مقابل متغيرات: العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية، المستوى التعليمي، محافظة السكن، كل على حده

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمر	أقل من ٢١	٥٥٧	١١٩,٦٣	١١,٢٦						
	٢١ – ٢٩	١٥٣٢	١٢٢,٠١	١٠,٦٥	بين المجموعات	٤	٧٩١٢,٠٣	١٩٧٨,٠١	١٦,٢٨	دال
	٣٠ – ٣٩	٨٩٧	١٢٠,٩٥	١١,٠٢	داخل المجموعات	٣٤٠٦	٤١٥٩٤٨,٣٨	١٢١,٤٨		
	٤٠ – ٤٩	٣٠٣	١١٨,٩٤	١٢,١٤	المجموع	٣٤١٠	٤٢٣٨٦٠,٤١			
	٥٠ فأكثر	١٢٢	١١٥,٢٥	١١,٥٢						
الحالة الاجتماعية	عزب	١٢٣٩	١٢١,٠٧	١١,١٤						
	متزوج	٢٠١٩	١٢٠,٧٩	١١,٠٦	بين المجموعات	٣	٦١٠,٩١	٢٠٣,٦٤	١,٦٤	غير دال
	مطلق	١٠٦	١٢٠,١٢	١١,٤٤	داخل المجموعات	٣٤٠٧	٤٢٤١٨١,٥٣	١٢٣,٨١		
	أرمل	٤٧	١١٧,٦٧	١٣,٠٣	المجموع	٣٤١٠	٤٢٤٧٩٢,٤٤			
الحالة الوظيفية	قيادي	٣٢٥	١٢٣,٢٤	١٠,٧٤						
	موظف	١٣٢٥	١٢١,٨٨	١٠,٨٨	بين المجموعات	٦	١٠٢٢٥,١٨	١٧٠٤,٢٠	٠٤,٠٦	دال
	أعمال حرة	١٤٨	١١٩,٧٨	١١,٩٢	داخل المجموعات	٣٤٠٤	٤١٤٧٧١,٤٩	١٢١,٣٤		
	عسكري	٢٩٨	١٢٠,٢٩	١١,٧٢	المجموع	٣٤١٠	٤٢٤٩٩٦,٦٧			
	طالب	٩٣١	١٢٠,٨٥	١٠,٦٠						
	متقاعد	١٣٦	١١٥,٢٦	١٠,٩٠						
	ربة بيت	٢٤٨	١١٦,٧٢	١٢,١١						
المستوى التعليمي	أمي	٣٩	١١٣,٨٠	١٤,٣٨						
	يقرأ ويكتب	٧٧	١١٥,١٦	١٠,٦٤	بين المجموعات	٥	١٦٤٣٣,٧٧	٣٣٦٦,٧٥	٣٨,٣٤	دال
	متوسط	٤٩٨	١١٧,٩٨	١٢,٠٤	داخل المجموعات	٣٣٩٨	٤٠٤٩٧٣,٨٨	١١٨,٨٠		
	ثانوي	١٣٤٤	١١٩,٩٩	١٠,٩٦	المجموع	٣٤٠١	٤٢١٨٠٧,٦٥			
	جامعي	١٣٨١	١٢٣,٠٥	١٠,٣١						
	فوق جامعي	٧٢	١٢٣,٩٩	١١,٠٢						
محافظة السكن	العاصمة	٦٥٨	١٢١,٢٥	١٠,٧٦						
	حولي	٧٣٧	١٢١,٦١	١١,٤٠	بين المجموعات	٤	١٥٨٣,٨٥	٣٩٥,٩٦	٣,٢٠	دال
	الفروانية	٨٥٨	١١٩,٨٥	١١,٤٤	داخل المجموعات	٣٣٩٨	٤٢١٨١٤,٥٦	١٢٣,٧٤		
	الجهراء	٥٤٩	١٢٠,٤١	١١,٢٠	المجموع	٣٤٠١	٤٢٣٣٩٨,٤١			
	الأحمدي	٦٠٩	١٢١,٢٣	١٠,٦٤						

أ – يشير الجدول (٩) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن السياسي وطبقاً لاختلافاتهم العمرية حيث توزعت العينة على فئات عمرية لمن هم أقل من ٢١ سنة، ومن ٢١ إلى ٢٩ سنة، ون ٣٩ إلى ٣٩ سنة، ومن ٤٠ إلى ٤٩ سنة ثم من هم في عمر الخمسين فأكثر، وقد بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير العمر (١٦,٢٨) وهي دالة عند مستوى > (٠١,)، وللكشف عن أي من هذه الفئات العمرية أكثر أو أقل اختلافاً عن غيره من الفئات تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe للمقارنات البعدية المتعددة حيث اتضح ما يلي:

– أكثر الفئات العمرية اختلافا مع غيرها من الفئات كانت فئة خمسين سنة فأكثر؛ حيث جاءت استجاباتها مختلفة عن استجابات فئة أقل من ٢١ سنة ومن ٢١ إلى ٢٩ سنة ومن ٣٠ إلى ٣٩ سنة ومن ٤٠ إلى ٤٩ سنة، أي إنها مختلفة مع كل الفئات بلا استثناء.

– من حيث ترتيب شدة الاختلافات بين ٥٠ سنة فأكثر مع بقية الفئات اتضح أن الاختلاف الأشد جاء مع فئة من ٢١ – ٢٩ سنة، ثم ٣٠ إلى ٣٩ سنة ثم أقل من ٢١ سنة وأخيراً مع من ٤٠ إلى ٤٩ سنة.

– الاختلاف التالي جاء بين فئة ٤٠ إلى ٤٩ سنة وفئة ٢١ – ٢٩ سنة.

– لا توجد اختلافات جوهرية بين الفئات الثلاثة المتبقية والمتمثلة في فئة أقل من ٢١ سنة، ومن ٢١ إلى ٢٩ سنة وأخيرا فئة ٣٠ إلى ٣٩ سنة ولعل أقل ما تكشف عنه هذه النتائج أنه بقدر ما لهذه الاختلافات من أسباب فهي في حاجة إلى توجهات إعلامية وتربوية تنفق مع حاجتها للأمن سواء في معاهدها العلمية أو مواقعها الوظيفية، وهذا ما لا تتعرض له هذه الدراسة وإن كان بالتأكيد في حاجة إلى الدراسات العلمية التي تجلو وتمكننا من اختيار أنسب أساليب التعامل مع هذه الفئات.

ب – ويشير الجدول (٩) إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة طبقاً لتوزيعهم على فئات متغير الحالة الاجتماعية وهي فئة عزب، متزوج، مطلق، أرمل فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن السياسي

حيث بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية (١,٦٤) وهي غير دالة، وهذا يعني أن مفهوم الأمن السياسي ومكوناته وما يعرضه للتهديد ومدى الشعور بالأمن في هذا المجال لا يتأثر بالحالة الاجتماعية أو يكون الفرد متزوجاً أو غير ذلك، ويؤكد أن الشعور بالأمن السياسي يعلو على الحالة الاجتماعية التي يصنف الفرد فيها.

ج – كما يشير الجدول (٩) إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة طبقاً لتوزيعهم على فئات متغير الأمن السياسي وطبقاً لاختلافاتهم الوظيفية ، حيث توزعت العينة على سبع فئات وظيفية هي فئة موظف قيادي وموظف وأعمال حرة وعسكري وطالب ومتقاعد وربة بيت. وقد بلغت قيمة [في] بالنسبة لمتغير الحالة الوظيفية (١٤,٠٦)، وهي دالة عند مستوى > (٠١,)، وباستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة اتضح ما يلي:

– أكثر الفئات الوظيفية اختلافا تمثل في فئتي المتقاعدين وربات البيوت، حتى اختلفت استجابات هاتين الفئتين مع فئات الأعمال الحرة والعسكرين والطلبة والموظفين والموظفين القيادين بالنسبة للمتقاعدين ونفس الشيء مع ربات البيوت فيما عدا عدم اختلافهم مع فئة الأعمال الحرة.

– من حيث ترتيب شدة الاختلاف فالنسبة لفئة المتقاعدين جاءت أشد الاختلافات مع القيادين ثم الموظفين ثم الطلبة ثم العسكريين وأخيرا الأعمال الحرة، وبالنسبة لربات البيوت جاءت شدة الاختلافات مع الفئات الأخرى بنفس الترتيب.

– ليست هناك دلالات إحصائية على فروق جوهرية يعتد بها بين استجابات فئات الأعمال الحرة والموظفين والطلبة والموظفين القياديين والعسكريين.

– إن تركيز الاختلاف عن المجموع بالنسبة لعينة الدراسة في فئتي المتقاعدين وربات البيوت يبدو أمراً لافتاً للنظر؛ لأن المتقاعدين يريدون أن يقولوا لنا إنهم لم يتركوا العمل فقط لكنهم قد أعطوا ظهورهم للحياة ككل بما فيها الأمن السياسي وما يهدده، ويشاركهم في ذلك التوجه ربات البيوت اللاتي يعتقدن أن كون المرأة زوجة يعني ضمناً أنه لا علاقة لها بما يوجد خارج منزلها.

- الأمر اللافت للنظر أكثر في هذه النتائج هو أن الطلبة قد شاركوا بقية الفئات العاملة من موظفين قياديين وموظفين وعسكريين وأعمال حرة نفس استجابتهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن قطاع الطلبة بنظرته المستقبلية وتهيئته لتحمل المسئولية يتأثر بما يجري في المجتمع ويكتسب من الخبرات ما يؤهله لتفهم حقائق الأمن السياسي ومتغيراته ويجعله جديراً بأن نوفر له أفضل ما يمكن من إعداد حتى ينجح في تولي المسئوليات التي هو بصدد الانتقال إليها.

د - وكما يشير الجدول (٩) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن السياسي وطبقاً لاختلاف مستوياتهم التعليمية، حيث توزعت العينة على ستة مستويات تعليمية هي: أمي: يقرأ ويكتب، متوسط، ثانوي ودبلوم، جامعي وفوق جامعي، وقد بلغت قيمة [في] بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي (٢٨,٣٤) وهي دالة عند مستوى > (٠١,) وللكشف عن مدى تأثير اختلاف المستويات التعليمية بين فئات هذا المتغير تم استخدام اختبار شيفيه، حيث اتضح ما يلي:

- اختلفت فئة الأميين مع كل من حملة الثانوية وما في مستواها أو الدرجة الجامعة الأولى أو ما بعدها، وكان الاختلاف الأشد مع ما بعد الشهادة الجامعية ثم مع حملة الشهادة الجامعية وأخيرا مع الثانوية أو الدبلوم، في حين أن الأميين لم تختلف استجاباتهم مع استجابات من يقرأون ويكتبون أو من واصلوا تعليمهم حتى المتوسطة.
- اتفقت استجابات فئتي الحاصلين على الشهادة المتوسطة ومن يقرأون ويكتبون في الاختلاف مع استجابات فئتي الجامعي وما بعد الجامعي ودون أن تختلف عن استجابات حملة الثانوية أو ما في مستواها.
- لم تظهر أية اختلافات ذات دلالة إحصائية يعتد بها بين فئات حملة الثانوية والجامعي وما بعد الجامعي، كما لم تظهر أية خلافات بين الأميين ومن يقرأون ويكتبون وحملة الشهادة المتوسطة، هذا التقسيم الثنائي (متعلمين وغير متعلمين) الذي كشفت عنه نتائج هذا المتغير يستحق كثيراً من مراجعة الخطاب الموجه لهاتين الفئتين الفرعيتين من فئات المجتمع، بحيث يكون لكل منها الأسلوب الذي تخاطر به دون خلق تمييز مفتعل بينهما.

- اتفقت فئتي الجامعي وما بعد الجامعي في الاختلاف التام مع الفئات الأميين ومن يقرأون ويكتبون وحملة الشهادة المتوسط، في حين أن فئة الثانوية العامة أو الدبلوم لم تختلف سوى مع الأميين وهي نتيجة لافتة للنظر تضع مخرجات الثانوية العامة والدبلوم وما في مستواها في النظام التعليمي محل تساؤل وبالتالي تفرض أسلوباً في تدعيم هذه الفئة تعليماً لتلحق بالفئتين الأعلى قبل أن تسقط إلى ما دونهم.

هـ - وأخيراً يشير الجدول (٩) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمحور الأمن السياسي وطبقاً لاختلافهم في محافظات السكن، حيث شملت العينة أفرادا من محافظات الكويت الخمسة... وقد بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير موقع السكن (٣,٢٠) وهي دالة عند مستوى > (٠,٠١) وباستخدام اختبار شيفيه اتضح أنه بالرغم من وجود الاختلافات الدالة بين المحافظات الخمس فإنه لا يوجد اختلاف دال ملحوظ بين أية محافظتين محددتين، أي إن الفروق تشير تدريجياً من محافظة إلى أخرى وهي مرتبة تنازليا حسب متوسط استجابات أفرادها، حيث تأتي محافظة حولي في المقدمة (١٢١,٦١) ثم العاصمة (١٢١,٢٥) ثم الأحمدي (١٢١,٢٣) ثم الجهراء (١٢٠,٤١) وأخيرا محافظة الفروانية بمتوسط قدرة (١١٩,٨٥). وهذه النتيجة توضح أنه لا توجد أهمية ملحة للتعامل مع المحافظات الخمس كل بأسلوب مختلف حيث ما زال يحكمها على الأقل في مجال محور الأمن السياسي قدر مقبول من التماسك والانسجام.

٣- تأثير متغيرات الدراسة على محور الأمن الاقتصادي:

تأثر محور الأمن الاقتصادي بمتغيرات الدراسة حيث أوضحت نتائج تحليل التباين أن هذه المتغيرات بفئاتها الفرعية قد تركت آثارها على كل مجالات الأمن الاقتصادي بمفهومه وأركانه وما يهدده وهذا ما يوضحه جدول رقم (١٠):

أ - يشير الجدول (١٠) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاقتصادي وطبقاً لاختلافاتهم العمرية، وقد بلغت قيمة [ف] (٢١,١٠) وهي دالة عند مستوى > (٠,٠١)، وباستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية اتضح ما يلي:

- أكثر الفئات العمرية اختلافاً مع غيرها من الفئات كانت فئة أقل من ٢١ سنة حيث جاءت استجاباتها مختلفة عن استجابات فئة الخمسين سنة فأكثر وفئة من ٤٠ - ٤٩ سنة، وفئة ٣٠ - ٣٩ سنة، وكذلك فئة ٢١ - ٢٩ سنة أي أنها مختلفة مع الفئات بلا استثناء.

جدول رقم (١٠)

ملخص تحليل التباين لمحور الأمن الاقتصادي في مقابل متغيرات: العمر. الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية، المستوى التعليمي، محافظة السكن، كل على حده

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمر	أقل من ٢١	٥٥٧	٦٠,٣٢	٦,٩٤						
	٢١ – ٢٩	١٥٣٢	٦٢,٩١	٦,٧٨	بين المجموعات	٤	٤١٢٥,٩٠	١٠٣١,٤٨	٢١,١٠	دال
	٣٠ – ٣٩	٨٩٧	٦٣,٦٧	٧,٠١	داخل المجموعات	٣٤٠٦	١٦٧٣٥٢,٩٦	٤٨,٨٨		
	٤٠ – ٤٩	٣٠٣	٦٣,٠٤	٧,٥٨	المجموع	٣٤١٠	١٧١٤٧٨,٨٧			
	٥٠ فأكثر	١٢٢	٦٢,٧٣	٨,٠٥						
الحالة الاجتماعية	عزب	١٢٣٩	٦١,٩٥	٦,٩٨						
	متزوج	٢٠١٩	٦٣,٢٧	٧,٠٦	بين المجموعات	٣	١٧٠٥,٣٦	٥٦٨,٤٥	١١,٤٥	دال
	مطلق	١٠٦	٦١,٣٣	٧,٦٢	داخل المجموعات	٣٤٠٧	١٧٠٠٤٢,٩٤	٤٩,٦٣		
	أرمل	٤٧	٦١,٠٢	٦,٧٧	المجموع	٣٤١٠	١٧١٧٤٨,٣٠			
الحالة الوظيفية	قيادي	٣٢٥	٦٤,٢٨	٦,٨٢						
	موظف	١٣٢٥	٦٣,٣٨	٦,٧٩	بين المجموعات	٦	٤٣٣٨,٣٨	٧٢٣,٠٦	١٤,٨١	دال
	أعمال حرة	١٤٨	٦٣,١٧	٧,٦٥	داخل المجموعات	٣٤٠٤	١٦٦٩٩٧,٢٣	٤٨,٨٢		
	عسكري	٢٩٨	٦٣,٥٤	٧,٣٦	المجموع	٣٤١٠	١٧١٣٣٥,٧١			
	طالب	٩٣١	٦١,٢٧	٦,٩١						
	متقاعد	١٢٦	٦٢,٠٢	٧,٩٣						
	ربة بيت	٢٤٨	٦٠,٩٧	٧,٢٠						
المستوى التعليمي	أمي	٣٩	٦٠,١٣	٩,٧٤						
	يقرأ ويكتب	٧٧	٦١,٨٦	٦,٦٨	بين المجموعات	٥	١٣٩٥,٦٧	٢٧٩,١٣	٥,٦٣	دال
	متوسط	٤٩٨	٦٢,٤٦	٧,٢٩	داخل المجموعات	٣٤٠٩	١٦٨٨٨٨,٥٣	٤٩,٥٤		
	ثانوي	١٣٤٤	٦٢,٢٢	٧,٠٦	المجموع	٣٤١٤	١٧٠٢٨٤,٢٠			
	جامعي	١٣٨١	٦٣,٣٢	٦,٨٠						
	فوق جامعي	٧٢	٦٤,٣٩	٨,٠٠						
محافظة السكن	العاصمة	٦٥٨	٠٧٦٣	٦,٨٥						
	حولي	٧٣٧	٦٣,٢٢	٦,٦٧	بين المجموعات	٤	٧١٣,٨٢	١٧٨,٤٥	٣,٥٨	دال
	الفروانية	٨٥٨	٦٢,٠١	٧,٤٤	داخل المجموعات	٣٤٠٩	١٧٠٠٦٩,٨٤	٤٩,٨٩		
	الجهراء	٥٤٩	٦٢,٨٢	٧,٢١	المجموع	٣٤١٣	١٧٠٧٨٣,٦٥			
	الأحمدي	٦٠٩	٦٢,٥٩	٧,٠٨						

- من حيث ترتيب شدة الاختلاف بين فئة أقل من ٢١ سنة وباقي الفئات اتضح أن فئة من ٣٠ - ٣٩ تأتي في المرتبة الأشد اختلافا ثم من ٤٠ - ٤٩، ثم من ٢١ - ٢٩، أخيراً فئة خمسين سنة فأكثر.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين الفئات الأربع الأخرى بمعنى أن المسئول عن دلالة الفروق في هذا المجال إنما يرجع إلى فئة عمرية محددة هي الفئة الواقعة تحت عمر الواحد والعشرين، وهذا ما لا يمكن تفسيره إلا في ضوء المخاوف المتزايدة مما يتعرض له احتياطي الأجيال من هدر، وسيادة روح وأنماط استهلاكية متعاظمة على الأجيال الجديدة، فضلا عما يمكن أن يتركه عدم وصول هذه الفئة إلى معترك الحياة العملية من غيبة إدراك وتحمل المسئولية يسمح لها بمشاركة الآخرين آراءهم.

ب - يشير الجدول (١٠) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاقتصادي وطبقاً لاختلاف فئاتهم الوظيفية، وقد بلغت قيمة [ف] (١٤,٨١) وهي دالة عند مستوى > (٠,٠١)، وباستخدام اختبار شيفيه كشفت الفروق بين الفئات الوظيفية عن:

- توجد اختلافات بين استجابات فئة ربات البيوت وفئات الأعمال الحرة والموظفين والعسكريين والموظفين القياديين، في حين أنه لا توجد فروق بين فئة ربات البيوت وكل من فئتي الطلبة والمتقاعدين.
- توجد اختلافات بين استجابات فئة الطلبة وكل من فئتي العسكريين والموظفين القياديين، فضلا عن اختلافها مع ربات البيوت السابق الإشارة إليها، في حين أنه لا توجد فروق بين فئة الطلبة وفئات الموظفين والأعمال الحرة والمتقاعدين.
- توجد اختلافات بين استجابات فئة المتقاعدين وفئة الموظفين القياديين.
- أشد الاختلافات توفرت لدى فئات الموظفين القياديين ثم العسكريين ثم الموظفين ثم الأعمال الحرة ثم المتقاعدين فالطلبة وأخيرا ربات البيوت.
- هذه النتائج تؤكد الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول مطالب واحتياجات هذه الفئات وما يمكن أن يحقق لهم المزيد من الشعور بالأمن الاقتصادي بحيث يندمجون بأنفسهم في تيار متواصل من العمل من أجل تحقيق هذا الأمن، وفي نفس الوقت تحديد ما يستحق التعديل من هذه المطالب والاحتياجات واتباع الأساليب العلمية التي تسمح بتعديل اتجاهات هذه الفئات لتغير هذه المطالب والاحتياجات بشكل تدريجي ومتوازن.

د – كشف الجدول (١٠) عن أنه توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاقتصادي وطبقاً لاختلاف مستوياتهم التعليمية، حيث بلغت قيمة [ف] (٥,٦٤) وهي دالة عند مستوى > (٠١,)، وللكشف عن مدى تأثير اختلاف المستويات التعليمية بين فئات هذا المتغير تم استخدام اختبار شيفيه، حيث اتضح ما يلي:

- ترجع الفروق الإحصائية الدالة التي كشف عنها تحليل التباين فيما يتصل باختلاف المستوى التعليمي كأحد متغيرات الدراسة، إلى فرقين أساسيين بين الأميين وكل من الجامعين وغير الجامعين.
- لم تظهر أية فروق أخرى بين باقي المستويات التعليمية فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي وربما يرجع تفسير ذلك إلى أن المستوى التعليمي العالي يتبعه تغير في المستوى الوظيفي، ومن ثَمَّ في المستوى الاقتصادي ولذا جاء الاختلاف الأساسي الجامعيين وما دون الجامعيين وما دونهما من مستويات.

هـ – وأخيراً يتضح من جدول (١٠) أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة طبقاً لاختلاف مواقع سكمهم فيما يتعلق بمحور الأمن الاقتصادي، حيث بلغت قيمة [ف] (٣,٥٨) وهي دالة عند مستوى > (٠١,)، وباستخدام اختبار شيفيه اتضح أن الفرق الجوهري الوحيد الذي يمكن اعتباره مسئولاً عن الفروق الدالة في هذا المتغير إنما يرجع إلى اختلاف الاستجابات بين محافظتي الفروانية وحولي؛ إذ يبدو أن رؤية سكان هاتين المحافظتين لمفهوم الأمن الاقتصادي بمكونته تبدو متباعدة بشكل ملحوظ، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان هاتين المحافظتين في غالبيتهم، وربما يكون قد آن الأوان لتدعيم هذه الأنشطة الاقتصادية وتغيير نمط المشروعات التي تأخذ بها كل من المحافظتين.

٤ – تأثير متغيرات الدراسة على محور الأمن الاجتماعي:

لم يتأثر محور الأمن الاجتماعي كثيراً مثلما حدث في محور الأمن السياسي والاقتصادي، حيث اقتصر هذا التأثير على متغيري المستوى التعليمي ومحافظات السكن دون أن يمتد التأثير إلى متغير العمر أو الحالة الاجتماعية أو الوظيفية، ويوضح جدول (١١) هذه النتائج.

جدول رقم (١١)

ملخص تحليل التباين لمحور الأمن الاجتماعي في مقابل متغيرات: العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية، المستوى التعليمي، محافظة السكن، كل على حدة

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمر	أقل من ٢١	٥٥٧	١٠١,٢١							
	٢١ - ٢٩	١٥٣٢	١٠٢,٠٢	٩,٨١	بين المجموعات	٤	٧٠٧,٣٧	١١٧٦,٨٤	١,٧٩	غير دال
	٣٠ - ٣٩	٨٩٧	١٠١,٣٣	١٠,١١	داخل المجموعات	٣٤٠٤	٣٣٨٦٩٤,٣٨	٩٨,٩٢	*	
	٤٠ - ٤٩	٣٠٣	١٠٢,٠٧	٩,٤٨	المجموع	٣٤٠٨	٣٣٩٤٠١,٧٥			
	٥٠ فأكثر	١٢٢	١٠٣,١٥	١٠,٨٢						
الحالة الاجتماعية	عزب	١٢٣٠	١٠١,٧٩	١٠,٠١						
	متزوج	٢٠١٩	١٠١,٨٥	٩,٨٩	بين المجموعات	٣	٣٠٨,٦٢	١٠٢,٨٧	١,٠٤	غير دال
	مطلق	١٠٦	١٠٠,١٥	٩,٨٥	داخل المجموعات	٣٤٠٦	٣٣٨٤٩٨,٥٠	٩٨,٨٠		
	أرمل	٤٧	١٠١,٣١	١٠,٤٠	المجموع	٣٤٠٩	٣٣٨٨٠٧,١٢			
الحالة الوظيفية	قيادي	٣٢٥	١٠٢,٤٤	٩,٦٠						
	موظف	١٣٢٥	١٠١,٨٢	٩,٨٨	بين المجموعات	٦	٩٠٥,٩٦	١٥٠,٩٩	١,٥٣	غير دال
	أعمال حرة	١٤٨	١٠٠,٩٥	١٠,٢٥	داخل المجموعات	٣٤٠١	٣٣٧٨٦٢,٧٥	٩٨,٧٦		
	عسكري	٢٩٨	١٠١,٢٣	١٠,٧٤	المجموع	٣٤٠٧	٣٣٨٧٦٨,٧١			
	طالب	٩٣١	١٠١,٩٩	٩,٩٢						
	متقاعد	١٣٦	١٠٢,٦٤	١٠,٣٤						
	ربة بيت	٢٤٨	١٠٠,٤٣	٩,٣٦						
المستوى التعليمي	أمي	٣٩	٩٩,١٥	١٠,٤٧						
	يقرأ ويكتب	٧٧	١٠١,٠٩	١٠,١٥	بين المجموعات	٥	٣٠٢٧,٦٨	٦٠٥,٥٤	٦,١٧	دال
	متوسط	٤٩٨	١٠١,٠٣	٩,٨٦	داخل المجموعات	٣٩٩٩	٣٣٤٥٥٢,٧٩	٩٨,١٤		
	ثانوي	١٣٤٤	١٠١,٢٣	٩,٩٧	المجموع	٣٤٠٤	٣٣٧٥٨٠,٤٧			
	جامعي	١٣٨٠	١٠٢,٨٣	٩,٨٠						
	فوق جامعي	٧٢	٩٩,١٥	١٠,٤٢						
محافظة السكن	العاصمة	٦٥٨	١٠٣,٠٢	١٠,٠٣						
	حولي	٧٣٧	١٠٢,٤٤	١٠,٠٤	بين المجموعات	٤	٢٥٩٣,٨٢	٦٤٨,٤٦	٦,٦٠	دال
	الفروانية	٨٥٨	١٠١,٦٣	٩,٩٨	داخل المجموعات	٣٩٩٩	٣٣٤٧٨٥,٩٦	٩٨,٢١		
	الجهراء	٥٤٩	١٠٠,٧٩	١٠,٠٧	المجموع	٣٤٠٣	٣٣٧٣٧٩,٧٨			
	الأحمدي	٦٠٩	١٠٠,٧٠	٩,٣٧						

أ – يشير الجدول (١١) إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاجتماعي وطبقا لاختلافاتهم العمرية، وقد بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير العمر (١٠٧٩) وهي غير دالة مما يوضح اتفاق مختلف الأعمال في رؤية مفهوم الأمن الاجتماعي، وهذه النتيجة وإن كانت لا تتمشى مع المتناقضات المألوفة بين الأجيال فإنها تشير في نفس الوقت إلى انسيابية العلاقة بين الكبير والصغير وإمكانية استثمارها لتدعيم التماسك الاجتماعي وترسيخ مفاهيم الأمن لدى الجميع.

ب – يشير الجدول (١١) إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاجتماعي وطبقاً لاختلافاتهم الاجتماعية، حيث بلغت قيمة [ف] لمتغير الحالة الاجتماعية (١,٠٤) وهي غير دالة أي إنَّ هناك اتفاقاً بين العزب والمتزوج والمطلق والأرمل في رويتهم لمفهوم الأمن الاجتماعي وأن وضع الفرد اجتماعياً لا يغير من شعوره بالأمن الاجتماعي.

ج – يشير الجدول (١١) أيضاً إلى أنه لا توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاجتماعي وطبقاً لاختلاف حالتهم الوظيفية، حيث بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير الحالة الوظيفية (١,٥٣) وهي غير دالة أي إنه سواء كان الفرد يعمل أم لا يعمل، وسواء كان عمله قيادياً أم عادياً، عسكرياً أم مدنياً فإن ذلك كله لا يغير من شعوره بالأمن أو من رؤيته لمفهوم الأمن.

د – جاء أول تأثير لمتغيرات الدراسة على محور الأمن الاجتماعي من خلال متغير المستوى التعليمي وهو أمر متوقع، حيث يشير الجدول(١١) إلى وجود فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة طبقاً للاختلاف في مستوياتهم التعليمية، وحيث بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي (٦,١٧) وهي دالة عند مستوى >، وهذا يؤكد أن تعليم الفرد يغير من رؤيته الاجتماعية، وبالتالي فإن مدركته ومشاعره تجاه قضايا الأمن الاجتماعي وكيف يتحقق وما الذي يتهدده يمكن أن تتغير أيضاً تبعاً للمستوى التعليمي، وبالرجوع إلى نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية اتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية دالة بين أي من الفئات التي توزعت على مختلف

المستويات التعليمية فيما يتعلق بالعبارات المطروحة حول محور الأمن الاجتماعي، وهذه النتيجة تؤكد مرة أخرى أن القيم والمعايير الاجتماعية ومدى التماسك بها والحرص على المحافظة عليها تظل حتى الآن أقوى من الفروق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

هـ - كما يشير الجدول (١١) إلى أنه توجد فروق إحصائية دالة بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمحور الأمن الاجتماعي وطبقاً لمحافظات السكن الخمسة، حيث بلغت قيمة [ف] بالنسبة لمتغير محافظة السكن (٦,٦٠) وهي دالة عند مستوى > (٠١,)، وحيث أوضحت نتائج اختبار سيفيه ما يلي:

- أكثر الاستجابات اختلافاً جاءت بين استجابات محافظة الأحمدي ومحافظتي حولي والعاصمة وكان الاختلاف الأشد بين الأحمدي والعاصمة.
- الاختلاف الثاني جاء بين استجابات محافظة الجهراء والعاصمة.
- أما المحافظات التي لم يظهر بين استجابات أفرادها أي فروق فكانت محافظات الأحمدي والجهراء والفروانية.

هذه النتائج توضح أن الشعور بأن هناك مناطق داخلية وأخرى خارجية وأن هناك أهل للمدينة وأهل لغير المدينة وهذا الشعور يلقى بظلاله ليس فقط على السلوك الاجتماعي لكن الأهم على مفهوم الأمن الاجتماعي وما يتصل به من متغيرات. لكن الأهم بالنسبة لمحور الأمن الاجتماعي ليس تأثير متغيري المستوى التعليمي ومحافظة السكن بل اتفاق استجابات أفراد العينة على اختلاف أعمارهم واختلاف حالتهم الاجتماعية واختلاف حالتهم الوظيفية، وهذا يؤكد مدى التماسك الاجتماعي والاتفاق القيمي وتبني نفس المعايير التي ما زال المجتمع الكويتي يحافظ عليها حتى الآن رغم هول المحنة التي تعرض لها إبان الاحتلال العراقي الغاشم.

الخلاصة والتضمينات

في محاولة للتعرف على رأي المواطن الكويتي حول مفهوم الأمن الاجتماعي بمحاوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورؤيته للجهود المبذولة لتحقيق أمن الوطن والمواطن وكذلك الأخطار والممارسات التي تهدد هذا الأمن، وفي إطار الاستبيان الذي تم تصميمها والعينة التي تم اختيارها والنتائج التي تم التوصل إليها عبر هذه الدراسة، يمكننا إيجاز أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة في:

أولا: لقد أوضحت لنا نتائج الدراسة أن الأمن الاجتماعي يمكن عَدُّه نسقاً اجتماعيا متفاعلا يستهدف تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد ويساعد على حفظ التوازن العام في المجتمع، كما أن للأمن الاجتماعي أنساقاً فرعية مترابطة متداخلة متساندة وظيفياً بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تكفل المحافظة على تفاعل نسق الأمن الاجتماعي في المجتمع واستمراريته في القيام بوظيفته الأساسية وهي إشاعة الطمأنينة لدى المواطنين وإشباع حاجاتهم الأساسية، وإن عدم إشباع تلك الحاجات أو واحد منها لأسباب ترجع إلى قصور ما في الإمكانات يؤثر بلا شك على كيان نسق الأمن هذا، ويصبح هذا النسق عاجزاً عن تأدية وظيفته مما يؤثر بالتالي على مستوى فعاليته فيشير مشكلة عدم الإحساس بالأمن في نفوس الناس (أفراد المجتمع) التي برزت في كثير من السلبيات التي يراها المواطن مهددة لا من مجتمعه في هذه الدراسة.

ثانياً: لقد أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من الإيجابيات يرى المواطن أنها ضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي في مجتمعه، وأن وجودها ضرورة اجتماعية بقدر ما هي ضرورة سياسية واقتصادية، وفي المقابل هناك مجموعة من السلبيات التي تشيع في المجتمع والتي وجد المواطن أنه لا بد من التخلص منها لإشاعة الأمن الاجتماعي في المجتمع وأنه بمقدار ما نتخلص من هذه السلبيات نتخلص من مشاكل غياب الأمن في المجتمع.

من بين هذه السلبيات التي تهدد أمن المجتمع وأبرزها التالي:

١ - ضعف تطبيق القوانين وإمكانية تجاوزها بالواسطة أو القرابة.

٢ - لا زال العراق مصدر خطر يهدد استقلال البلاد حتى الآن.

٣ – سوء الإدارة هو المسئول الحقيقي عن:
– تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة.
– عدم فعالية الاستثمارات الكويتية.
– عدم كفاية المواجهة الأمنية في الداخل.
٤ – لا زالت التركيبة السكانية سواء فيما يتعلق بالوافدين أعداداً ونوعية، أو فيما يتعلق بغير محددي الجنسية أو فيما يتعلق بالتفريق في قوانين الجنسية محل عدم الرضا من المواطن الكويتي.
٥ – استمرار وجود الأسلحة في أيدي المواطنين وعلاقته بالمساعدة في انتشار الجريمة.
٦ – إشهار التجمعات السياسية كأحزاب باعتبار أن هذا الإشهار لن يحقق الاستقرار السياسي.
٧ – إلقاء مسئولية الأمن الداخلي على عاتق وزارة الداخلية وحدها.
٨ – التخوف من التفاوت الاقتصادي وبالذات من احتمال زيادته في المستقبل.
٩ – رفض دور مجلس الأمة كما يجري الآن وشعور متزايد بأنه لا يدعم أمن الوطن والمواطن.
١٠ – تزايد التزامات الكويت المالية إقليمياً ودولياً.
١١ – التعامل الاقتصادي مع الفئات الاجتماعية لا يتم على قدم المساواة.
١٢ – عدم تشجيع الصناعة المحلية والاعتماد على المنتجات الخارجية.

أما فيما يتعلق بالإيجابيات التي تحقق الأمن في المجتمع وتشيع الاستقرار فيه فإنه يمكن إبراز أهمها وهي على الشكل التالي:

١ – الشعور بأن الانتماء للوطن يعلو فوق الانتماء للجماعات.
٢ – الاستمرار في الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية.
٣ – تقبل السياسة الخارجية سواء في التعامل مع الهيئات الدولية أو مجلس التعاون،
٤ – إيجاد صيغ جديدة من التعاون مع المملكة العربية السعودية في المجالات الأمنية والسياسية.
٥ – تكويت الإدارة باعتبارها من أهم خطوات تنشيط الاقتصادي الكويتي.
٦ – تزايد الاعتماد على العمالة الكويتية المدربة،
٧ – الارتباط بالدائرتين الخليجية والدولية باعتبارهما ضمان تحقيق الأمن.
٨ – الدعوة الصريحة لمزيد من التعاون مع دول الخليج.

الملاحق

ملحق رقم (١)

المجلس الأعلى للتخطيط
لجنة الخدمات الاجتماعية

مشروع الدراسة الاستطلاعي
حول الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي

البيانات الأساسية:

١ – الجنس

– ذكر - أنثى

٢ – السن

– أقل من ٢١ - من ٢١ – ٢٩

– من ٣٠ – ٣٩ - من ٤٠ – ٤٩

– من ٥٠ فأكثر

٣ – الحالة الاجتماعية

– عزب - متزوج

– مطلق - أرمل

٤ – الحالة الوظيفية: (أ) يعمل:

– موظف قيادي - موظف

– أعمال حرة - عسكري

(ب) لا يعمل:

– طالب

– متقاعد

– ربة بيت

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع الرأي العام حول موضوع الأمن الاجتماعي من محاوره الثلاثة، المحور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

إن الاستبيان سيأخذ من وقتك النصف ساعة تقريباً، إلا أن لمساهمتك دوراً كبيراً في تبصير الباحثين حول هذا الموضوع المهم. وإيجاد السبل الكفيلة لتحقيقه – علماً أن البيانات الواردة تعد غاية في السرية، ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

يتقدم فريق البحث بالشكر الجزيل لمساهمتكم مقدماً، ونؤكد أهمية الدقة والأمانة العلمية في إظهار نتائج البحث، والتي ستكون بين أيديكم قريباً.

- في حالة الاستفسار عن أي موضوع يرجى الاتصال على الأرقام التالية:

٤٨٤٠٦٥٨ - ٤٨٤٠٧١٤ - ٤٨٤٠٧١٨

جامعة الكويت - كلية الآداب - قسم الاجتماعي

د. محمد سليمان الحداد

أ. د. عبدالرحمن الأحمد

د. عبدالوهاب الظفيري

د. عبدالله اللنقاوي

٥ - المستوى التعليمي

- أُمي - يقرأ ويكتب
- متوسط - ثانوي ودبلوم
- جامعي - فوق جامعي

٦ - محافظة السكن

- العاصمة - حولي
- الفروانية - الجهراء
- الأحمدي

- اسم الباحث:
- توقيعه:
- اسم المراجع:
- توقيعه:

تعليمات مهمة:-

١ - البيانات غاية في السرية.

٢ - الرجاء عدم كتابة الاسم أو ما يدل عليه.

٣ - الرجاء رسم دائرة على الاجابة الصحيحة.

مثال: ١، ②، ٣ ، ٤ ، ٥ ،

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

١ – الجهاز التنفيذي للدولة غير حازم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٢ – القرارات الحكومية ثابتة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٣ – القرارات الحكومية غير واضحة الأهداف. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٤ – الديمقراطية المطلقة مطلوبة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٥ – الديمقراطية بممارساتها الحالية مقبولة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٦ – الحرية المطلقة للصحافة تحرج الكويت مع الدول الصديقة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٧ – التجمعات السياسية غير موجودة في البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٨ – إشهار التجمعات السياسية كأحزاب يحقق الاستقرار السياسي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٩ – التجمعات السياسية أحد أسباب المشاكل التي تعاني منها البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٠ – ممارسات أعضاء مجلس الأمة الحالية تعكس مصالح أهل الكويت.. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١١ – أحد أسباب التوتر السياسي ممارسات بعض أعضاء مجلس الأمة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٢ – مجلس الأمة الحالي ساعد على إيجاد كثير من الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٣ – مجلس الأمة الحالي شرع قوانين لمواجهة المشكلات المزمنة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٤ – سكان الكويت متجانسون في جوانب كثيرة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٥ – التفاوت بين الناس أمر طبيعي لا يسبب التفرقة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٦ – التفاوت الاقتصادي بين الأفراد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٧ – معايير التوظيف والترقي في الكويت صلة القرابة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٨ – الشعب الكويتي أسرة واحدة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
١٩ – التضحية بالوطن من أجل الجماعة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٢٠ – تؤيد القول بأن الأقرباء أولي بالمعروف. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥
٢١ – حقوق الإنسان في الكويت لا تحترم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

٢٢ – الواجب أن توفر الدولة جميع الخدمات لغير المواطنين أسوة بالمواطنين. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٣ – الترتيبات الأمنية الحكومية غير كافية لتحقيق الأمن الداخلي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٤ – الأمن داخل البلد من مهام وزارة الداخلية فقط. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٥ – الحكومة ليس لديها سياسة واضحة في مواجهة قضايا الأمن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٦ – الجهات غير الحكونية مقصرة في توعية الناس بالأمن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٧ – العراق ما زال يمثل خطراً على استقلال البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٨ – تغير نظام الحكم في العراق يحقق أمنا للمنطقة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٢٩ – الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية غير مفيدة لأمن البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٠ – الاتفاقات الدفاعية مع الدول الغربية تبعد العراق عن التفكير بغزو الكويت. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣١ – الاتفاقات الداعية تطمئن الناس. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٢ – السور الرابع غير مفيد في تحقيق الأمن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٣ – السور الرابع يحقق الأمن النفسي لدى المواطن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٤ – الوضع الدولي الحالي لصالح أمن الكويت، ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٥ – الجامعة العربية ليس لها دور في حفظ السلام في الوطن العربي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٦ – الأمم المتحدة جهة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٧ – مجلس التعاون هو خط الدفاع الثاني للكويت بعد أهلها. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٨ – إيجاد صيغ جديدة من التعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٣٩ – الوقت غير مناسب للتعاون مع الدول التي ساندت العراق. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٠ – المجتمع الكويتي مجتمع واحد وليس مجتمع فئات متعددة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤١ – العائدات النفطية عملت على إيجاد التقارب الاقتصادي بين أفراد المجتمع الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

٤٢ – تثمين الأراضي الذي تبنته الحكومة له دور إيجابي على الكويتيين بالتساوي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٣ – تنفيذ المشاريع الحكومية متاح للمقاولين الكبار والصغار على حد سواء. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٤ – ساهمت الحرب الإيرانية العراقية في التأثير السلبي على الاقتصاد الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٥ – البرامج والمشارع الاقتصادية في الكويت تعاني كثيراً بسبب التزامات الكويت المالية الإقليمية والدولية. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٦ – لا يمكن النهوض بالمستوى الاقتصادي الكويتي مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٧ – المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الكويت. تكمن في سوء الإدارة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٨ – موضوع الاستثمارات الخارجية خير مثال على عدم فاعلية الجهاز الاقتصادي الكويتي المتعلقة بالاستثمار. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٤٩ – المواطن الخليجي يعتز بالتعاون الاقتصادي والقائم حالياً بين دول الخليج. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٠ – دول الخليج تتنافس بصورة خاطئة اقتصادياً. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥١ – الاعتماد على المنتجات الصناعية الخارجية أوفر بكثير للمستهلك من الاعتماد على الإنتاج المحلي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٢ – الأفضل أن تعمل كل دولة خليجية ما يحلو لها من برامج اقتصادية بشكل منفرد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٣ – صغر مساحة الكويت وقلة عدد السكان عامل أساسي لضعف النشاط الاقتصادي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٤ – تكويت الإدارات من أهم خطوات تنشيط الاقتصاد الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٥ – تعود المشاكل الاقتصادية التي نعاني منها اليوم إلى عدم الاعتماد على العمالة الكويتية المدربة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

٥٦ – العمالة الوافدة ضرورية لتسيير الاقتصاد الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٧ – القيادة الاقتصادي في الكويت هي المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٨ – تحقيق أي نجاح على المستوى الاقتصادي يعتمد على تغيير هيكل الإدارة الاقتصادية. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٥٩ – اهتمام الدولة الحالي بالأماكن الترفيهية للمواطنين يعطى شعوراً بالأمن والاستقرار. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٠ – كل شيء مؤقت في دولة الكويت مقولة صحيحة، وتعطى شعوراً لدى المواطن بعدم الأمن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦١ – التركيبة السكانية في دولة الكويت قبل الاحتلال العراقي الغاشم أدت إلى شعور المواطنين بأنهم أقلية في بلدهم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٢ – التركيبة السكانية لدولة الكويت قبل الاحتلال العراقي الغاشم أسهمت بشكل مباشر في مساندة ومساعدة المحتل لدولة الكويت. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٣ – التركيبة السكانية الحالية (كويتيون مع الوافدون) تعطى شعورا لدى المواطنين بأنهم أغلبية في بلدهم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٤ – وجود أقليات وبأعداد كبيرة عربية أو غير عربية من جنسية واحدة تعطى شعوراً لدى المواطن بخطر هذه الأقليات على أمن دولة الكويت. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٥ – تقسيم الكويتيين وفقاً لقانون الجنسية كويتيين بالتأسيس وبالتجنيس يؤدي إلى التفرقة بينهم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٦ – وضع قيود مشددة وصعبة للحد من قدوم الوافدين أمر ضروري لتحقيق التجانس السكاني. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٧ – وجود أعداد كبيرة من الوافدين يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة معدلات الجريمة في دولة الكويت. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

٦٨ – انتماء الفرد الطائفي أو القبلي أمر في غاية الأهمية في المجتمع الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٦٩ – الانتماء الطائفي أو القبلي يؤدي إلى ضعف الولاء والانتماء للوطن. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٠ – اعتماد الطائفية أو القبلية في الانتخابات لا يتعارض مع التجانس في المجتمع الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧١ – وجود شريحة كبيرة من السكان من غير محددي الجنسية يشكل خطراً على أمن البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٢ – الإنسان الكويتي يعيش حالة من التناقض الواضح بين المغالاة في الدين وبين التحرر. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٣ – الانفتاح على العالم الخارجي من خلال وسائل الإعلام أدى إلى تغير إيجابي في قيم ومعايير المجتمع. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٤ – الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الوافدين أو سفر المواطنين إلى الخارج أدى إلى تغير إيجابي في قيم ومعايير المجتمع. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٥ – الاحتلال العراقي أدى بشكل مباشر إلى تغير كثير من القيم والمعايير لدى المواطن الكويتي. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٦ – بدأ السلوك المنحرف ينتشر بين كثير من الأفراد كأحد إفرازات الاحتلال العراقي الغاشم. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٧ – زواج الكويتية من غير الكويتي (غير محدد الجنسية) يشكل خطراً اجتماعياً مستقبلياً. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٨ – زواج الكويتي من غير الكويتية يشكل خطراً اجتماعياً مستقبلياً. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٧٩ – وضع قيود على زواج الكويتي أو الكويتية من غير المواطنين أمر ضروري. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٠ – معدلات الجريمة من حيث النوع والكم طبيعية في الوقت الحاضر. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨١ – يخاف المواطن على نفسه وماله وعرضه من الجرائم الحالية في البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

(١) أوافق بشدة، (٢) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٤) غير موافق، (٥) غير موافق بشدة.

٨٢ – ضعف تطبيق القوانين يؤدي إلى زيادة الجريمة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٣ – الواسطة تؤدي إلى تجاوز القوانين. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٤ – وجود الأسلحة لدى المواطنين تساعد على انتشار الجريمة. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٥ – الاحتلال العراقي الغاشم أدى إلى إضعاف ثقة المواطن بمقدرة رجال الأمن على حماية ماله وعرضه وأرضه. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٦ – نشر الصحافة وتضخيمها لكثير من الجرائم يؤدي إلى زعزعة شعور المواطن بالأمن الداخلي في البلاد. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٧ – ما تنشره الصحافة المحلية عن الجرائم في المجتمع مبالغ فيه. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٨ – التصريحات الرسمية لبعض المسئولين حول وضع البلاد أمنيا تسهم بشكل مباشر في خلق الخوف من المستقبل لدى المواطنين. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

٨٩ – تصريحات بعض أعضاء مجلس الأمة حول وضع البلاد أمنياً تسهم بشكل مباشر في خلق الخوف من المستقبل لدى المواطنين. ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥

ملحق (٢)

جدول بيانات أفراد العينة

		الجنس		العمر					الحالة الاجتماعية				العمل								الحالة التعليمية							المنطقة					
		ذكر	أنثى	أقل من ٢١	٢١ – ٢٩	٣٠ – ٣٩	٤٠ – ٤٩	٥٠ فأكثر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	قيادي	موظف	حر	عسكري	طالب	متقاعد	ربة بيت	أمي	قرأ ويكتب	ابتدائي	ثانوي	جامعي	بعد الجامعي	العاصمة	حولي	الفرعانية	الجهراء	الأحمدي
الجنس	ذكر	–	–	٢٢٩	٧٨٢	٥٥٠	١٩٧	١٠٨	٥٨٨	١٢٢٨	٣٩	١٢	٢٦٢	٨١٦	١٣٩	١٨٧	٢٦٠	٩٣	٤	١٥	٤٤	٣١٤	٨١٠	٦٢٠	٦	٣٥٤	٤٠٠	٤٦٣	١٨٤	٣٥٢
	انثى	–	–	٣٢٩	٧٥٥	٣٤٨	١٠٦	١٦	٦٥٨	٧٩٢	٦٨	٣٦	٦٤	٥٧٤	١٠	٥	٦٤١	٢٥	٢٣٩	٢٥	٣٢	١٦١	٥٤٣	٧٦٩	٢١	٣٠٣	٣٤٤	٣٩٤	٢٤٤	٢٦٦
العمر	أقل من ٢١	–	–	–	–	–	–	–	٤٩٧	٥٥	٦	----	٣	٤٩	٦	٢١	٤٦٤	١	١١	--	١	٨١	٢٨٦	٢٠٣	—	١٠٠	٨١	١٣٧	١١٢	١٢٣
	٢١ – ٢٩	–	–	–	–	–	–	–	٦٥٨	٨٣٣	٤٠	٨	٦٦	٩٦٩	٤١	١٤٩	٤٢٦	٢	٨١	٦	٢٠	١٧٣	٥٩٣	٧٤٣	١٢	٢٥٨	٣٠٥	٣٩١	٢٨١	٢٩٥
	٣٠ – ٣٩	٥٥٠	٣٤٨	–	–	–	–	–	٨٣	٧٥٩	٤٧	١٠	١٧٠	٤٩٢	٤٧	٩٩	٥	٨	٨١	٥	١٣	١١٦	٢٧٣	٣٤٠	٣٨	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٣	٨٦	١٤٥
	٤٠ – ٤٩	١٩٧	١٠٦	–	–	–	–	–	٨	١٦٨	١٢	١٦	٧١	٦٧	٣٦	٢١	٢	٥٠	٥٨	١٨	٢١	٧١	١٠١	٧٤	١٧	٥١	١٠٠	٦٥	٤٢	٤٤
	٥٠ فأكثر	١٠٨	١٦	–	–	–	–	–	–	١٠٧	٣	١٤	١٧	١٤	٢٠	٣	٢	٥٧	١١	١٤	٣١	٣٥	١٨	٢٠	٤	٢٦	٣٧	٣٩	٩	١٢
الحالة الاجتماعية	عزب	٥٨٨	٦٥٨	٤٩٧	٦٥٨	٨٣	٨	–	–	–	–	–	٣٨	٣٨١	١٦	٥٩	٧٦٦	٣	١٠	–	٤	١٢٥	٥١١	٥٩٠	٧	٢٢٩	٢١٨	٣١١	٢٢٨	٣٥٠
	متزوج	١١٢٨	٧٢٩	٥٥	٨٣٣	٧٥٩	٢٦٨	١٠٧	–	–	–	–	٢٧١	٩٤٨	١١٢	٢٢٥	١٦٠	١٠٥	٢٠١	٣٣	٥١	٣٢٠	٧٩٤	٧٥٨	٥٧	٣٩٨	٤٩٣	٥٠٩	٢٧٧	٣٣٨
	مطلق	٣٩	٦٨	٦	٤٠	٤٧	١٢	٣	–	–	–	–	١٤	٥٣	٨	٨	١١	٢	١٢	١	٥	٢٤	٣٨	٣٥	٥	٢٣	٢٣	٢١	١٦	٢٤
	رمل	١٢	٣١	–	٨	١٠	١٦	١٤	–	–	–	–	٣	٨	٤	٢	٣	٨	٢٠	٥	١٦	١٠	٩	٦	٢	٧	١١	١٤	٩	٧
العمل	قيادي	٢٦٢	٦٤	٣	٦٦	١٧٠	٧١	١٧	٣٨	٢٧١	١٤	٣	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١٨	١٠٦	١٧١	٢٩	٧٤	٩٩	٨٢	٢٩	٤٠
	موظف	٨١٦	٥٧٤	٤٩	٧٦٩	٤٩٢	٦٧	١٤	٣٨١	٩٤٨	٥٣	٨	–	–	–	–	–	–	–	٨	٨	١٤٣	٦٢٧	٥٧٤	٢٥	٢٩٨	٣٥١	٣٣١	١٧٢	١٣٤
	حر	١٣٩	١٠	٦	٤١	٤٧	٣٦	٢٠	٢٦	١١٢	٨	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	٢٩	٥٠	٥٤	٨	٤٣	٢٦	٣٨	١٩	٣٢
	عسكري	٢٨٧	٥	٢١	١٤٩	٩٩	٢١	٣	٥٩	٢٢٥	٨	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	١٠٢	١٤١	٣٨	٥	٣٠	٣٦	٨٥	٦٨	٧٤
	طالب	٢٦٠	٦٤١	٤٦٤	٤٢٦	٥	٢	٢	٢٧٦	١٦٠	١١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٦٠	٣٢٢	٥١٠	١	١٦١	١٤٧	٢٢٥	١٨٢	١٧٧
	متقاعد	٩٣	٢٥	١	٢	٨	٥٠	٥٧	٣	١٠٥	٢	٨	–	–	–	–	–	–	–	٨	٢٦	٣٨	٢٤	١٦	٣	١٦	٣٥	٣٢	١٥	١٨
	ربة بيت	٤	١٣٩	١١١١	٨١	٨١	٥٨	١١	١٠	٢٠١	١٢	٢٠	–	–	–	–	–	–	–	٢٣	٢٧	٨٥	٨٢	٢٦	١	٣٥	٤٨	٦٥	٤٤	٥٢

تابع ملحق (٢)

جدول بيانات أفراد العينة

		الجنس		العمر					الحالة الاجتماعية				العمل								الحالة التعليمية							المنطقة				
		ذكر	أنثى	أقل من ٢١	٢١ – ٢٩	٣٠ – ٣٩	٤٠ – ٤٩	٥٠ فأكثر	عزب	متزوج	مطلق	أرمل	قيادي	موظف	حر	عسكري	طالب	متقاعد	ربة بيت	أمي	قرأ ويكتب	ابتدائي	ثانوي	جامعي	بعد الجامعي	العاصمة	حولي	الفروانية	الجهراء	الأحمدي
الحالة التعليمية	أمي	١٥	٢٥	–	٢	٥	١٨	١٤	–	٣٣	١	٥	١	٨	–	–	–	٨	٢٣	–	–	–	–	–	–	٥	٤	١١	١٠	١٠
	يقرأ ويكتب	٤٤	٣٢	١	١٠	١٣	٢١	٣١	٤	٥١	٥	١٦	–––	٨	٨	٥	٢	٢٦	٢٧	–	–	–	–	–	–	١٢	١٣	٢٥	١١	١٥
	ابتدائي	٣١٤	١٦١	٨٢	١٧٣	١١٦	٧١	٣٥	١٢٥	٣٢٠	٢٤	١٠	١٨	١٤٣	٢٩	١٠٢	٦١	٣٨	٨٥	–	–	–	–	–	–	٧٦	٧٧	١٣٧	٧٧	١١١
	ثانوي	٨١٠	٥٤٣	٢٦٨	٥٩٣	٣٧٣	١٠١	١٨	٥١١	٧٩٤	٣٨	٩	١٠٦	٦٢٧	٥٠	١٤١	٣٢٢	٢٤	١٦	–	–	–	–	–	–	١٣٢	٢٩٧	٣٤٨	٢٢٩	٢٤٥
	ثانوي	٨١٠	٥٤٣	٢٦٨	٥٩٣	٣٧٣	١٠١	١٨	٥١١	٧٩٤	٣٨	٩	١٠٦	٦٢٧	٥٠	١٤١	٣٢٢	٢٤	٤٢	–	–	–	–	–	–	١٣٢	٢٩٧	٣٤٨	٢٢٩	٢٤٥
	جامعي	٦٢٠	٧٦٩	٢٠٣	٧٤٣	٣٥٠	٧٤	٢٠	٥٩١	٧٥٨	٣٥	٦	١٧١	٥٧٤	٥٤	٣٨	٥١٠	١٦	٦٦	–	–	–	–	–	–	٣١٥	٣٣٤	٣٢١	١٩٤	٢٢٢
	بعد الجامعي	٥١	٢١	–	١٢	٣٨	١٧	٤	٧	٥٧	٥	٢	٢٩	٢٥	٨	٥	١	٣	١	–	–	–	–	–	–	١٧	١٨	١٤	٥	١٨
المنطقة	العاصمة	٣٥٤	٣٠٣	١٠٠	٢٥٨	٢٢٢	٥١	٢٦	٢٢٩	٣٩٨	٢٣	٧	٧٤	٢٩٨	٤٣	٣٠	١٦١	١٦	٣٥	٥	١٢	٧٦	٢٣٢	٣١٥	١٧	–	–	–	–	–	–
	حولي	٤٠٠	٣٤٤	٨١	٢٠٥	٢٢٢	١٠٠	٣٧	٢١٨	٤٩٣	٢٣	١١	٩٩	٣٥١	٢٦	٣٦	١٤٧	٣٥	٥٨	٥	١٣	٧٧	٢٩٧	٣٣٤	١٨	–	–	–	–	–	–
	الفروانية	٤٦٣	٣٩٤	١٣٧	٢٩١	٢٢٢	٦٥	٣٩	٣١١	٥٠٩	٢١	١٤	٨٢	٣٣١	٣٨	٨٥	٢٢٥	٣٢	٩٥	١١	٢٥	١٣٧	٣٤٨	٢٢١	١٤	–	–	–	–	–	–
	الجهراء	٢٨٤	٢٤٤	١١٢	٢٨١	٨٦	٤٢	٩	٢٢٨	٢٧٧	١٦	٩	٢٩	١٧٢	١٩	٦٨	١٨٢	١٥	٥٥	١٠	١١	٧٧	٢٢٩	١٩٤	٥	–	–	–	–	–	–
	الأحمدي	٣٥٢	٣٦٦	١٢٣	٢٩٥	١٤٥	٤٤	١٢	٢٥٠	٣٢٨	٢٤	٧	٤٠	٢٣٤	٢٣	٧٤	١٧٧	١٨	٥٢	١٠	١٥	١١١	٢٤٥	٢٢٢	١٨	–	–	–	–	–	–

ملحق رقم (٣)

النتائج الأولية لاستجابات استبيان الأمن الاجتماعي
(التكرارات والنسب المئوية)

رقم السؤال	النسبة المئوية للاستجابات						ملاحظات
	موافق	٪	محايد	٪	غير موافق	٪	مجموع	
س١	٢٠٢٠	٥٨,٩	١٠١٤	٢٩,٦	٣٩٦	١١,٦	٣٤٣٠	
س٢	٦٥٥	١٩,١	١٠١٠	٢٩,٤	١٧٦٥	٥١,٥	٣٤٣٠	
س٣	١٤٨٢	٤٣,٣	١١٤٦	٣٣,٥	٧٩٥	٢٣,٢	٣٤٢٣	
س٤	١٣٧٤	٤٠,١	٨٦٩	٢٥,٤	١١٨٥	٣٤,٦	٣٤٢٨	
س٥	١٠٥٤	٣٠,٧	١٣٨٨	٤٠,٤	٩٩١	٢٨,٩	٣٤٣٣	
س٦	١٣٤٥	٣٩,٢	٧٤٤	٢١,٧	١٣٤٤	٣٩,٢	٣٤٣٣	
س٧	٩٠٨	٢٦,٥	٧٨٨	٢٢,٩	١٧٣٦	٥٠,٦	٣٤٣٠	
س٨	٤٥١	١٣,٢	٤٥٥	١٣,٣	٢٥١٨	٧٣,٦	٣٤٢٤	
س٩	١٤٥٤	٤٢,٥	٨٤٣	٢٤,٦	١١٢٨	٣٢,٩	٣٤٢٥	
س١٠	٩٠٨	٢٦,٤	١٢٢٢	٣٥,٦	١٣٠٢	٣٨	٣٤٣٢	
س١١	١٢٩٥	٣٧,٨	١١٠٦	٣٢,٣	١٠٢٤	٢٩,٩	٣٤٢٥	
س١٢	٧٩٨	٢٣,٢	١٣٢٥	٣٨,٦	١٣١٠	٣٨,١	٢٤٣٣	
س١٣	٦٩٢	٢٠,٢	١١٨٤	٣٤,٥	١٥٥٣	٤٥,٣	٣٤٢٩	
س١٤	١٤٣٢	٤١,٧	١١٠٦	٣٢,٢	٨٩٢	٢٦	٣٤٣٠	
س١٥	١٢٨٤	٥٢	٧٢٣	٢١,١	٩٢١	٢٦,٩	٣٤٢٨	
س١٦	١٦٤٣	٤٧,٩	٩٧٨	٢٨,٥	٨١٠	٢٣,٦	٣٤٣١	
س١٧	٢٤٥٣	٧١,٥	٦٨٦	٢٠	٢٩٢	٨,٥	٣٤٣١	
س١٨	١٨٥٥	٥٤	١٠١٣	٢٩,٥	٥٦٤	١٦,٤	٣٤٣٢	
س١٩	٦٨٩	٢٠,٥	٢٩٨	٨,٨	٢٣٨٢	٧٠,٧	٣٣٦٩	
س٢٠	١٦٤٤	٤٨	٩٤٧	٢٧,٦	٨٣٤	٢٤,٣	٣٤٢٥	
س٢١	٩٦١	٢٨	٨٥٨	٢٥	١٦٠٩	٤٦,٩	٣٤٢٨	
س٢٢	٨٦٥	٢٥,٣	١٠١٤	٢٩,٦	١٥٤٥	٤٥,١	٣٤٢٤	
س٢٣	١٩٤٥	٥٦,٦	٨٦٧	٢٥,٢	٦٢٣	١٨,١	٣٤٣٥	
س٢٤	٤٩٢	١٤,٣	٤١٥	١٢,١	٢٥٢٩	٧٣,٦	٣٤٣٦	
س٢٥	١٧٠٤	٤٩,٦	١٠٢٨	٣٠	٧٠٠	٢٠,٤	٣٤٣٢	
س٢٦	٢١٠١	٦١,٤	٩٣٠	٢٧,٢	٣٨٨	١١,٣	٣٤١٩	
س٢٧	٢٧٨٩	٨١,١	٣٦٧	١٠,٧	٢٧٩	٨,١	٣٤٣٥	
س٢٨	١٤٠٥	٤١	١٠١٣	٢٩,٦	١٠٠٦	٢٩,٣	٣٤٢٤	

رقم السؤال	النسبة المئوية للاستجابات						ملاحظات
	موافق	٪	محايد	٪	غير موافق	٪	مجموع	
س٢٩	٥٣٨	١٥,٧	٧٣٦	٢١,٥	٢١٥٦	٦٢,٩	٣٤٣٠	
س٣٠	١٩٠٣	٥٥,٥	٩٥١	٢٧,٧	٥٧٤	١٦,٨	٣٤٢٨	
س٣١	٢٢٤١	٦٥,٤	٩٤٤	٢٧,٦	٢٤١	٧	٣٤٢٦	
س٣٢	١٣٤٦	٣٩,٤	٩٦٩	٢٨,٤	١١٠١	٣٢,٢	٣٤١٦	
س٣٣	١٠٤٩	٣٠,٦	١١٣٨	٣٣,٢	١٢٤٣	٣٦,٣	٣٤٣٠	
س٣٤	١٨٦٤	٥٤,٣	١١٤٦	٣٣,٤	٤٢١	١٢,٣	٣٤٣١	
س٣٥	٢٣٠٧	٦٧,١	٥٨٢	١٦,٩	٥٤١	١٥,٨	٣٤٣٠	
س٣٦	١٧٢٩	٥٠,٤٤	١١٣٦	٣٣,١	٥٦٦	١٦,٥	٣٤٣١	
س٣٧	٢٠٧٦	٦٠,٤	٨٥١	٢٤,٨	٥٠٤	١٤,٧	٣٤٣١	
س٣٨	٢٣٩٤	٦٩,٩	٦٥٥	١٩,١	٣٧٨	١١,١	٣٤٢٧	
س٣٩	٢٦٢٣	٧٦,٥	٤٤٤	١٣	٣٦١	١٠,٥	٣٤٢٨	
س٤٠	١٤١٩	٤١,٤	٩٣٤	٢٧٣	١٠٧٣	٣١,٣	٣٤٢٦	
س٤١	١١٢٦	٣٢,٨	١٢٠٣	٣٥,١	١٠٩٩	٣٢,١	٣٤٢٨	
س٤٢	٨٤٧	٢٤,٧	٩٩٢	٢٩	١٥٨٤	٤٦,٣	٣٤٢٣	
س٤٣	٤٤٢	١٢,٨	٦٥٢	١٩	٢٣٢٩	٦٨,١	٣٤٢٣	
س٤٤	٢٣٨٠	٦٩,٢	٦٥٣	١٩	٤٠٤	١١,٧	٣٤٣٧	
س٤٥	٢١٥٥	٦٢,٩	٨٤٨	٢٤,٨	٤٢١	١٢,٣	٣٤٢٤	
س٤٦	١٧٨٧	٥٢	٩٠٥	٢٦,٤	٧٤٠	٢١,٥	٣٤٣٢	
س٤٧	٢٥٢٦	٧٣,٦	٦٢٩	١٨,٣	٢٧٩	٨,١	٣٤٣٤	
س٤٨	٢٢٦٧	١٦٦	٦٨٢	٢٠	٤٦٧	١٣,٧	٣٤١٦	
س٤٩	١٩١٤	٥٥,٨	١٠٥٩	٣٠,٩	٤٥٧	١٣,٣	٣٤٣٠	
س٥٠	١١٦٠	٣٤,٢	١١٤٧	٣٣,٧	١٠٩٢	٣٢,٢	٣٣٩٩	
س٥١	٦٨٦	٢٠	٦٥٠	١٨,٩	٢٠٩٨	٦١	٣٤٣٤	
س٥٢	٥٧٠	١٦,٦	٥٤٦	١٥,٩	٢٣٢٠	٦٨	٣٤٣٦	
س٥٣	٨٦٠	٢٥,١	٧٣٨	٢١,٥	١٨٣٥	٥٣,٥	٣٤٣٣	
س٥٤	٢١١٨	٦١,٨	٨٥٦	٢٥	٤٥١	١٣,١	٣٤٢٥	
س٥٥	٢٢٢٤	٦٤,٨	٧٦٨	٢٢,٤	٤٤٢	١٢,٨	٣٤٣٤	
س٥٦	١٠٤٩	٣٠,٥	١٤٦٦	٤٢,٧	٩٢٢	٢٦,٨	٣٤٣٧	
س٥٧	٢٣٤٩	٦٨,٤	٧٦٩	٢٢,٤	٣١٦	٩,٢	٣٤٣٤	
س٥٨	٢٢١٧	٦٤,٧	٩٧٨	٢٨,٦	٢٣٠	٦,٧	٣٤٢٥	
س٥٩	١٤٧١	٤٢,٩	١١٣٦	٣٣,١	٨٢١	٢٣,٩	٣٤٢٨	
س٦٠	٢٠٨٦	٦٠,٨	٦٦٧	١٩,٤	٦٧٨	١٩,٧	٣٤٣١	

رقم السؤال	النسبة المئوية للاستجابات							ملاحظات
	موافق	٪	محايد	٪	غير موافق	٪	مجموع	
س٦١	٢٤٣٣	٧٠,٩	٥٩٨	١٧,٤	٣٩٨	١١,٦	٣٤٢٩	
س٦٢	٢٤٤٣	٧١,٣	٥٦٣	١٦,٤	٤٢٠	١٢,٣	٣٤٢٦	
س٦٣	١٢٣٩	٣٥,٢	١١٤١	٣٣,٢	١٠٥٢	٣٠,٧	٣٤٣٢	
س٦٤	٢٢٥٠	٦٥,٨	٨١٥	٢٣,٨	٣٥٥	١٠,٤	٣٤٢٠	
س٦٥	٢٢٤٥	٦٥,٤	٥١٨	١٥,١	٦٦٧	١٩,٥	٣٤٣٠	
س٦٦	٢٤٠١	٧٠	٧٠٥	٢٠,٦	٣٢٢	٩,٤	٣٤٢٨	
س٦٧	٢٤٦٨	٧٢	٦٨٩	٢٠,١	٢٧٢	٨	٣٤٢٩	
س٦٨	١٤٧٥	٤٣,٢	٨٥٧	٢٥,١	١٠٨٥	٣١,٨	٣٤١٧	
س٦٩	١٤٠٠	٤١	٥٩٠	١٧,٣	١٤٢٩	٤١,٨	٣٤١٩	
س٧٠	٩٧٤	٢٨,٦	٩٨٣	٢٦٢	١٥٤٤	٤٥,٢	٣٤١١	
س٧١	٢٤٢٦	٧٠,٧	٦٠٥	١٧,٦	٣٩٨	١١,٦	٣٤٢٩	
س٧٢	٢٠٠٢	٥٨,٥	٨٩٧	٢٦,٢	٥٢٤	١٥,٣	٣٤٢٣	
س٧٣	١٤٨٣	٤٣,٣	٨٢١	٢٤	١١٢٢	٣٢,٨	٣٤٢٦	
س٧٤	١٢٥٣	٣٦,٦	٩٤٧	٢٧,٦	١٢٢٦	٣٥,٨	٣٤٢٦	
س٧٥	٢٠٨١	٦٠,٧	٨٢٦	٢٤,١	٥١٩	١٥,٢	٣٤٢٦	
س٧٦	٢٢٩٦	٦٦,٩	٧٩٢	٢٣,١	٣٤٢	٩,٩	٣٤٣٠	
س٧٧	١٨٧٩	٥٤,٨	٨٢١	٢٣,٩	٧٢٩	٢١,٣	٣٤٢٩	
س٧٨	١٣٧٥	٤٠,٢	٩٢٩	٢٧,١	١١٢٢	٣٢,٧	٣٤٢٦	
س٧٩	١٦٧٦	٤٨,٩	٨١٣	٢٣,٧	٩٣٩	٢٧,٤	٣٤٢٨	
س٨٠	٦٩٣	٢٠,٢	٨٤٥	٢٤,٧	١٨٨٥	٥٥	٣٤٢٣	
س٨١	٢٣٦٧	٦٩,٢	٦٥٨	١٩,٢	٣٩٩	١١,٧	٢٤٢٤	
س٨٢	٣١٠١	٩٠,٥	٢٠٥	٦	١٢٠	٣,٥	٣٤٢٦	
س٨٣	٣٠٧٥	٨٩,٨	٢٤١	٧	١٠٨	٣,٢	٣٤٢٤	
س٨٤	٢٦٧٩	٧٨,٢	٥١٥	١٥	٢٣٤	٦,٨	٣٤٢٨	
س٨٥	١٩٩٥	٥٨,٢	٧٧٢	٢٢,٥	٦٦٢	١٩,٤	٣٤٢٩	
س٨٦	٢١٧٥	٦٣,٥	٧٨١	٢٢,٨	٤٧٣	١٣,٨	٣٤٢٩	
س٨٧	١٣٣٣	٣٨,٩	١١٥٤	٣٣,٧	٩٣٨	٢٧,٤	٣٤٢٥	
س٨٨	١٤١٧	٤١,٣	١١٨٣	٣٤,٥	٨٢٨	٢٤,٢	٣٤٢٨	
س٨٩	١٣٨٧	٤٠,٤	١١٦٨	٣٤,١	٨٧١	٢٥,٤	٣٤٢٦	

ملحق رقم (٤)

النتائج الأولية لاستجابات استبيان الأمن الاجتماعي
(التكرارات والنسب المئوية)

النسبة المئوية للاستجابات											
رقم السؤال	موافق بشدة	٪	موافق	٪	محايد	٪	معارض	٪	معارض بشدة	٪	ملاحظات
س١	١١٦٤	٣٣,٩	٨٥٦	٢٥	١٠١٤	٢٩,٦	٢٤٨	٧,٢	١٤٨	٤,٣	
س٢	١٨٨	٥,٥	٤٦٧	١٣,٦	١٠١٠	٢٩,٤	١١٤٩	٣٣,٥	٦١٦	١٨	
س٣	٦٠٧	١٧,٧	٨٧٥	٢٥,٦	١١٤٦	٣٣,٥	٥٦٥	١٦,٥	٢٣٠	٦,٧	
س٤	٨٧٤	٢٥,٥	٥٠٠	١٤,٦	٨٦٩	٢٥,٤	٦٤٣	١٨,٨	٥٤٢	١٥,٨	
س٥	٢٥١	٧,٣	٨٠٣	٢٣,٤	١٣٨٨	٤٠,٤	٦٥١	١٩	٣٤٠	٩,٩	
س٦	٧١٠	٢٠,٧	٦٣٥	١٨,٥	٧٤٤	٢١,٧	٨٣٣	٢٤,٣	٥١١	١٤,٩	
س٧	٣٥٣	١٠,٣	٥٥٥	١٦,٢	٧٨٦	٢٢,٩	١٠٨٨	٣١,٧	٦٤٨	١٨,٩	
س٨	١٩٧	٥,٨	٢٥٤	٧,٤	٤٥٥	١٣,٣	١٠١٢	٢٩,٦	١٥٠٦	٤٤	
س٩	٨٠٧	٢٣,٦	٦٤٧	١٨,٩	٨٤٣	٢٤,٦	٧٣٤	٢١,٤	٣٩٤	١١,٥	
س١٠	٣٨٦	١١,٢	٥٢٢	١٥,٢	١٢٢٢	٣٥,٦	٧٤٤	٢١,٧	٥٥٨	١٦,٣	
س١١	٢٩٣	٨,٥	٥٠٥	١٤,٧	١٣٢٥	٣٨,٦	٨٠٨	٢٣,٥	٥٠٢	١٤,٦	
س١٣	١٦٩	٤,٩	٥٢٣	١٥,٣	١١٨٤	٣٤,٥	١٠٣٦	٣٠,٢	٥١٧	١٥,١	
س١٤	٤٩٤	١٤,٤	٩٣٨	٢٧,٣	١٠٦	٣٢,٢	٦٠٤	١٧,٦	٢٨٨	٨,٤	
س١٥	٦٦٩	١٩,٥	١١١٥	٣٢,٥	٧٢٣	٢١,١	٥٤٠	١٥,٨	٣٨١	١١,١	
س١٦	٨٠٢	٢٣,٤	٨٤١	٢٤,٥	٩٧٨	٢٨,٥	٦٠٠	١٧,٥	٢١٠	٦,١	
س١٧	١٦٧٥	٤٨,٨	٧٧٨	٢٢,٧	٦٨٦	٢٠	١٨٦	٤٥	١٠٦	٣,١	
س١٨	٩٦٥	٢٨,١	٨٩٠	٢٥,٩	١٠١٣	٢٩,٥	٣٧٨	١١	١٨٦	٥,٤	
س١٩	٣٩٠	١١,٦	٢٩٩	٨,٩	٢٩٨	٨,٨	٥٤٦	١٦,٢	١٨٣٦	٥٤,٥	
س٢٠	١٠٤٩	٣٠,٦	٥٩٥	١٧,٤	٩٤٧	٢٧,٦	٤٥٦	١٣,٣	٣٧٨	١١	
س٢١	٤٧٤	١٣,٨	٤٨٧	١٤,٢	٨٥٨	٢٥	٨٦٠	٢٥,١	٧٤٩	٢١,٨	
س٢٢	٣٦٦	١٠,٧	٤٩٩	١٤,٦	١٠١٤	٢٩,٦	٨٣٢	٢٤,٣	٧١٣	٢٠,٨	
س٢٣	١٠٥٥	٣٠,٧	٨٩٠	٢٥,٩	٨٦٧	٢٥,٢	٤٣٣	١٢,٦	١٩٠	٥,٥	
س٢٤	٢٣٤	٦,٨	٢٥٨	٧,٥	٤١٥	١٢,١	١٣٥٦	٣٩,٥	١١٧٣	٣٤,١	
س٥	٨٣٤	٢٤,٣	٨٧٠	٢٥,٣	١٠٢٨	٣٠	٤٩٣	١٤,٤	٢٠٧	٦	
س٢٦	٩١٤	٢٦,٧	١١٨٧	٣٤,٧	٩٣٠	٢٧,٢	٢٩٢	٨,٥	٩٦	٢,٨	
س٢٧-	٢٢٤٧	٦٥,٤	٥٤١	١٥,٧	٣٦٧	١٠,٧	١٥٤	٤,٥	١٢٥	٣,٦	
س٢٨	٩٢٢	٢٦,٩	٤٨٣	١٤,١	١٠١٣	٢٩,٦	٥٠٨	١٤,٨	٤٩٨	١٤,٥	
س٢٩	٢٩٠	٨,٥	٢٤٨	٧,٢	٧٣٦	٢١,٥	١٢٠٦	٣٥,٢	٩٥٠	٢٧,٧	

النسبة المئوية للاستجابات										
رقم السؤال	موافق بشدة	٪	موافق	٪	محايد	٪	معارض	٪	معارض بشدة	٪	ملاحظات
س٣٠	١٠٣٦	٣٠,٢	٨٦٧	٢٥,٣	٩٥١	٢٧,٧	٣٨٧	١١,٣	١٨٧	٥,٥	
س٣١	١١٥٥	٣٣,٧	١٠٨٦	٣١,٧	٩٤٤	٢٧,٦	١٦٨	٤,٩	٧٣	٢,١	
س٣٢	٧٦٢	٢٢,٣	٥٨٤	١٧,١	٩٦٩	٢٨,٤	٧١٥	٢٠,٩	٣٨٦	١١,٣	
س٣٣	٤٢٥	١٢,٤	٦٢٤	١٨,٢	١١٣٨	٣٣,٢	٧١٣	٢٠,٨	٥٣٠	١٥,٥	
س٣٤	٦٨١	١٩,٨	١١٨٣	٣٤,٥	١١٤٦	٣٣,٤	٣١٦	٩,٢	١٠٥	٣,١	
س٣٥	١٦٩٨	٤٩,٤	٦٠٩	١٧,٧	٥٨٢	١٦,٩	٣٧٠	١٠,٨	١٧١	٥	
س٣٦	٨٠٦	٢٣,٥	٩٢٣	٢٦,٩	١١٣٦	٣٣,١	٣٥٤	١٠,٣	٢١٢	٦,٢	
س٣٧	١٠٦٧	٣١	١٠٠٩	٢٩,٤	٨٥١	٢٤,٨	٣٣٠	٩,٦	١٧٤	٥,١	
س٣٨	١٣٤٠	٣٩,١	١٠٥٤	٣٠,٨	٦٥٥	١٩,١	٢٢٢	٦,٥	١٥٦	٤,٦	
س٣٩	١٩٥٢	٥٦,٩	٦٧١	١٩,٦	٤٤٤	١٣	٢١٢	٦,٢	١٤٩	٤,٣	
س٤٠	٧٠٠	٢٠,٤	٧١٩	٢١	٩٣٤	٢٧,٣	٦٧٢	١٩,٦	٤٠١	١١,٧	
س٤١	٣١٦	٩,٢	٨١٠	٢٣,٦	١٢٠٣	٣٥,١	٧١٣	٢٠,٨	٣٨٦	١١,٣	
س٤٢	٢٩١	٨,٥	٥٥٦	١٦,٢	٩٩٢	٢٩	٨٦٢	٢٥,٢	٧٢٢	٢١,١	
س٤٣	١٤٩	٤,٣	٢٩٣	٨,٥	٦٥٢	١٩	١١٦٠	٣٣,٩	١١٦٩	٣٤,٢	
س٤٤	١٣٤٥	٣٩,١	١٠٣٥	٣٠,١	٦٥٣	١٩	٢٨_	٨,١	١٢٤	٣,٦	
س٤٥	٩٨٧	٢٨,٨	١١٦٨	٣٤,١	٨٤٨	٢٤,٨	٣٠٦	٨,٩	١١٥	٣,٤	
س٤٦	٦٨١	١٩,٨	١١٠٦	٣٢,٢	٩٠٥	٢٦,٤	٥٥٨	١٦,٢	١٨٢	٥,٣	
س٤٧	١٦١٧	٤٧,١	٩٠٩	٢٦,٥	٦٢٩	١٨,٣	٢١٤	٦,٢	٦٥	١,٩	
س٤٨	١٤٠٩	٤١	٨٥٨	٢٥,١	٦٨٢	٢٠	٣٤٤	١٠,١	١٢٣	٣,٦	
س٤٩	٨٤٢	٢٤,٥	١٠٧٢	٣١,٣	١٠٥٩	٣٠,٩	٣٢٩	٩,٦	١٢٨	٣,٧	
س٥٠	٤١٠	١٢,١	٧٥٠	٢٢,١	١١٤٧	٣٣,٧	٨٧٩	٢٥,٩	٢١٣	٦,٣	
س٥١	٢٣٠	٦,٧	٤٥٦	١٣,٣	٦٥٠	١٨,٩	١١٩٥	٣٤,٧	٩٠٣	٢٦,٣	
س٥٢	٢٣٢	٦,٨	٣٣٧	٩,٨	٥٤٦	١٥,٩	١٣١٠	٣٨,١	١٠١٠	٢٩,٩	
س٥٣	٣٢١	٩,٤	٥٣٩	١٥,٧	٧٣٨	٢١,٥	١١٢٥	٣٢,٨	٧١٠	٢٠,٧	
س٥٤	١١٩٧	٣٤,٩	٩٢١	٢٦,٩	٨٥٦	٢٥	٣٥٧	١٠,٤	٩٤	٢,٧	
س٥٥	١٢٢١	٢٥,٦	١٠٠٣	٢٩,٢	٧٦٨	٢٢,٤	٣٣٨	٩,٨	١٠٤	٣	
س٥٦	٣٠٧	٨,٩	٧٤٢	٢١,٦	١٤٦٦	٤٢,٧	٦١٥	١٧,٩	٣٠٧	٨,٩	
س٥٧	١٤١٣	٤١,١	٩٣٦	٢٧,٣	٧٦٩	٢٢,٤	٢٥٣	٤٧	٦٣	١,٨	
س٥٨	١٠١٢	٢٩,٥	١٢٠٥	٣٥,٢	٩٧٨	٢٨,٦	١٩٩	٥,٨	٣١	٠,٩	
س٥٩	٥٦٩	١٦,٦	٩٠٢	٢٦,٣	١١٣٦	٣٣,١	٦٢٥	١٨,٢	١٩٦	٥,٧	
س٦٠	١١٩١	٣٤,٧	٨٩٥	٢٦,١	٦٦٧	١٩,٤	٤٣٤	١٢,٦	٢٤٤	٧,١	
س٦١	١٣٧٦	٤٠,١	١٠٥٧	٣٠,٨	٥٩٨	١٧,٤	٣٠٩	٩	٨٩	٢,٦	

النسبة المئوية للاستجابات											
رقم السؤال	موافق بشدة	٪	موافق	٪	محايد	٪	معارض	٪	معارض بشدة	٪	ملاحظات
س٦٣	٤١٨	١٢,٢	٨٢١	٢٣	١١٤١	٣٣,٢	٧٥١	٢١,٩	٣٠١	٨,٨	
س٦٤	١٢١٣	٣٥,٥	١٠٣٧	٣٠,٣	٨١٥	٢٣,٨	٣٠٠	٨,٨	٥٥	١,٦	
س٦٥	١٤٨٣	٤٣,٢	٧٦٢	٢٢,٢	٥١٨	١٥,١	٣٦٩	١٠,٨	٢٩٨	٨,٧	
س٦٦	١٣٧٦	٤٠,١	١٠٢٥	٢٩,٩	٧٠٥	٢٠,٦	٢٥٥	٧,٤	٦٧	٢	
س٦٧	١٤٣٣	٤١,٨	١٠٣٥	٣٠,٢	٦٨٩	٢٠,١	٢٠٥	٦	٦٧	٢	
س٦٨	٦٤٥	١٨,٩	٨٣٠	٢٤,٣	٨٥٧	٢٥,١	٦٦٩	١٩,٦	٤١٦	١٢,٢	
س٦٩	٧٧١	٢٢,٦	٦٢٩	١٨,٤	٥٩٠	١٧,٣	٨٠٠	٢٣,٤	٦٢٩	١٨,٤	
س٧٠	٣١٦	٣٩	٦٥٨	١٩,٣	٨٩٣	٢٦,٢	٩٤٩	٢٧,٨	٥٩٥	١٧,٤	
س٧١	١٥٨٨	٤٦,٣	٨٣٨	٢٤,٤	٦٠٥	١٧,٦	٢٣٢	٦,٨	١٦٦	٤,٨	
س ٧٢	١٠٠٩	٢٩,٥	٩٩٣	٢٩	٨٩٧	٢٦,٢	٣٨٨	١١,٣	١٣٦	٤	
س٧٣	٧٠٩	٢٠,٧	٧٧٤	٢٢,٦	٨٢١	٢٤	٦٦٧	١٩,٥	٤٥٥	١٣,٣	
س٧٤	٥٤١	١٥,٨	٧١٢	٢٠,٨	٩٤٧	٢٧,٦	٧٨٨	٢٣	٤٣٨	١٢,٨	
س ٧٥	٩٦٧	٢٨,٢	١١١٤	٣٢,٥	٨٢٦	٢٤,١	٣٧٣	١٠,٩	١٤٦	٤,٣	
س٧٦	١٠٩٤	٣١,٩	١٢٠٢	٣٥	٧٩٢	٢٣,١	٢٥٨	٧,٥	٨٤	٢,٤	
س٧٧	١١٠٩	٣٢,٣	٧٧٠	٢٢,٥	٨٢١	٢٣,٩	٤٨٣	١١٤	٢٤٦	٧,٢	
س٧٨	٧٥٦	٢٢,١	٦١٩	١٨,١	٩٢٩	٢٧,١	٧٩٥	٢٣,٢	٣٢٧	٩,٥	
س٧٩	٩٢٢	٢٦,٩	٧٥٤	٢٢	٨١٣	٢٣,٧	٦٤٢	١٨,٧	٢٩٧	٨,٧	
س٨٠	١٧١	٥	٥٢٢	١٥,٢	٨٤٥	٢٤,٧	١٢٠٣	٣٥,١	٦٨٢	١٩,٩	
س٨١	١٣٥٨	٣٩,٧	١٠٠٩	٢٩,٥	٦٥٨	١٩,٢	٢٩١	٨,٥	١٠٨	٣,٢	
س٨٢	٢٤١٨	٧٠,٦	٦٨٣	١٩,٩	٢٠٥	٦	٦٧	٢	٥٣	١,٥	
س٨٣	٢٤٥٨	٧١,٨	٦١٧	١٨	٢٤١	٧	٥٤	١,٦	٥٤	١,٦	
س٨٤	١٨٠٦	٥٢,٧	٨٧٣	٢٥,٥	٥١٥	١٥	١٤٧	٤,٣	٨٧	١,٥	
س٨٥	١١٦١	٣٣,٩	٨٣٤	٢٤,٣	٧٧٢	٢٢,٥	٤٥١	١٣,٢	٢١١	٦,٢	
س٨٦	١١٢٣	٣٢,٨	١٠٥٢	٣٠,٧	٧٨١	٢٢,٨	٣٥٢	١٠,٣	١٢١	٣,٥	
س٨٧	٥٤٥	١٥,٩	٧٨٨	٢٣	١١٥٤	٣٣,٧	٧٤٢	٢١,٧	١٩٦	٥,٧	
س٨٨	٤٨٨	١٤,٢	٩٢٩	٢٧,١	١١٨٣	٣٤,٥	٦٥١	١٩	١٧٧	٥,٢	
س٨٩	٥١٢	١٤,٩	٨٧٥	٢٥,٥	١١٦٨	٣٤,١	٦٩٣	٢٠,٢	١٧٨	٥,٢	

ملحق رقم (٥)

تحليل التباين من الدرجة الأولى بين متغير العمر ومتغيرات المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي كل على حده

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)						
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور السياسي	أقل من ٢١	٥٨٨	١١٩,٦٣	١١,٢٦						
	٢١ – ٢٩	١٥٤١	١٢٢,٠١	١٠,٦٥	بين المجموعات	٤	٧٩١٢,٠٣	١٩٧٨,٠١	١٦,٢٨	
	٣٠ – ٣٩	٩٠١	١٢٠,٩٥	١١,٠٢	داخل المجموعات	٣٤٢٤	٤١٥٩٤٨,٣٨	١٢١,٤٨		دال
	٤٠ – ٤٩	٣٠٥	١١٨,٩٤	١٢,١٤	المجموع	٣٤٢٨	٤٢٣٨٦٠,٤١			
	٥٠ فأكثر	١٢٤	١١٥,٢٥	١١,٥٢						
المحور الاقتصادي	أقل من ٢١	٥٥٨	٦٠,٣٢	٦,٩٤						
	٢١ – ٢٩	١٥٤١	٦٢,٩١	٦,٧٨	بين المجموعات	٤	٤١٢٥,٩٠	١٠٣١,٤٨	٢١,١٠	
	٣٠ – ٣٩	٩٠١	٦٣,٦٧	٧,٠١	داخل المجموعات	٣٤٢٤	١٦٧٣٥٢,٩٦	٤٨,٨٨		دال
	٤٠ – ٤٩	٣٠٥	٦٣,٠٤	٧,٥٨	المجموع	٣٤٢٨	١٧١٤٧٨,٨٧			
	٥٠ فأكثر	١٢٤	٦٢,٧٣	٨,٠٥						
المحور الاجتماعي	أقل من ٢١	٥٥٨	١٠١,٢١	١٠,١٠						
	٢١ – ٢٩	١٥٤١	١٠٢,٠٢	٩,٨١	بين المجموعات	٤	٧٠٧,٣٧	١٧٦,٨٤	١,٧٩	
	٣٠ – ٣٩	٩٠١	١٠١,٣٣	١٠,١١	داخل المجموعات	٣٤٢٤	٣٣٨٦٩٤,٣٨	٩٨,٩٢		غير دال
	٤٠ – ٤٩	٣٠٥	١٠٢,٠٧	٩,٤٨	المجموع	٣٤٢٨	٣٣٩٤٠١,٧٥			
	٥٠ فأكثر	١٢٤	١٠٣,١٥	١٠,٨٢						

تحليل التباين من الدرجة الأولى
بين متغير الحالة الاجتماعية ومتغيرات المحور السياسي
والاقتصادي والاجتماعي كل على حده

المتغيرات		الإجصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور السياسي	عزب	١٢٤٧	١٢١,٠٧	١١,١٤						
	متزوج	٢٠٢٧	١٢٠,٧٩	١١,٠٦	بين المجموعات	٣	٦١٠,٩١	٢٠٣,٦٤	١,٦٤	
	مطلق	١٠٨	١٢٠,١٢	,٤٤	داخل المجموعات	٣٤٢٦	٤٢٤١٨١,٥٢	١٢٣,٨١		غير دال
	أرمل	٤٨	١١٧,٦٧	١٢,٠٣	المجموع	٣٤٢٩	٤٢٤٧٩٢			
	عزب	١٢٤٧	٦١,٩٥	٦,٩٨						
المحور الاقتصادي	عزب	١٢٤٧	١٢٤٧	٦١,٩٥	٦,٩٨					
	متزوج	٢٠٢٧	٦٣,٢٧	٧,٠٦	بين المجموعات	٣	١٧٠٥,٣٦	٥٦٨,٤٥	١١,٤٥	
	مطلق	١٠٨	٦١,٣٣	٧,٦٢	داخل المجموعات	٣٤٢٦	١٧٠٠٤٢,٩٤	٤٩,٦٣		دال
	أرمل	٤٨	٦١,٠٢	٦,٧٧	المجموع	٣٥٢٩	١٧١٧٤٨,٣٠			
المحور الاجتماعي	عزب	١٢٤٧	١٠١,٧٩	١٠,٠١						
	متزوج	٢٠٢٧	١٠١,٨٥	٩,٨٩	بين المجموعات	٣	٣٠٨,٦٢	١٠٢,٨٧	١,٠٤	
	مطلق	١٠٨	١٠٠,١٥	٩,٨٥	داخل المجموعات	٣٤٢٦	٣٣٨٤٩٨,٥٠	٩٨,٨٠		غير دال
	أرمل	٤٨	١٠١,٣١	١٠,٤٠	المجموع	٣٤٢٩	٣٣٨٨٠٧,١٢			

تحليل التباين من الدرجة الأولى
بين متغير الحالة الوظيفية ومتغيرات المحور السياسي
والاقتصادي والاجتماعي كل على حدة

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور السياسي	قيادي	٣٢٧	١٢٢,٢٤	١٠,٧٤						
	موظف	١٣٩٤	١٢١,٨٨	١٠,٨٩	بين المجموعات	٦	١٠٢٢٥,١٨	١٧٠٤,٢٠	١٤,٠٦	
	أعمال حرة	١٥٠	١١٩,٧٨	١١,٩٢	داخل المجموعات	٣٤٢١	٤١٤٧٧١,٤٩	١٢١,٢٤		دال
	عسكري	٢٩٤	١٢٠,٢٩	١١,٧٢	المجموع	٣٤٢٧	٤٢٤٩٩٦,٦٧			
	ذالب	٩٠١	١٢٠,٨٥	١٠,٦٠						
	متقاعد	١١٨	١١٥,٢٦	١٠,٩٠						
	ربة بيت	٢٤٤	١١٦,٧٢	١٢,١١						
المحور الاقتصادي	قيادي	٣٢٧	٦٤,٢٨	٦,٨٢						
	موظف	١٣٩٤	٦٣,٣٨	٦,٧٩	بين المجموعات	٦	٤٣٣٨,٣٨	٧٢٣,٠٦	١٤,٨١	
	أعمال حرة	١٥٠	٦٣,١٧	٧,٦٥	داخل المجموعات	٣٤٢١	١٦٦٩٩٧,٣٣	٤٨,٨٢		دال
	عسكري	٢٩٤	٦٣,٥٤	٧,٣٦	المجموع	٣٤٢٧	١٧١٣٣٥,٧١			
	طالب	٩٠١	٦١,٢٧	٦,٩١						
	متقاعد	١١٨	٦٢,٠٢	٧,٩٣						
	ربة بيت	٢٤٤	٦٠,٩٧	٧,٢٠						
المحور الاجتماعي	قيادي	٣٢٧	١٠٢,٤٤	٩,٦٠						
	موظف	١٣٩٤	١٠١,٨٢	٩,٨٨	بين المجموعات	٦	٩٠٥,٩٦	١٥٠,٩٩	١,٥٣	
	أعمال حرة	١٥٠	١٠٠,٩٥	١٠,٢٥	داخل المجموعات	٣٤٢١	٣٣٧٨٦٢,٧٥	٩٨,٧٦		غير دال
	عسكري	٢٩٤	١٠١,٢٣	١٠,٧٤	المجموع	٣٤٢٧	٣٣٨٧٦٨,٧١			
	طالب	٩٠١	١٠١,٩٩	٩,٩٢						
	متقاعد	١١٨	١٠٢,٦٤	١٠,٣٤						
	ربة بيت	٢٤٤	١٠٠,٤٣	٩,٣٦						

تحليل التباين من الدرجة الأولى
بين متغير المستوى التعليمي ومتغيرات المحور السياسي
والاقتصادي والاجتماعي كل على حدة

المتغيرات		الإحصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور السياسي	أمي	٤٠	١١٣,٨٠	١٤,٢٨						
	يقرأ ويكتب	٧٦	١١٥,١٦	١٠,٦٤	بين المجموعات	٥	١٦٨٣٣,٧٧	٣٣٦٦,٧٥	٢٨,٣٤	
	متوسط	٤٧٩	١١٧,٩٨	١٢,٠٤	داخل المجموعات	٣٤٠٩	٤٠٤٩٧٣,٨٨	١١٨,٨٠		دال
	ثانوي	١٣٥٦	١١٩,٩٩	١٠,٩٦	المجموع	٣٤١٤	٤٢١٨٠٧,٦٥			
	جامعي	١٣٩٢	١٢٣,٠٥	١٠,٣١						
	فوق جامعي	٧٢	١٢٣,٩٩	١١,٠٢						
المحور الاقتصادي	أمي	٤٠	٦٠,١٣	٩,٧٤						
	يقرأ ويكتب	٧٦	٦١,٨٦	٦,٦٨	بين المجموعات	٥	١٣٩٥,٦٧	٢٧٩,١٣	٥,٦٤	
	متوسط	٤٧٩	٦٢,٤٦	٧,٢٩	داخل المجموعات	٣٤٠٩	١٦٨٨٨,٥٣	٤٩,٥٤		دال
	ثانوي	١٣٥٦	٦٢,٢٢	٧,٠٦	المجموع	٣٤١٤	١٧٠٢٨٤,٢٠			
	جامعي	١٣٩٢	٦٣,٣٢	٦,٨٠						
	فوق جامعي	٧٢	٦٤,٣٩	٧,٩٩						
المحور الاجتماعي	أمي	٤٠	٩٩,١٥	١٠,٤٧						
	يقرأ ويكتب	٧٦	١٠١,٠٩	١٠,١٥	بين المجموعات	٥	٣٠٢٧,٦٨	٦٠٥,٥٤	٦,١٧	
	متوسط	٤٧٩	١٠١,٠٣	٩,٨٦	داخل المجموعات	٣٤٠٩	٣٣٤٥٥٢,٧٩	٩٨,١٤		دال
	ثانوي	١٣٥٦	١٠١,٢٣	٩,٩٧	المجموع	٣٤١٤	٣٣٧٥٨٠,٤٧			
	جامعي	١٣٩٢	١٠٢,٨٣	٩,٨٠						
	فوق جامعي	٧٢	٩٩,١٥	١٠,٤٢						

تحليل التباين من الدرجة الأولى
بين متغير محافظات السكن ومتغيرات المحور السياسي
والاقتصادي والاجتماعي كل على حدة

المتغيرات		الإجصاءات الأساسية			إحصاءات الدلالة (تحليل التباين)					
الأساسية	الفرعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	مصور التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور السياسي	العاصمة	٦٥٩	١٢١,٢٥	١٠,٧٦						
	حولي	٧٤٥	١٢١,٦١	١١,٤٠	بين المجموعات	٤	١٥٨٣,٨٥	٣٩٥,٩٦	٣,٢٠	
	الفروانية	٨٥٩	١١٩,٨٥	١١,٤٤	داخل المجموعات	٣٤٠٩	٤٢١٨١٤,٥٦	١٢٣,٧٤		دال
	الجهراء	٥٣٠	١٢٠,٤١	١١,٢٠	المجموع	٣٤١٣	٤٢٣٣٩٨,٤١			
	الأحمدي	٦٢١	١٢١,٢٣	١٠,٦٤						
المحور الاقتصادي	العاصمة	٦٥٩	٦٣,٠٧	٦,٨٥						
	حولي	٧٤٥	٦٣,٢٢	٦,٦٧	بين المجموعات	٤	٧١٣,٨٢	١٧٨,٤٥	٣,٥٨	
	الفروانية	٨٥٩	٦٢,٠١	٧,٤٤	داخل المجموعات	٣٤٠٩	١٧٠٠٦٩,٨٤	٤٩,٨٩		دال
	الجهراء	٥٣٠	٦٢,٨٢	٧,٢١	المجموع	٣٤١٣	١٧٠٧٨٣,٦٥			
	الأحمدي	٦٢١	٦٢,٥٩	٧,٠٨						
المحور الاجتماعي	العاصمة	٦٥٩	١٠٣,٠٢	١٠,٠٣						
	حولي	٧٤٥	١٠٢,٤٤	١٠,٠٤	بين المجموعات	٤	٢٥٩٣,٨٢	٦٤٨,٤٦	٦,٦٠	
	الفروانية	٨٥٩	١٠١,٦٣	٩,٩٨	داخل المجموعات	٣٤٠٩	٣٣٤٧٨٥,٩٦	٩٨,٢١		دال
	الجهراء	٥٣٠	١٠٠,٧٩	١٠,٠٧	المجموع	٣٤١٣	٣٣٧٣٧٩,٧٨			
	الأحمدي	٦٢١	١٠٠,٧٠	٩,٣٧						

ملحق رقم (٦)

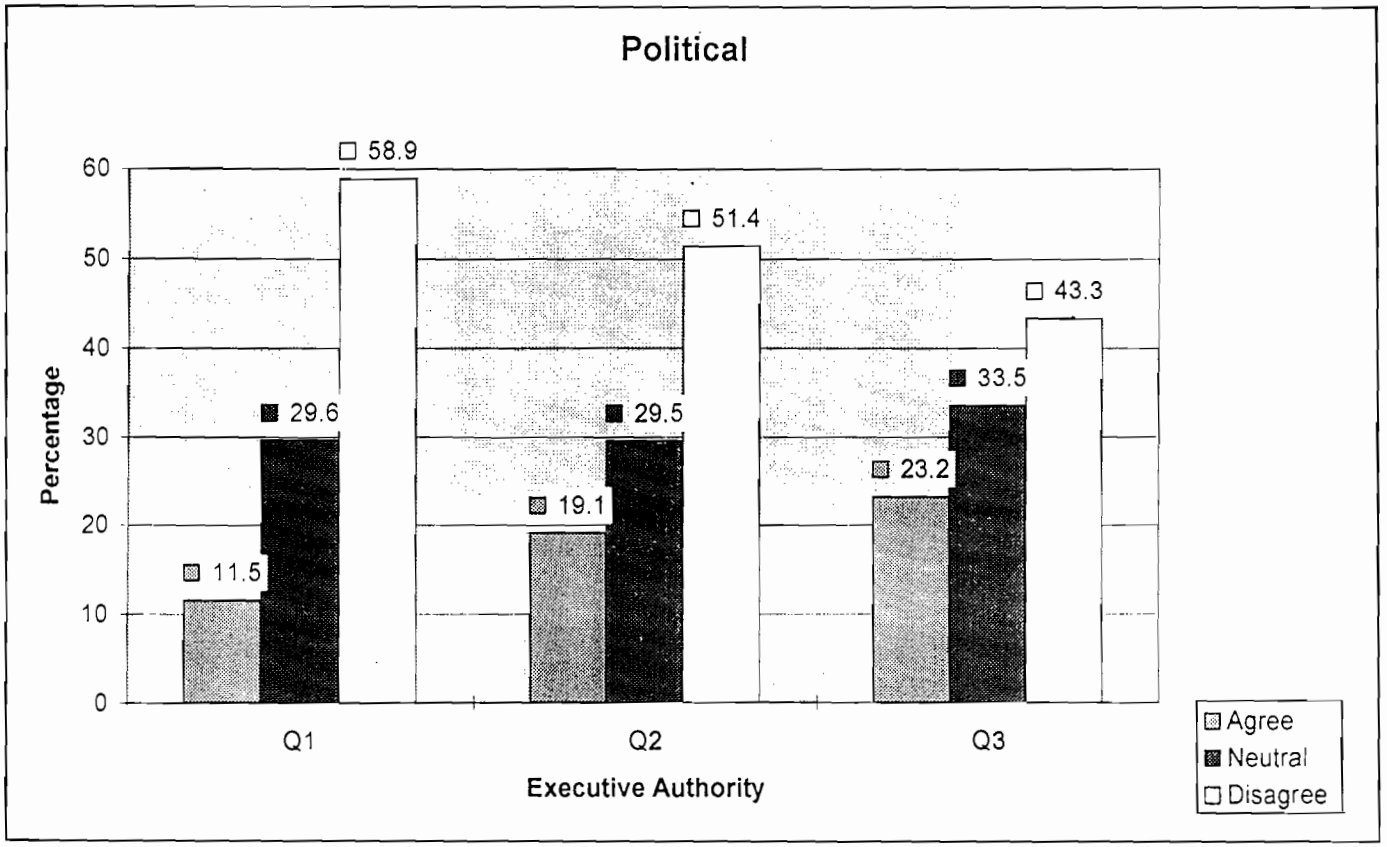

* فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية:

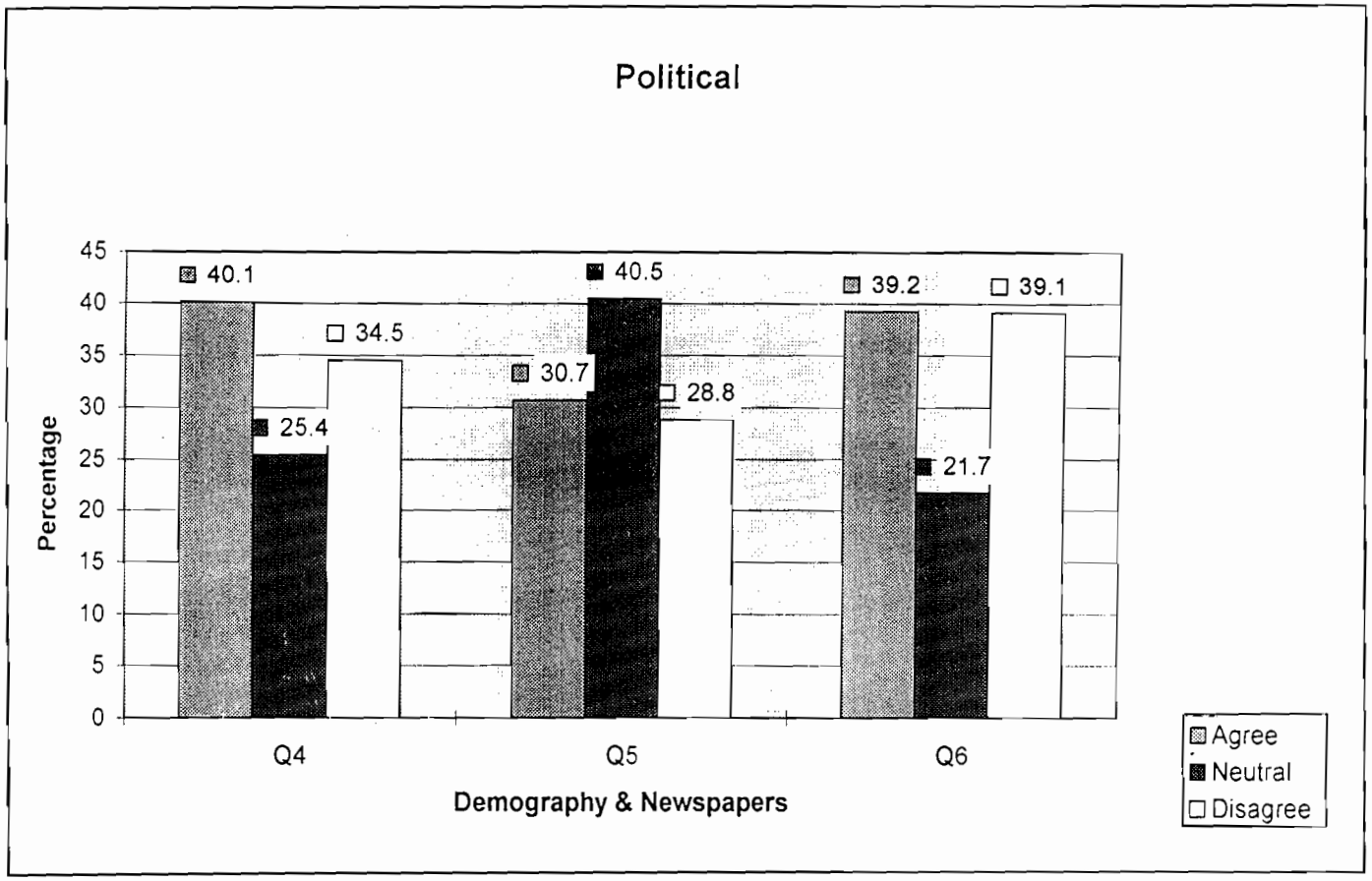

* فيما يتعلق بالديمقراطية والصحافة

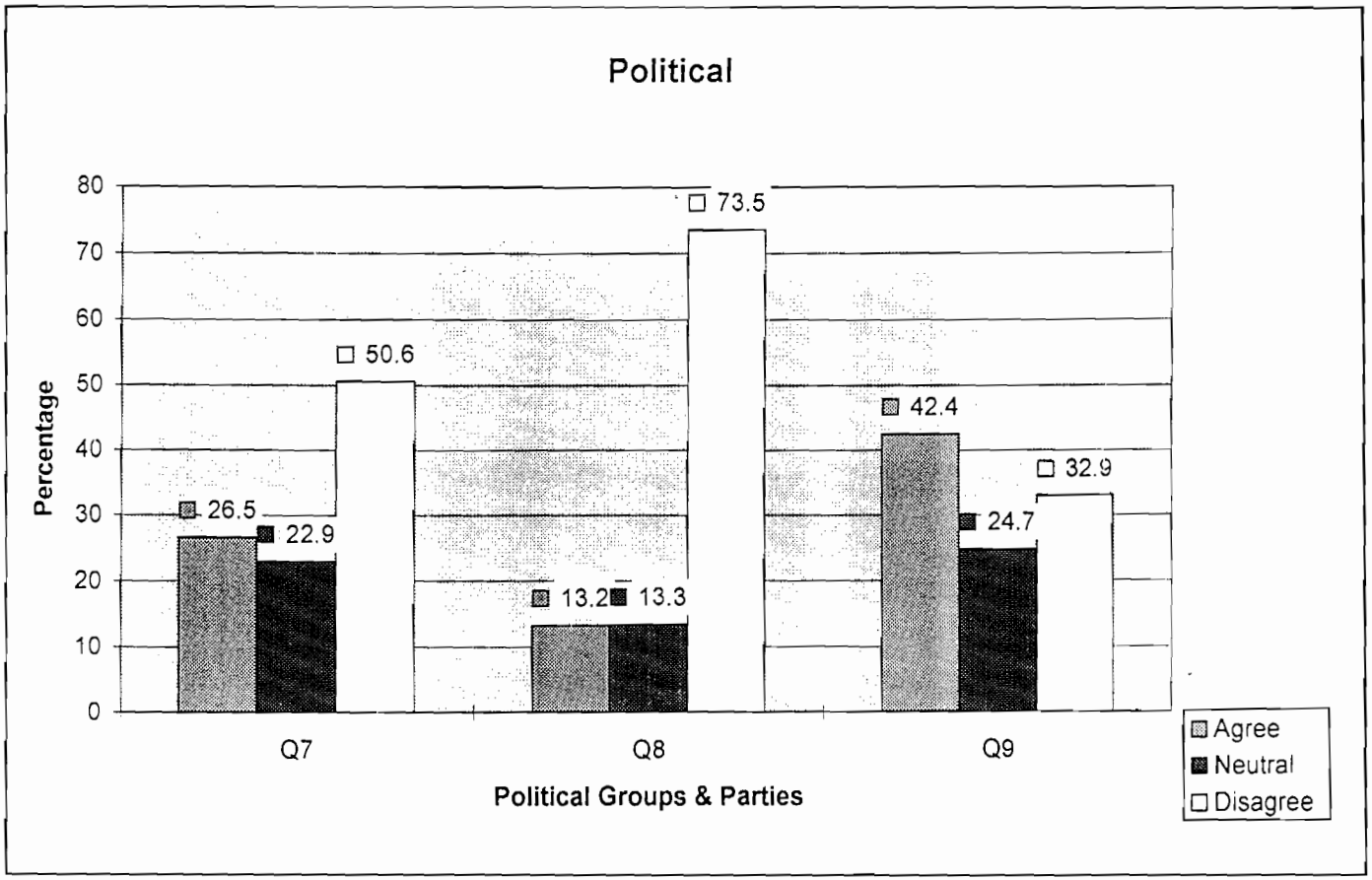

* فيما يتعلق بالتكتلات والتجمعات السياسية:

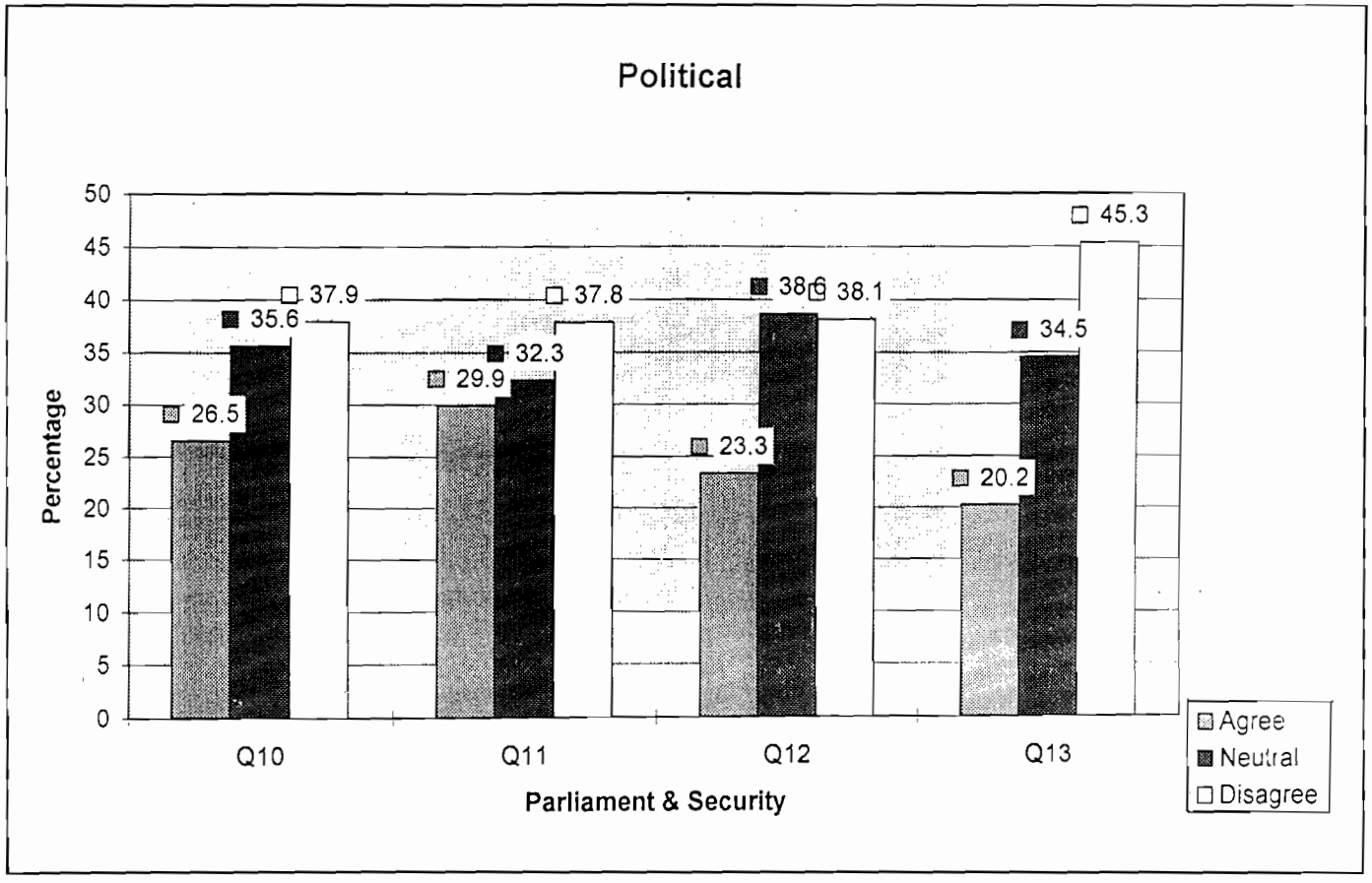

* فيما يتعلق بمجلس الأمة والأمن: (محور فرعي)

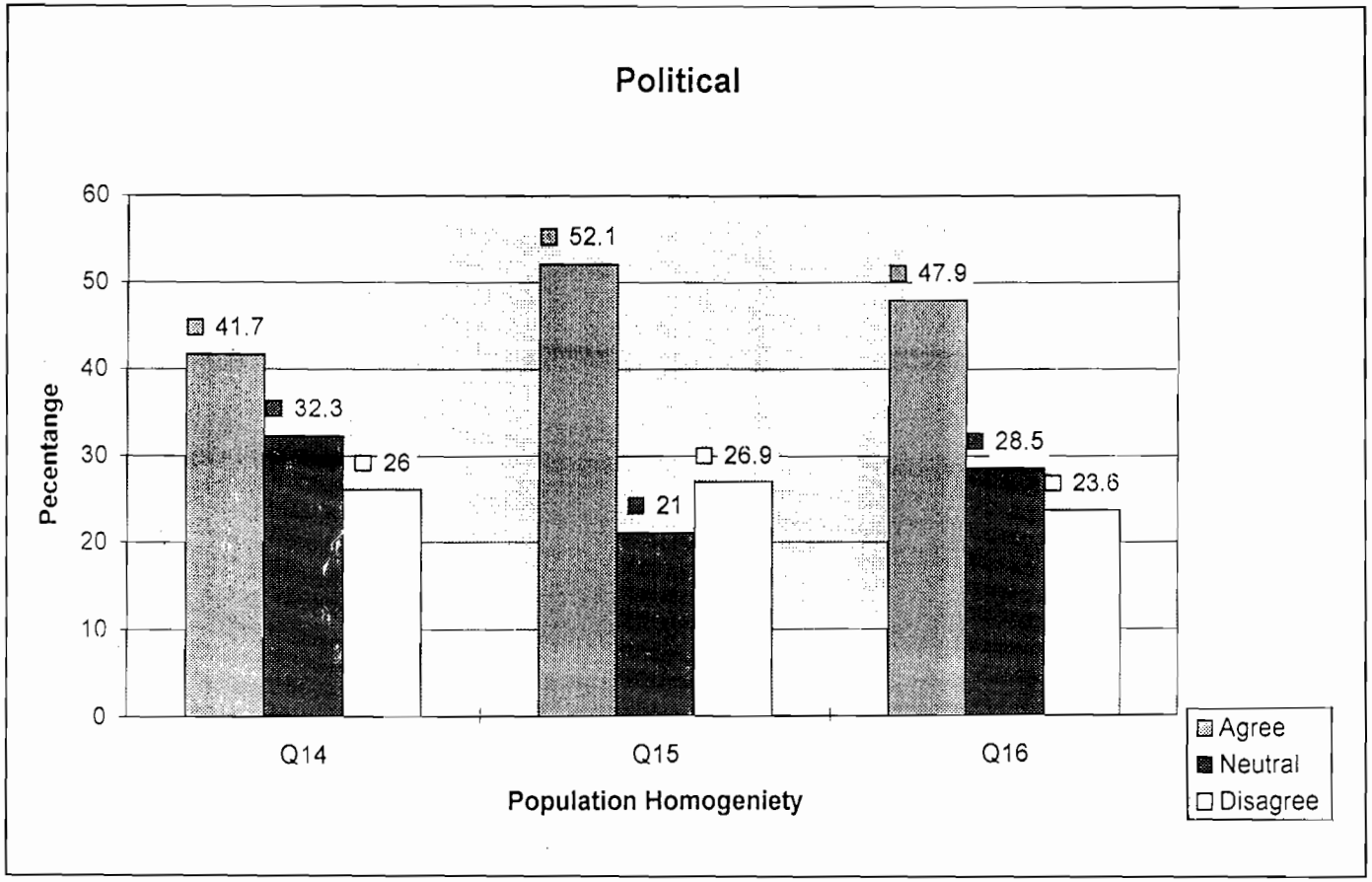

* فيما يتعلق بالتجانس السكاني: (محور فرعي)

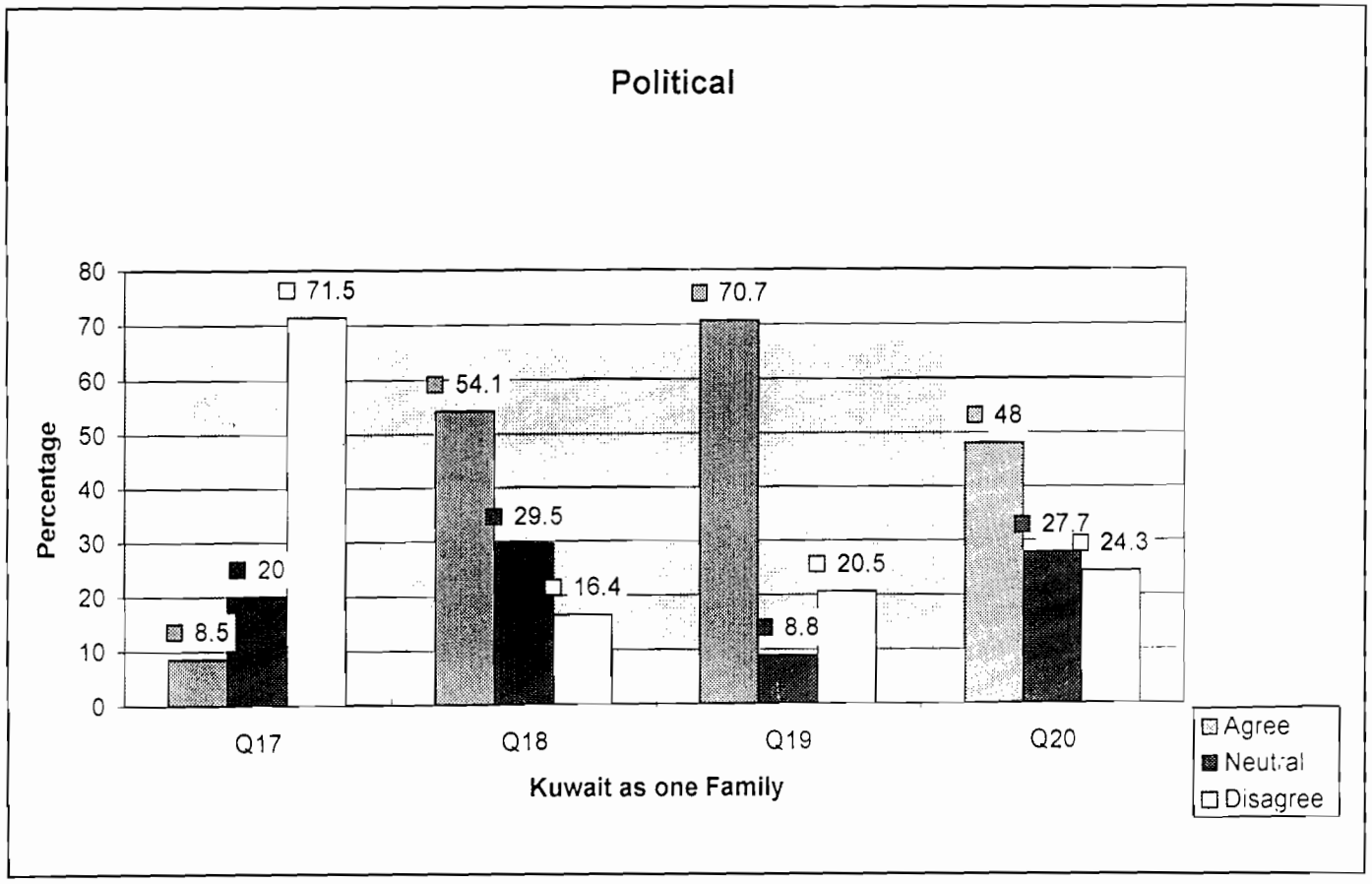

* فيما يتعلق بالأسرة الواحدة والوطن: (محور فرعي)

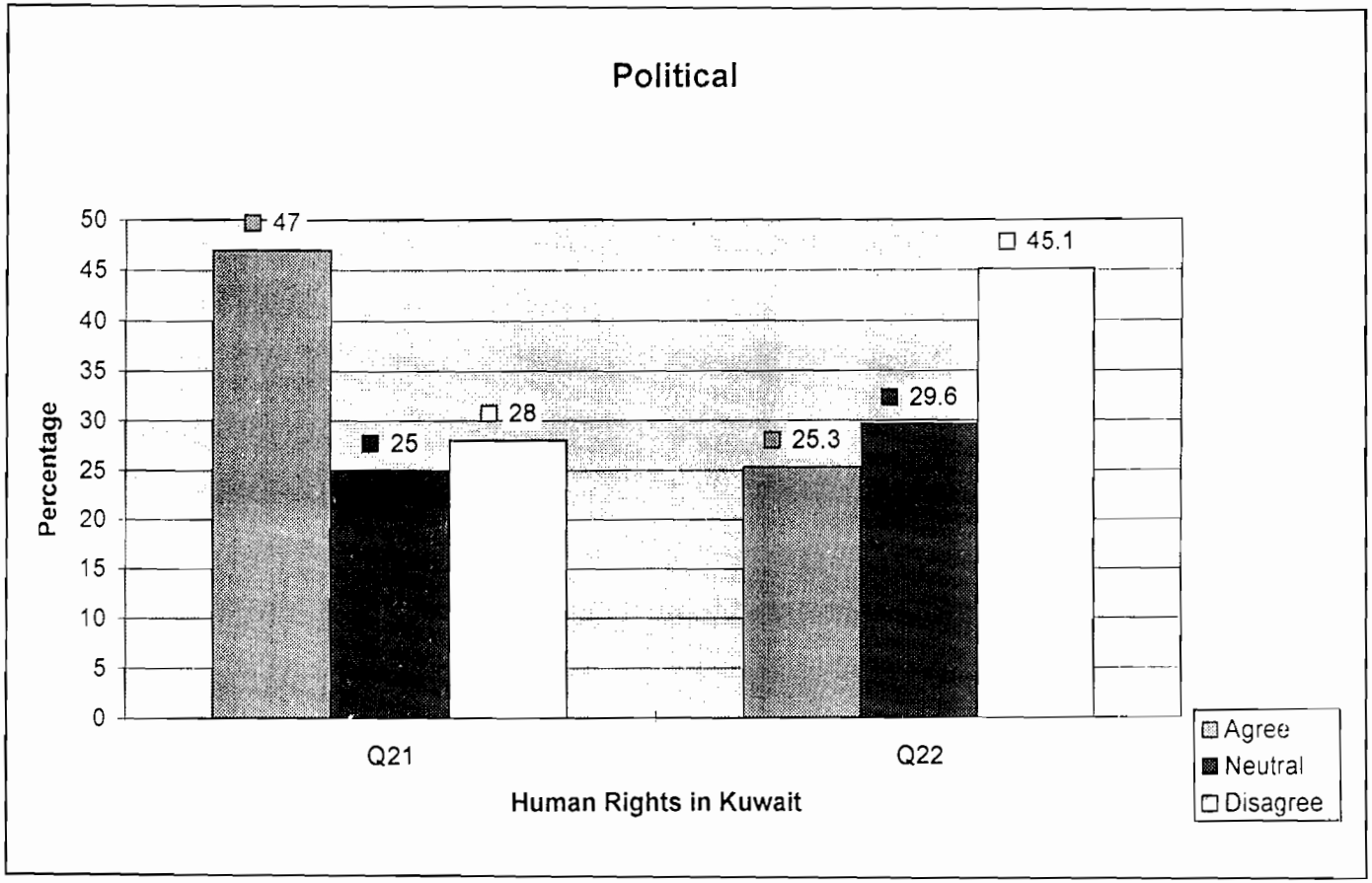

* فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الكويت: (محور فرعي)

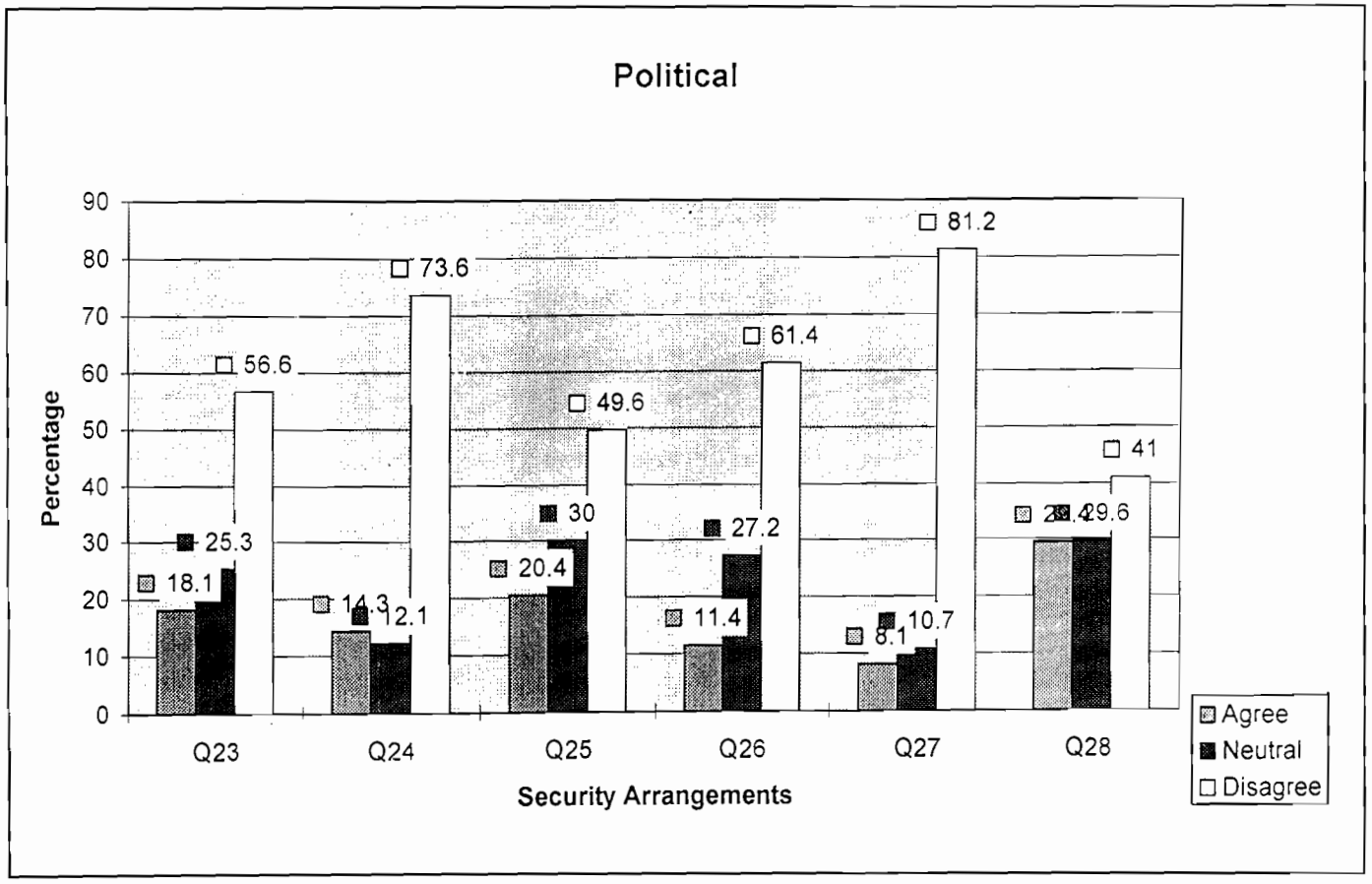

* فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية: (محور فرعي)

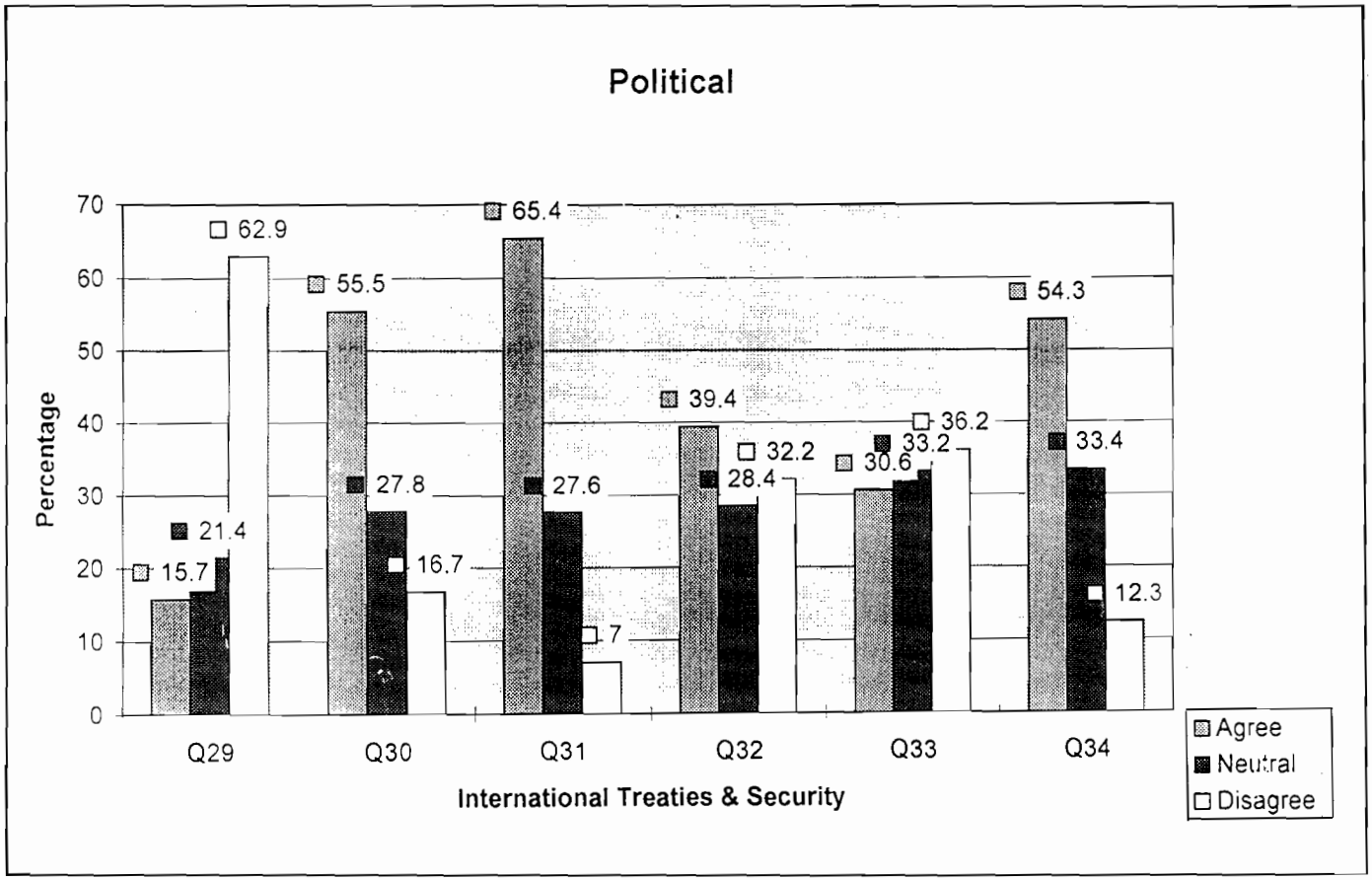

* فيما يتعلق بالاتفاقات الدفاعية الدولية والأمن: (محور فرعي)

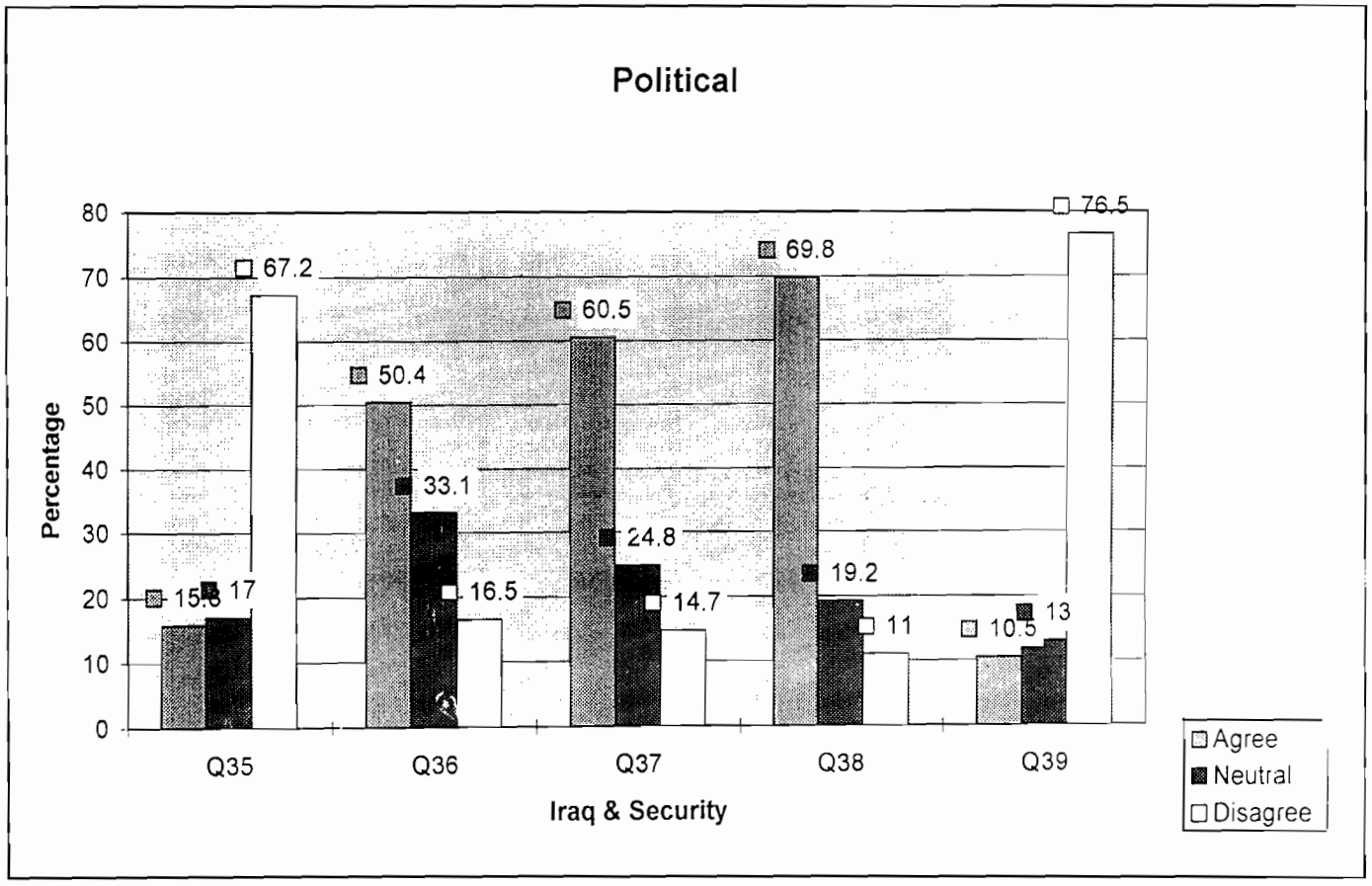

* فيما يتعلق بالهيئات العالمية والأمن: (محور فرعي)

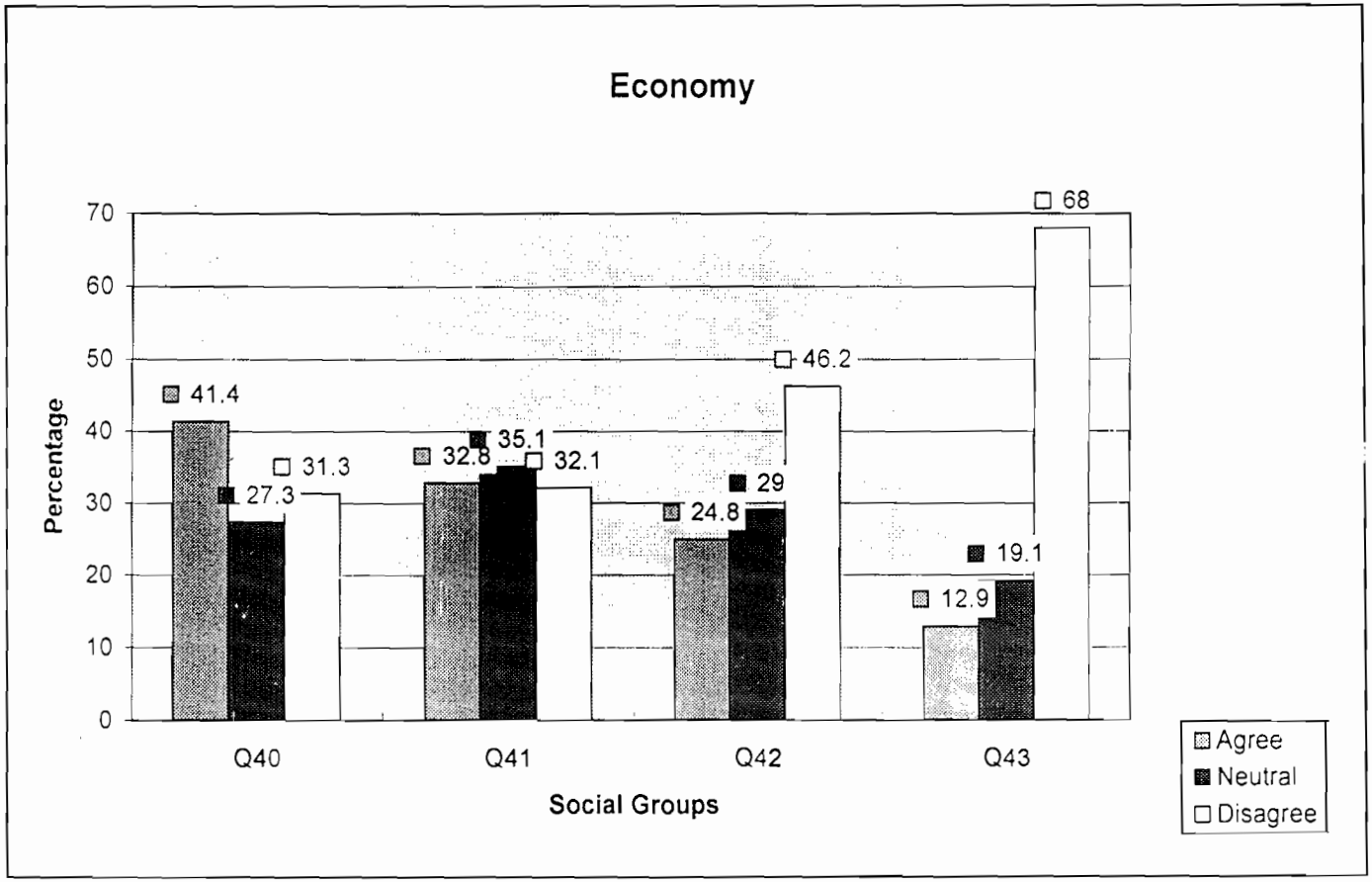

* فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية: محور فرعي)

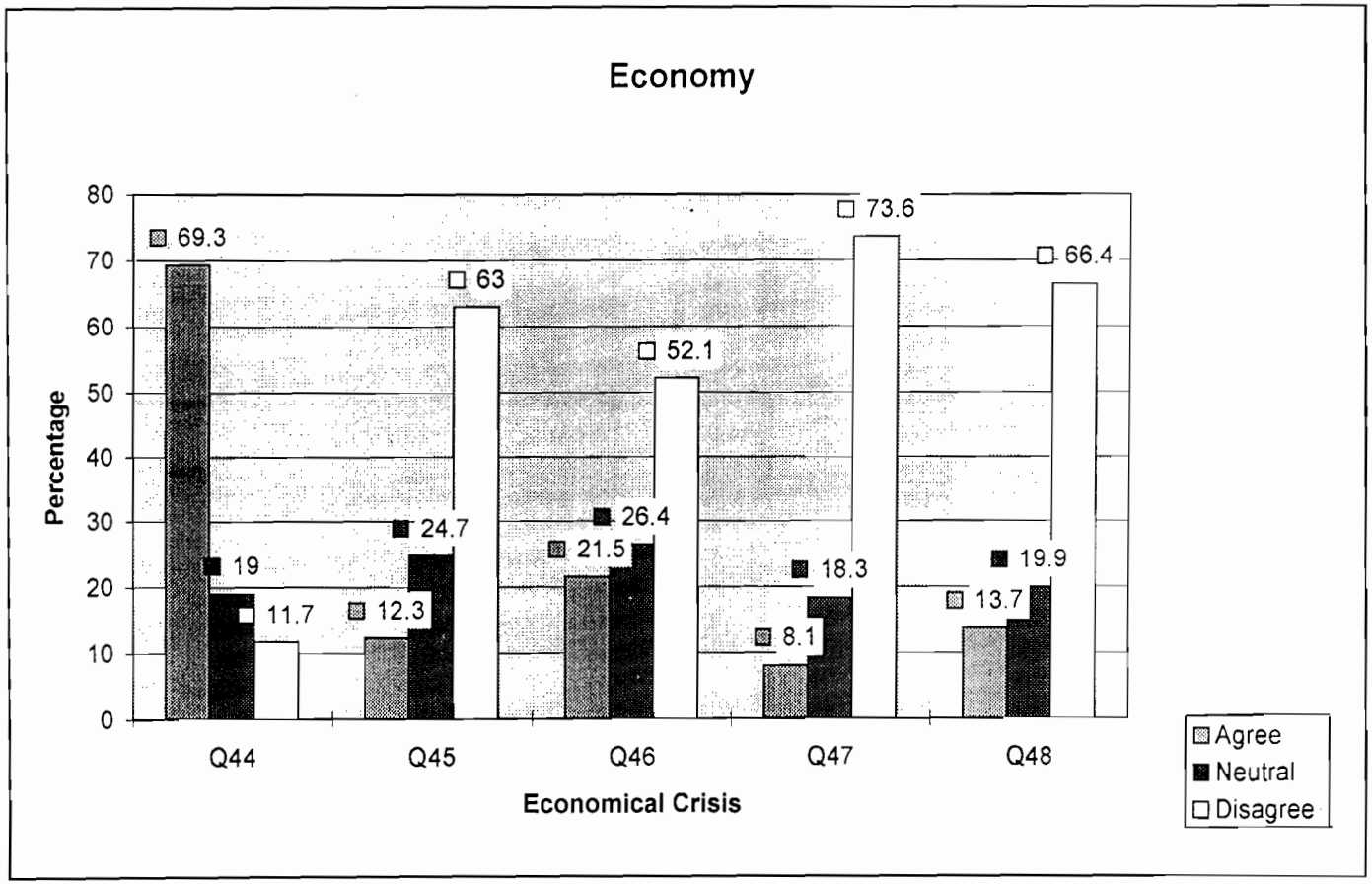

* فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية: (محور فرعي)

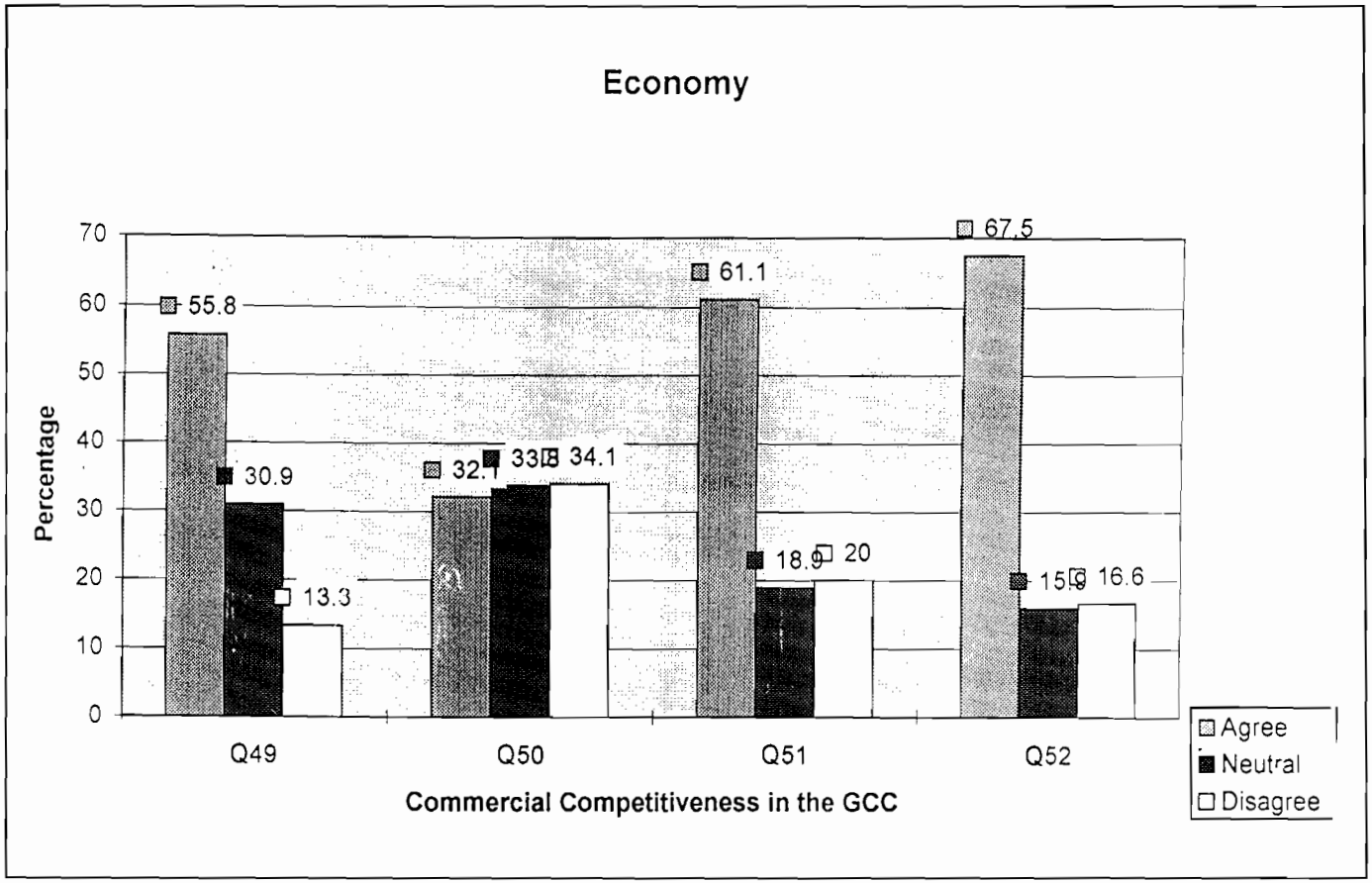

* فيما يتعلق بالتنافس التجاري في المنطقة: (محور فرعي)

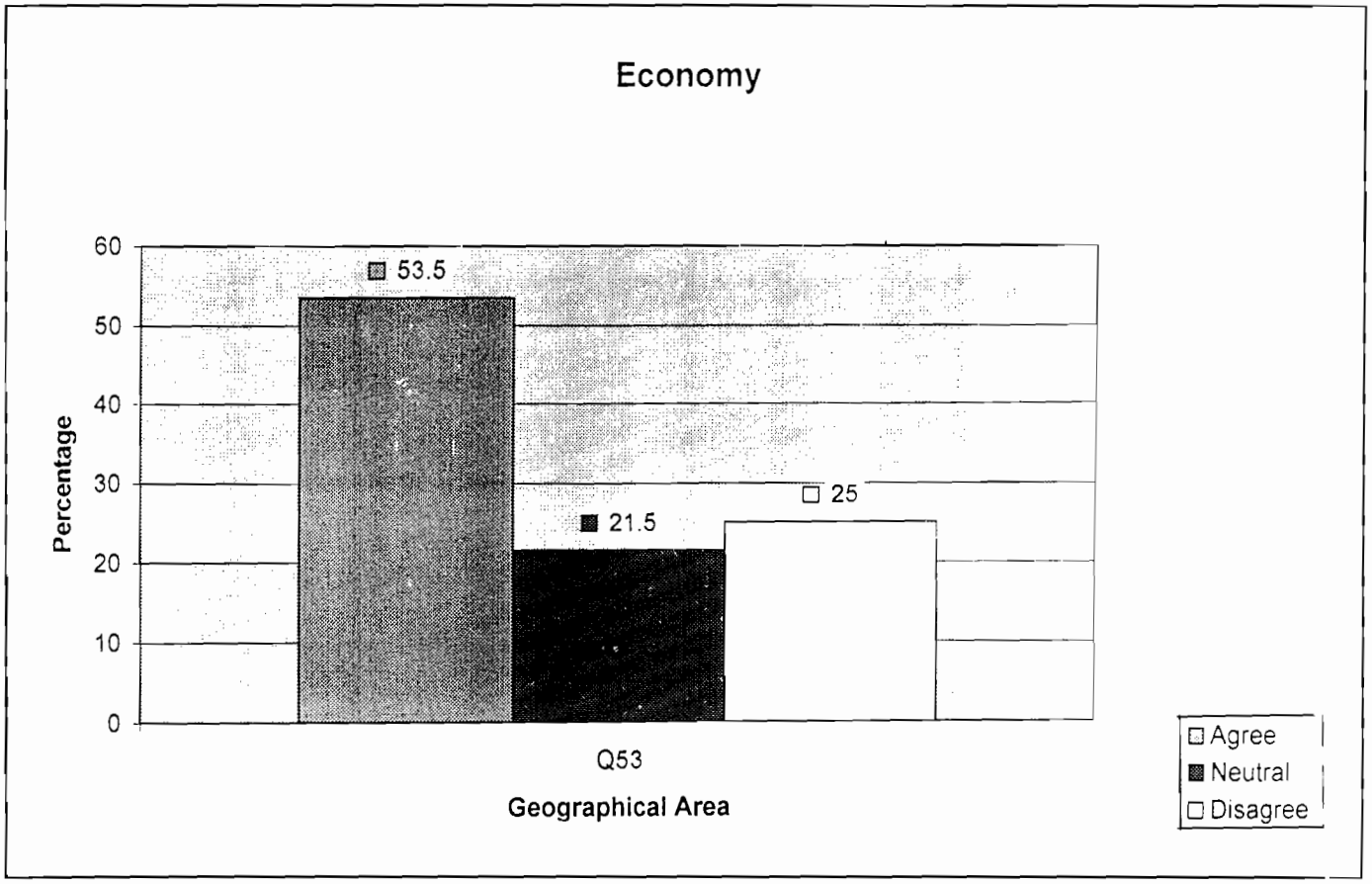

* فيما يتعلق بالمساحة الجغرافية: (محور فرعي)

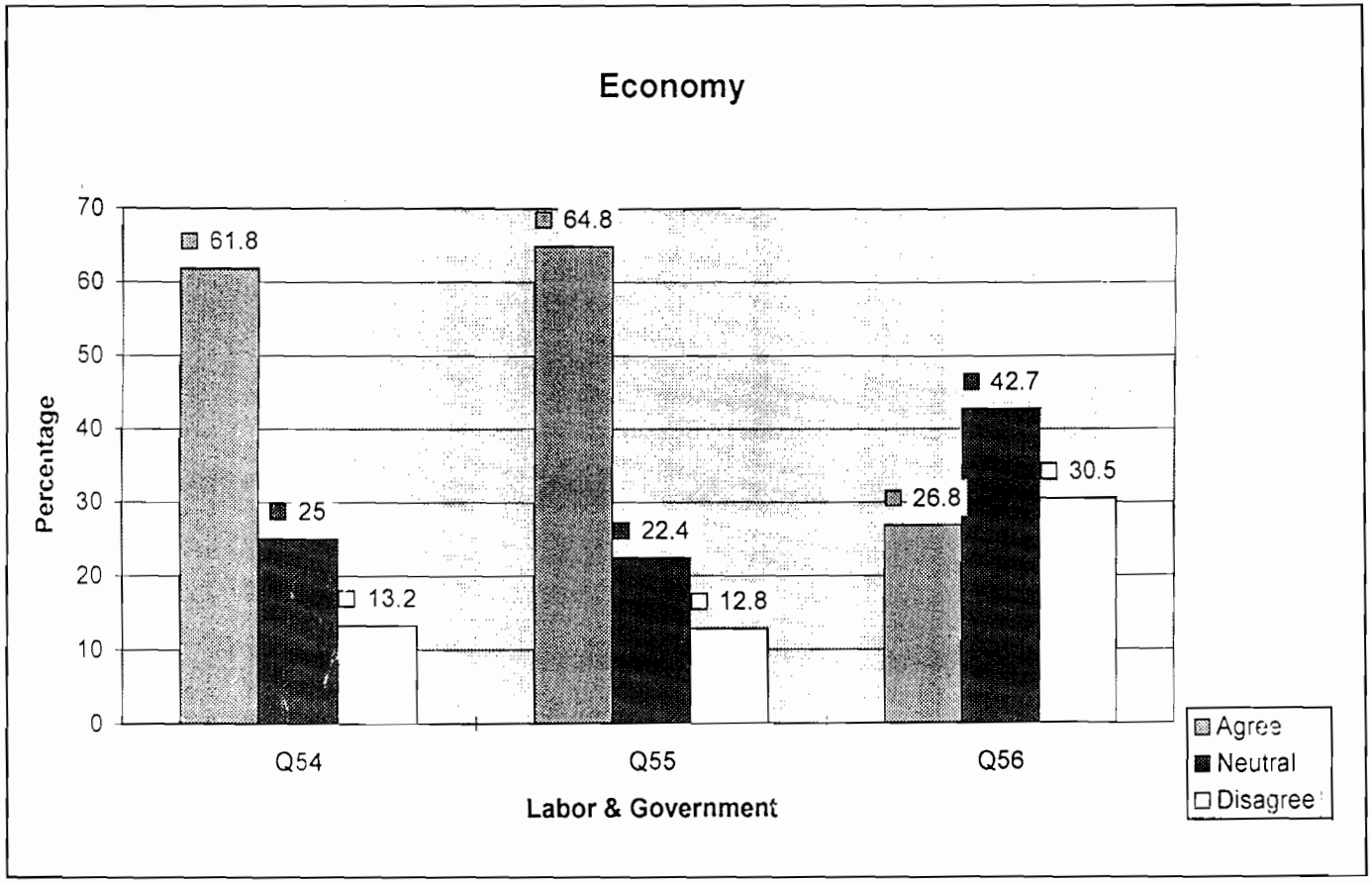

* فيما يتعلق بالأيدي العاملة والحكومة: (محور فرعي)

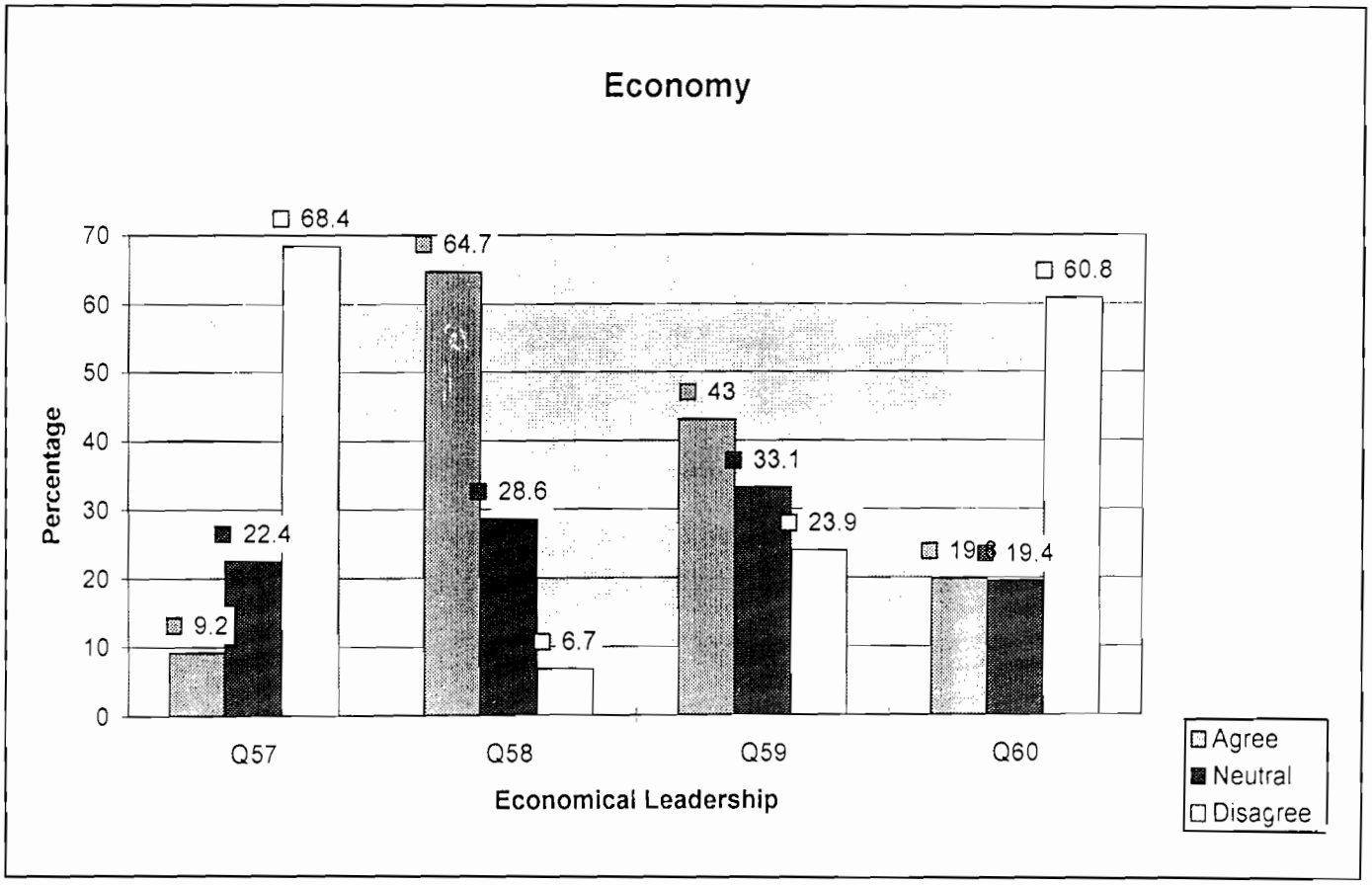

* فيما يتعلق بالقيادة الاقتصادية: (محور فرعي)

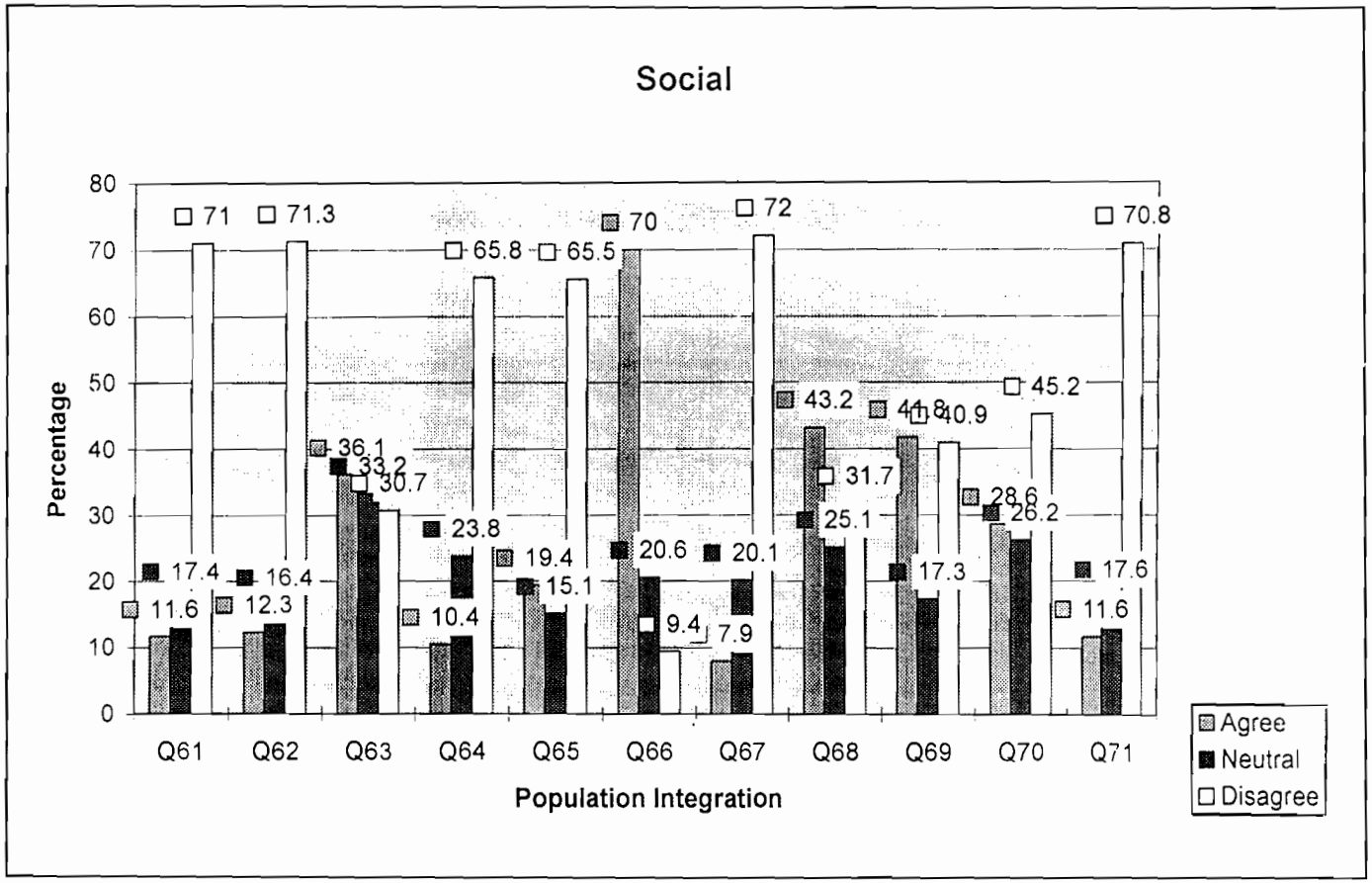

* فيما يتعلق بالانسجام السكاني: (محور فرعي)

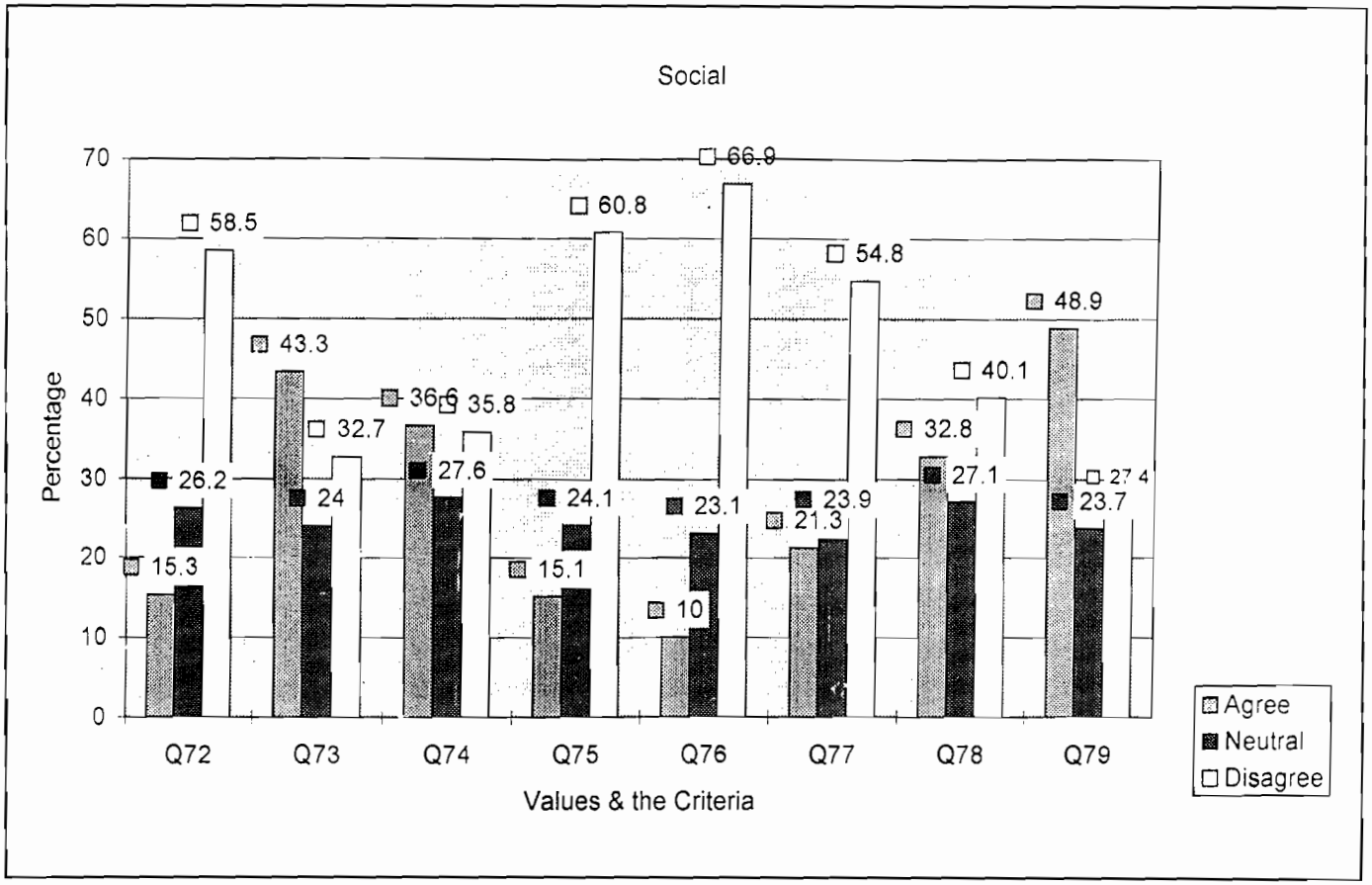

* فيما يتعلق بالقيم والمعايير: (محور فرعي)

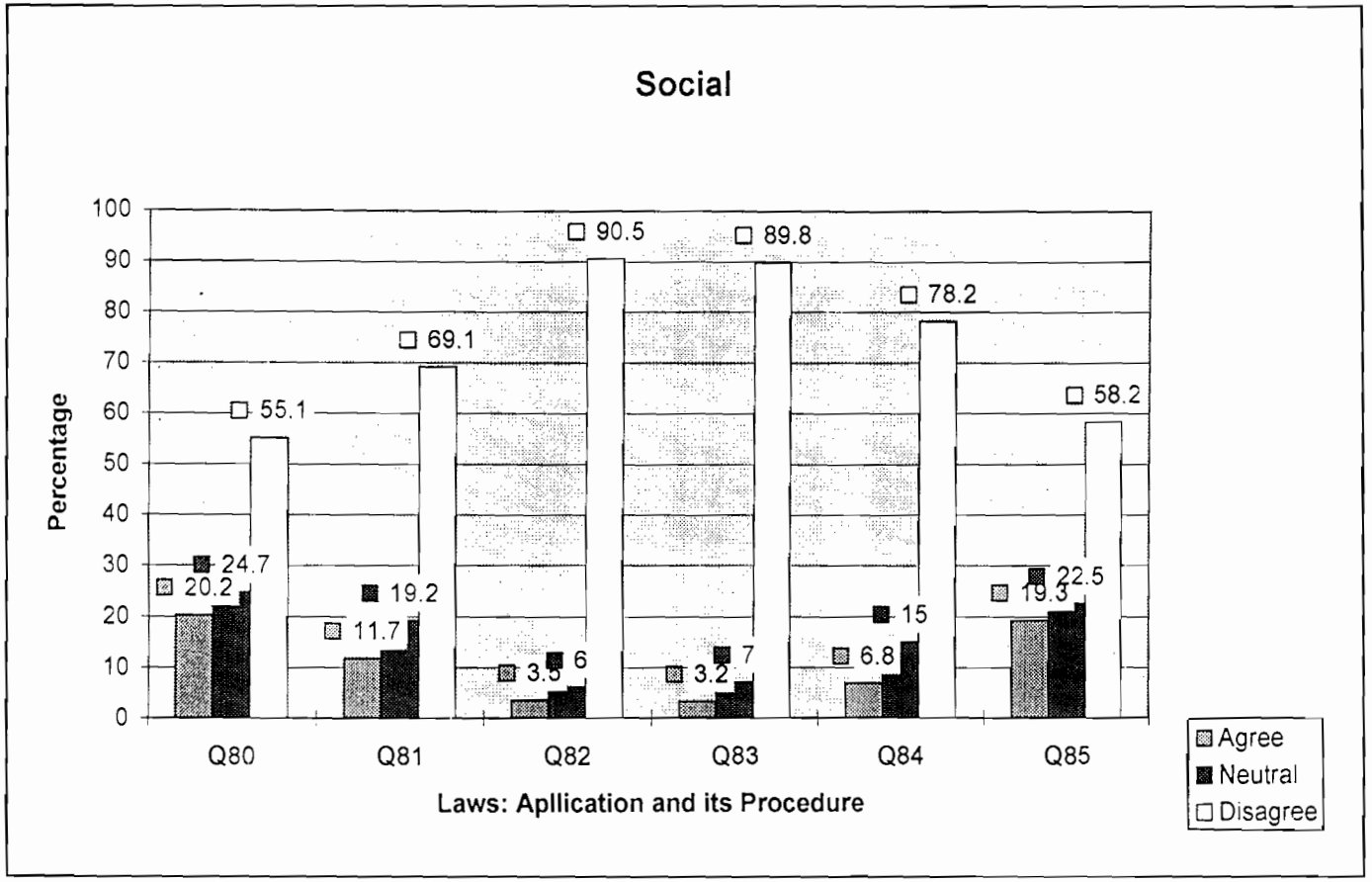

* فيما يتعلق بالقوانين وتطبيقاتها والأجهزة المرتبطة بها:

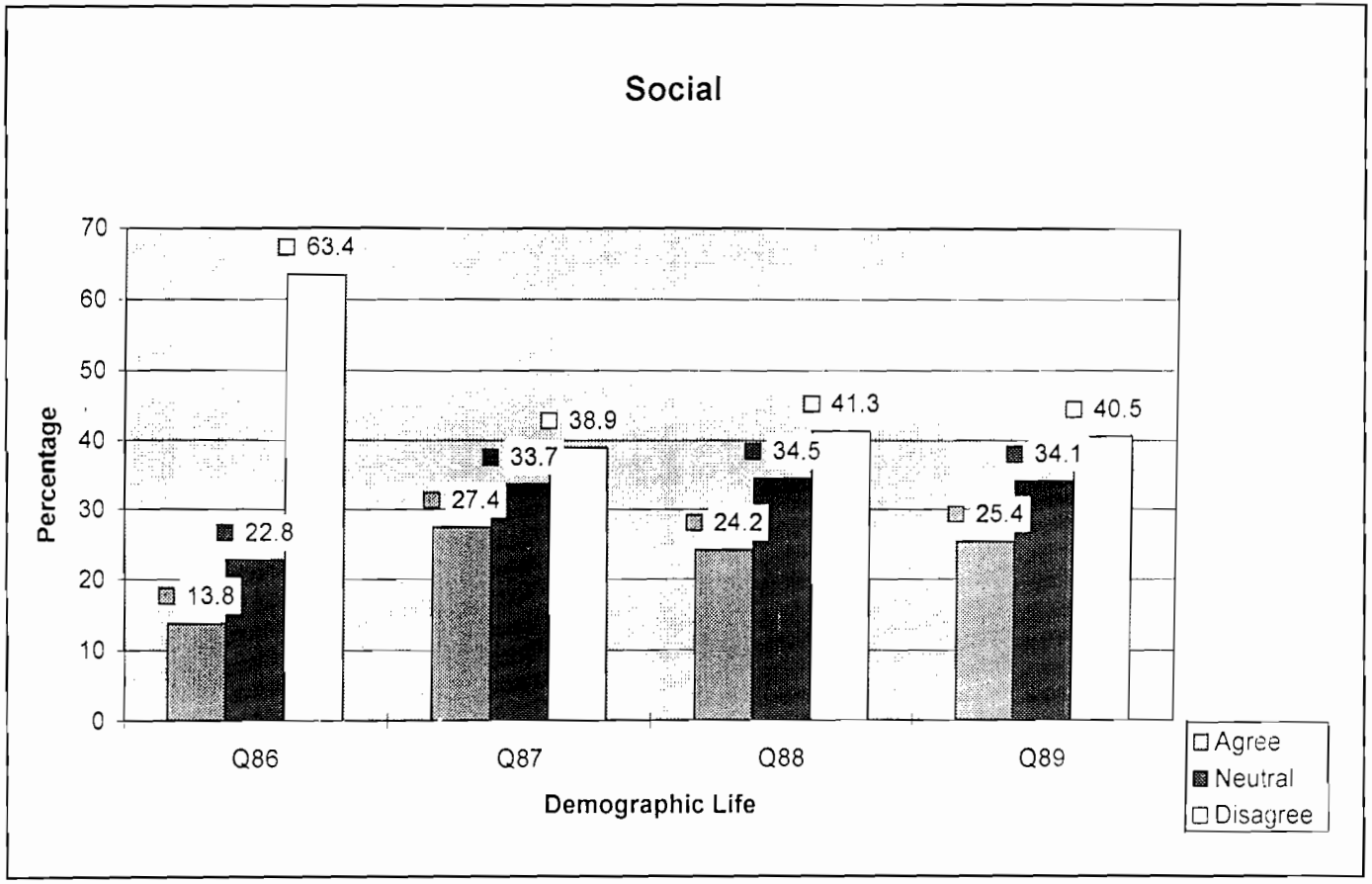

* فيما يتعلق بالحياة الديمقراطية: (محور فرعي)

الهوامش

(١) نبيل إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٩ ص ٤.

(٢) العوجي مصطفى، الأمن الاجتماعي مقوماته وتقنياته، الناشر مؤسسة نوفيل ١٩٨٣ بيروت ص ٧١.

(٣) ممدوح شوقي كامل ١٩٨٥ الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة دار النهضة العربية ص ٦٣.

(٤) إبراهيم مدكور، الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع، ١٩٨٩ القاهرة، ص ٢٥.

(٥) العوجي ص ٧٤.

(٦) عبدالمنعم المشاط: الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، الناشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣ ص ٢٨.

(٧) محمد طلعت الغنيمي: بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٤ ص ١٢٢.

(٨) معجم العلوم السياسية الميسر، إعداد أحمد أحمد سويلم العمري، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥.

(٩) فاضل البراك: استراتيجية الأمن القومي، الدار العربية بغداد ١٩٨٧ ص ١٩.

(١٠) محمد نافع: فلسفة الأمن والأمن القومي، مطبوعات الشعب ١٩٨٤ ص ٦٥.

(١١) يوسف شاهين: جوهر الأمن (ترجمة) الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧٣ ص ١٢٥.

(١٢) جراهام كينلو تش، ترجمة محمد سعيد فرح. تمهيد في النظرية الاجتماعية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠ الإسكندرية، ص ٢٢٢.

(١٣) مرجع سابق ص ٢٢٥.

(١٤) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية ج١، مكتبة الأنجلو المصرية ٨١ القاهرة ص ٣٣.

(١٥) محمد عارف، تالكوت بارسونز، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤ القاهرة ص ٢٨٢.

(١٦) مرجع سابق ص ٣٤

(١٧) ماجد حنفي، اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعي وإشباع حاجاتهم، غير منشور ١٩٩٥.

(١٨) عبدالعزيز مختار، القيادة والعمل مع الشباب، غير منشور ١٩٩٥ ص ٢٤.

(١٩) تماضر مصطفى، مشكلات الأمن الاجتماعي وأثره على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجتها، بحث غير منشور ١٩٩٥ ص ١٨.

(٢٠) شفيق أحمد، حول الآثار الاجتماعية للخصخصة من منظور التخطيط الاجتماعي، بحث غير منشور ١٩٩٥ ص ٣٨.

(٢١) محمد عاطف غيث، تصميم البحث الاجتماعي دار المعرفة الجامعية١٩٨٣ القاهرة ص ١٦٠.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم مدكور، الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع ١٩٨٨.
- أحمد، رأفت. «نحو نموذج مقترح لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى المواطنين في مواجهة التطرف الديني»، المؤتمر العلمي الثامن للخدمة الاجتماعية: ١٦ – ١٨ مارس ١٩٩٥، القاهرة.
- الخولي، سناء، «الزواج والعلاقات السرية» دار النهضة العربية، ١٩٨٣، بيروت.
- الديب، أميرة، «حرب الخليج وأثرها على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية»، المؤتمر السابع لعلم النفس، ١٩٩١، القاهرة.
- الرشود، محمد. «مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء الرابع» مجلس الوزراء إدارة الفتوى والتشريع، ب ت، الكويت.
- الرشيدي، بشير، «دوافع السلوك الاجتماعي للمواطنين الكويتيين أثناء فترة العدوان العراقي»، المؤتمر الدولي الأول لمركز الإرشاد النفسي – جامعة عين شمس، ٢٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤، القاهرة.
- السعدون، جاسم. «مناخ الأزمة وأزمة المناخ»، سلسلة دراسات اقتصادية، الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، الكويت.
- العوجي، مصطفى، «الأمن الاجتماعي: مقوماته – تقنياته – ارتباطه بالتربية المدنية»، مؤسسة نوفل، ١٩٨٣، بيروت.
- الغنيمي، محمد طلعت، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، منشأة المعارف ١٩٧٤ الإسكندرية.

- الفقي، حامد، «التأثيرات السلبية المعرفية والانفعالية والسلوكية التي يعاني منها الكويتيون نتيجة للاحتلال العراقي»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٢، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٣، وزارة الاعلام، الكويت.

- المجلس الأعلى للتخطيط. «ملخص دراسة آثار الظواهر السلوكية والأخلاقية المستجدة في المجتمع الكويتي»، لجنة الخدمات الاجتماعية، بالمجلس الأعلى للتخطيط، ١٩٩٠، الكويت.

- المجلس الأعلى للتخطيط. «واقع السرة الكويتية والتحديات التي تواجهها»، لجنة الخدمات الاجتماعية بالمجلس الأعلى للتخطيط، ١٩٩٣، الكويت.

- المشاط، عبدالمنعم (محرر. «الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته» معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، القاهرة.

- بدر، أحمد، «الصحافة الكويتية: دراسات توثيقية تحليلية تاريخية أرشيفية» مؤسسة الصباح، ١٩٧٩، الكويت.

- بيومي، محمد أحمد وعبدالرزاق علي، تصميم البحوث الاجتماعية بين الاستراتيجية والتنفيذ دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣ القاهرة.

- حنفي، ماجد، «اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعي وإشباع حاجاتهم في الحاضر والمستقبل»، المؤتمر العلمي الثامن للخدمة الاجتماعية، ١٦ - ١٨ مارس ١٩٩٥، القاهرة.

- درويش، زين العابدين. «أثر العدوان العراقي على الحالة النفسية للشباب الكويتي». المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٣٩، السنة ١٠، ١٩٩٢، الكويت.

- سهل بن راشد. «دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت»، المؤتمر الحادي والعشرين، جمعية المعلمين الكويتية، ١٩٩٢، الكويت.

- شفيق، أحمد، «الآثار الاجتماعية للخصخصة من منظور التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية»، المؤتمر العلمي الثامن للخدمة الاجتماعية، ١٦ – ١٨ مارس ١٩٩٥، القاهرة.

- صادق، تماضر مصطفى، «مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرهات على المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها»، المؤتمر العلمي الثامن للخدمة الاجتماعية، ١٦ – ١٨ مارس ١٩٩٥، القاهرة.

- عباس، جعفر. «آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت»د كتاب ممول من مؤسسة عيسى حسين اليوسفي، ١٩٩٣، الكويت.

- عبدالباسط، محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧١.

- عبدالخالق، أحمد. «اضطرابات الضغوط التالية للصدمة»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٢، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٣، وزارة الإعلام، الكويت.

- عبده، سمير، «البطالة المقنعة في الوطن العربي»، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤، دمشق.

- عيسوي، عبدالرحمن، «مبحث الجريمة: دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها» دار النهضة العربية، ١٩٩٢، بيروت.

- قدور عمر. «شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن» مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، القاهرة.

- كامل، ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية ١٩٨٥ القاهرة.

- مختار، عبدالعزيز، «القيادة والعمل مع الشباب لتحقيق الأمن الاجتماعي»، المؤتمر العلمي الثامن للخدمة الاجتماعية، ١٦ – ١٨ مارس ١٩٩٥، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

- Walter Lippmann. U.S. *Forign Policy: Shield of the Republic*. Boston: Mass, Little Brown, 1943.
- Trager and Kronenbory, (Eds.) *National Security and American Society: Theory, Process and Policy*. Lawyance: Kansas, The University Press of Kansas for the National Security Education Program, 1973.
- Berkowitz, Morton and P.C. Bock (eds.), *American National Security: A Reader in Theory and Policy*. New York. The Free Press, 1965.
- Lawrence Krause and J. Nye, "*Reflections on the Economics and Politics* of International Organizations", in C. Fred Bergsten, Fred and Lawrence Krause, *World Politics and International Econmics*, Washington, D.C., Brookings Institution, 1975.
- Robert Mc Namara. *The Essence of Security*. New York: Harpen and Row, 1968.

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / التوقيع

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / التوقيع

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / التوقيع

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS @ KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http: pubcouncil.kuniv.edu.kw.JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org.general.eng infoserv.db dare.html

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

رئيس التحرير:

أ. د كمال إبراهيم مرسي

تنشر

البحوث التربوية العلمية

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت
صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ . د . عبدالمالك خلف التميمي

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير ـ ديناران للطلاب ـ 15 ديناراً للمؤسسات .
الدول العربية: 4 دنانير للأفراد ـ 15 دينارا للمؤسسات .
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات .

بحوث باللغة العربية والإنجليزية
ندوات ـ مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:
ص.ب: 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت
هاتف: 4817689 ـ 4815453 ـ فاكس: 4812514
e-mail: ajh@kuc01.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kuc01.kuniv.edu.kw/~ajh

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ. د. حسني إبراهيم حمدي

● صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
● تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م

● تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.

● تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث - مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية - الحالات الإدارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

مجلة الحقوق

مجلةٍ فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي
Publications Council

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير

أ. د. أحمد يوسف العذبي الصباح

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.. إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (أماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولار للأفراد، ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.kW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

فصلية - أكاديمية - محكمة

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والأنثرويولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
أحمد محمد عبدالخالق

تفتح أبوابها أمام

- **أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب للإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم.**
- **التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.**
- **المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.**
- **تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها**

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنوياً داخل الكويت، ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ ديناراً في السنة، ٢٥ ديناراً لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

أفراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولاراً في السنة ، ١١٠ دولارات لسنتين.

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

Visit our web site
http://kuc01.Kuniv.edu.kw/~jss

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦/ ٠٠٩٦٥
E-mail:JSS@kuniv.edu.kw

The Effects of Social on Security Kuwaiti Society

Abstract

The invasion of Kuwait by Iraqi forces on the 2nd of August, 1990 was considered the most dramatic and traumatic event that ever happened to the people of Kuwait. It was expected that certain problems or disturbances might developed in relation to this invasion especially on the Concept of social security.

It is the aim of this study to identify the main areas of security as revealed by factorial analysis, and explore the perception and meaning of security among the Kuwaiti people. The study also sheds light on the perception and views of Kuwaiti citizens on issues such as:

1 - The concept of security with its various aspects.

2 - Political security versus social and economic security.

3 - The various efforts, which have been made by the society on its official and non-official level in order to maintain security and peace in the country.

4 - The challenges that face the permanence of social security in the society.

5 - The future of the country in the light of the new variables which have arisen.

The Author:

Dr. Muhammed Suleiman Ibrahim Al-Haddad

- PhD. in General Anthropology from Kansas University, U.S.A. (1982).
- Member of Staff at the Department of Sociology and Social Service, Kuwait University.
- Member of Some International Committees and Organizations in the field of Anthropology and Human Rights.
- Member of the National Committees for POWs affairs, and the International Committee concerned with the issue of Kuwaiti POWs.
- Assistant Secretary General of Arab Sociologists Union (1987).
- Head of Sociology Department, Kuwait University (1982-1985).

Published Articles:

1- "The Tribe in the Civil Society", Published in English in the *Journal of Social Sciences*. Utah University. U.S.A. (1984).

2- "Social Change in Tribal Society", one of the publications of Kuwait Institution for Scientific Progress, (1987).

3- "The State and the Tribe", Arabic Dar Al-Nahda (1995).

4- "Anthropology: the Science of Man", The International Library, Kuwait (1987).

5- "The Cultural Difference between the New Societies", Ministry of Education. Administration of Social Service. Kuwait (1986).

Under Publication:

- "Minorities and Ethnic Communities in Kuwaiti Society".
- "POWs and the Social Impact of their Absence".

Monograph: 166

The Effects of Social Security on Kuwaiti Society

Dr. Muhammed S. Al-Haddad

Department of Sociology and Social Service,

Kuwait University

Consultants

- **Prof. Ahmed Atman**

  (Department of Greek and Latin studies - Cairo University)

- **Prof. Ismail S. Mukalled**

  (Department of Political Sciences - Assiut University)

- **Prof. Jihan Rashti**

  (Department of Radio and Television - Cairo University)

- **Prof. Hayat N. Al-Hajji**

  (History Department - Kuwait University)

- **Prof. Abdul-Aziz Hammouda**

  (Department of English Language and literature - Cairo University)

- **Prof. Ezziddin Ismail**

  (Department of Arabic Language and literature - Ein Shams University)

- **Prof. Mohammed Gh. Al-Rumeihi**

  (Sociology Department - Kuwait University)

- **Prof. Mohammed M. I. Al-Deeb**

  (Geography Department - Ein Shams University)

- **Prof. Mahmoud Rajab**

  (Philosophy Department - Cairo University)

- **Prof. Mahmoud S. Abu Al-Neel**

  (Psychology Department - Ein Shams University)

- **Prof. Mahmoud F. Hijazi**

  (Department of Arabic Language and literature - Cairo University)

Editorial Board

Dr. Nassima R. A Gaith

Editor - in - Chief

- **Prof. Samir M. Hussein**
  (Mass Communication Department)
- **Dr. Abdul-Rida A. Asiri**
  (Department of Political Sciences)
- **Dr. Othman H. Al-Khodor**
  (Department of Psychology)
- **Dr. Fahed A. Al-Nasser**
  (Sociology Department)
- **Dr. Faisal A. Al-Kanderi**
  (History Department)
- **Dr. Layla H. Al-Maleh**
  (Department of English Language and Literature)
- **Prof. Mahmoud S. Yakout**
  (Department of Arabic Language and Literature)
- **Prof. Michael H. Mitias**
  (Philosophy Department)

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Volume XXI, 2001

ANNALS OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A refereed scientific periodical that publishes monographs on topics relevant to the scientific concerns of the various departments in the faculties of arts and social sciences

The Effects of Social Security On Kuwaiti Society

Dr. Muhammed S. Al-Haddad
Department of Sociology and Social Service
Kuwait University

Monograph 166
Volume XXI

1421 - 1422
2000 - 2001

The Academic Publication Council
Kuwait University
Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.